صدى الشام

سياسية . إخبارية . منوعة

الثلاثاء 22 تشرين الأول (اكتوبر) 2013 الموافق 17 ذو الحجة 1434هـ

أسبوعية مستقلة تصدر عن مؤسسة الشام الإعلامية

تصدر صباح كل ثلاثاء / عدد الصفحات 12 العدد 12

مقتل اللواء جامع جامع تفاصيل صفحة 2

دماء أبرياء فاتورة أخطاء الأغبياء

تعيش مناطق ريف إدلب المحررة حالة من عدم التوازن وفقدان شبه تام للأمان، رغم كثرة أعداد من يحمل السلاح تحت مسمى ثائر أو مجاهد.. ليدفع الضريبة الأكبر أناس مدنيين همهم الأوحد تأمين قوت يوم أطفالهم.. تفاصيل صفحة 3

أدلة دامغة تشير إلى تورط فصائل من حركة أحرار الشام بارتكاب المجزرة

المدمومة تضع الثوار في موقف حرج مقابل العشائر والمدانون يلوحون بالعصا بدلاً من الاعتراف بجريمتهم

ريفان سلمان

لم ترضخ حركة أحرار الشام الإسلامية حتى الآن لتقديم المتهمين فيها بارتكاب مجزرة المدمومة التي وقعت في 26 آب الماضي للعدالة، وذلك رغم وجود عدة أدلة تشير إلى تورط فصائل من الحركة في المجزرة والتي راح ضحيتها العشرات بينهم أطفال ونساء، ولم تنجح جهود التهدئة ومساعي تقديم المجرمين للعدالة حتى الآن في إخماد تداعيات المجزرة رغم نجاح ثوار العشائر ومعهم ثوار في إدلب والمجلس العسكري فيها في وضع قاعدة للحل لكن على ما يبدو أن هذه المجزرة ذات أبعاد أخرى أكثر من إنسانية تؤذن بقدوم مولود سلطوي جديد على شكل أمراء حرب في ظل الظروف الجديدة التي تعيشها سوريا حالياً.

قتل الأطفال والنساء والرجال نيام في الساعة الرابعة من صباح ذلك اليوم وأبيدت عائلات بأكملها وحبس جميع الثوار أنفاسهم لأنها المجزرة الأولى التي تقع في عمق الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة في ريف إدلب الشرقي وحدثت إثرها ردات فعل عشوائية من قبل العشائر ضد فصائل من الثوار أدت إلى قتل عدة ثوار بشكل عشوائي على الطرقات قبل أن يتدخل ثوار العشائر وباقي الفصائل لدرء الفتنة واستطاعوا إقناع أهالي الضحايا بالتروي وأن هناك يداً مخابراتية واضحة في المجزرة وشكلوا لجنة شرعية مناصفة مع الحركة فيها مرجح يعين من تكتل شهداء سوريا وأحفاد الرسول ووقعوا على وثيقة عهد بالقصاص من المجرمين وتقديم أي متهم للجنة وأقسموا بالحياد والعدل وبدأت القضية تدخل في عدة دهاليز مفتعلة.

تفاصيل صفحة 7

احتمال انعقاد «جنيف2» في 23 الشهر القادم.. الأسد لا يرى عوامل تساعد على نجاحه.. والإبراهيمي يجول في المنطقة تحضيراً له

استشهاد قائد عمليات الجيش الحر الخاصة في درعا المقدم الركن ياسر عبود

تتواصل الجهود والتحضيرات الإقليمية والدولية لعقد مؤتمر (جنيف2)، في محاولة لإيجاد حل سياسي للأزمة في سوريا، والحرب الطاحنة الدائرة فيها، وذلك بعدما بات مثل هذا الحل مقصد العديد من القوى المحلية والإقليمية والدولية، في ظل المراوحة الميدانية - العسكرية على الأرض، واستمرار نزيف الدم السوري. يأتي ذلك، بينما قال رئيس النظام السوري بشار الأسد في أحدث موقف له، إنه لا يرى هناك عوامل تساعد في انعقاد مؤتمر (جنيف 2)، فضلاً عن نجاحه، معتبرا، من جهة أخرى، أنه «ليس هناك أي مانع من ترشحه للانتخابات الرئاسية السورية المقبلة المتوقعة في عام 2014». وإلى ذلك تتواصل المعارك الشرسة بين قوات الأسد من جهة، وبين والكتائب الإسلامية المقاتلة والجيش الحر، من جهة ثانية، وقد فقد «الحر» أمس الاثنين أحد أبرز قادته الميدانيين، باستشهاد

وبينما تواصلت أمس جولة المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي، الذي يسعى خلالها للتحضير لمؤتمر (جنيف 2)، تجري الدول العربية والغربية الأعضاء في مجموعة «أصدقاء سوريا» اتصالات وصفت بالمكثفة من أجل إقناع المعارضة السورية، التي لم تتخذ بعد موقفاً نهائيا لحضور المؤتمر بحضوره. فبينما أعلن الائتلاف الوطني المعارض استعداده، مبدئياً حضور المؤتمر، كان «المجلس الوطني السوري»، الفصيل الأساسي بالائتلاف، أكد رفضه المشاركة في (جنيف 2)، وهدد بالانسحاب من الائتلاف إن هو شارك.

وخلال محطته العراقية أمس، قال الإبراهيمي، خلال مؤتمر صحافي في بغداد، عقب لقائه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، ووزير الخارجية هوشيار زيباري، قال: إن «مؤتمر جنيف المرتقب يجب أن يضم كل من له مصلحة ونفوذ في الشأن السوري»، معتبرا في الوقت ذاته، «أن المجتمع الدولي تأخر في دعم الشعب السوري.

وأضاف الإبراهيمي، أن «من مصلحة الشعب السوري أن يلتقي الجميع، وأن يجمع الجميع على كلمة واحدة وهي مساعدة الشعب السوري، ليس على الاقتتال وإنما على حل الأزمة وبناء دولتهم الجديدة».

وإذ تجنب الإبراهيمي اليوم أيضا تحديد موعد لمؤتمر (جنيف 2)، آملاً أن يكون في تشرين الثاني القادم...

تتمة 3

(الهجرة والجوازات) في حلب.. وتفكك مؤسسات الدولة

انقطاع «الشبكة» المتكرر يؤخر تسليم جوازات السفر لآلاف المنتظرين

يشهد فرع الهجرة والجوازات في مدينة حلب إقبالاً واسعاً من قبل المواطنين، للحصول على جوازات السفر، تحضيراً للخروج من البلاد في أي لحظة، ويبدو لكل من يراجع فرع الهجرة والجوازات مدى انحلال مؤسسات الدولة وتفككها في المدينة، فمعظم المراجعين، مهما بلغ سوء أوضاعهم المادية يلهثون مضطرين وراء السماسرة إنجاز معاملاتهم.

يروي (زياد) لـ «صدى الشام»: «منذ شهر ونصف أراجع دائرة الهجرة والجوازات في القصر البلدي بحلب للحصول على جواز سفر، لم أستطيع تقديم الأوراق المطلوبة بسبب انقطاع شبكة الانترنيت، مجهول السبب عن المدينة، وفي الأحوال العادية تعمل الشبكة يوماً وتنقطع أياماً عديدة، ولا أستطيع الذهاب لمحافظة اخرى للحصول على جواز للسفر بسبب سوء وضع الطرقات والاشتباكات وحصار المدينة ».

إهانات مختلفة تطال حتى النساء

يتعرض المواطنون أثناء تقديم أوراقهم للحصول على جواز السفر لمضايقات كلامية متنوعة تصل حتى الضرب في المبنى الذي يعج بقوات الأمن

تروي لنا (لينا) الطالبة الجامعية: «عندما ذهبت للتقدم من أجل الحصول على جواز للسفر سألني العنصر، لماذا تريدن «الجواز»؟ قلت له لأسافر إلى الخليج، فقال بالحرف الواحد: (روحي نامي بحضن بندر وحمد)، خرجت والدموع تملأ عيني لأنه كان في غاية الوقاحة، ولم تكن لدي القدرة على الرد عليه، أو أن أشتكي خوفاً من تأخير حصولي على الجواز».

أما (يوسف)، من دارة عزة فيقول: «تعرضت لمختلف أشكال الإهانة، لكوني ابن منطقة يسيطر عليها الجيش الحر، وعند وقوفي في طابور الاستلام انهال علينا العناصر ضرباً بحجة عدم وقوفنا في طابور نظامي».

أسعار الجوازات حسب وضع المواطن

تبلغ تكلفة جواز السفر العادي، (غير المستعجل) حوالي خمسة آلاف ليرة، و(المستعجل) الذي يتم استلامه خلال أسبوعين حوالي خمسة عشر ألف ليرة حسب تسعيرة الدولة، لكن في (السوق السوداء) يصل حتى مائتين وخمسين ألف ليرة، حسب وضع طالب الجواز.

تروي لنا السيدة (ميادة): «لم أشأ أن أذهب للهجرة والجوازات إلا في يوم الاستلام، فأنا لا أحب الانتظار في الطوابير الكبيرة، لذلك جلب زوجي أحد السماسرة إلى بيتنا، وأخذ البيانات المطلوبة للجواز، وحصلت عليه لقاء عشرين ألف ليرة».

أما (محمد)، المحامي والمتخلف عن خدمة العلم فقال: «دفعت ثمن جواز السفر خمسة وثمانين ألف ليرة، لكوني متخلف عن الجيش، وقد أنجز السمسار لي موافقة السفر من شعبة التجنيد لقاء خمسين ألف ليرة، ودفعت له خمسة وثلاثين ألفاً من أجل استلام الجواز خلال أسبوع».

وقال (طوني)، المنشق عن الجيش:«هربت من الخدمة في الجيش من قطعتي... تفاصيل صفحة 6

معبر (باب السلامة) الحدودي.. بوابة الريف الشمالي لحلب على تركيا

يقع معبر باب السلامة الحدودي، شمالي مدينة أعزاز في ريف حلب، ويبعد عنها حوالي 5 كيلو مترات، ويعتبرهو ومعبر جرابلس النافذتان الوحيدتان لمدينة حلب وريفها على الجارة تركيا، وتم تحرير هذا المعبر بعد معارك طاحنة قادها الثوار ودفعوا فيها عدداً كبيراً من الشهداء، ولاسيما في مدينة اعزاز التي اشتهرت وقتها (بمقبرة الدبابات).

بعد استلام الثوار للمعبر تمت إدارته من فصيل (عاصفة الشمال) بالتعاون مع السلطات التركية لجعله منفذاً إنسانياً وطبياً وإغاثياً وعسكرياً أيضاً، وبالفعل أدى المعبر ... تفاصيل صفحة 6

11 | مشروع الاتفاق بين المجلس الوطني الكردي والائتلاف الوطني السوري...

وقّع الائتلاف الوطني السوري المعارض والمجلس الوطني الكردي اتفاقاً بين الطرفين ينص على انضمام الأخير إلى الائتلاف الوطني من خلال اتفاقية ضمّت 16 بنداً، وسيقوم الائتلاف الوطني في المصادقة على هذه ...

2 | شبيح الساحل هلال الأسد..

من لا يعرف هلال، هو ابن عم بشار الأسد، كان يشغل منصب مدير عام مؤسسة الإسكان في اللاذقية، أما الآن فهو قائد «قوات الدفاع الوطني»، وبالإضافة إلى علمه هذا فهو يمتهن عمل الخطف مقابل الفدية والقتل أيضاً ...

4 | تعقيدات الحل السياسي وأفق الحل

منذ قرابة عام، لم يحصل أي تغير جدي بين طرفي الصراع في سورية، فلا قوى الثورة استطاعت أخذ مناطق إضافية تذكر، ولا النظام استعاد مناطق كذلك، وبقي التقدم والتراجع سيد الموقف...

شبيح الساحل هلال الأسد.. خطر تجاوز السُنّة ووصل إلى العلويين

خطف وتشليح وقتل و«من يستطع أن يكلّم آل الأسد»

سمر مهنا

من لا يعرف هلال، هو ابن عم بشار الأسد، كان يشغل منصب مدير عام مؤسسة الإسكان في اللاذقية، أما الآن فهو قائد «قوات الدفاع الوطني»، وبالإضافة إلى علمه هذا فهو يمتهن عمل الخطف مقابل الفدية والقتل أيضاً مع فدية أو بدونها، لكن ما يجعله يختلف عن غيره من خاطفي سورية أنه يقوم بهذا العمل بشكل أكثر تنظيماً من خلال عناصره المنتشرين على العديد من الحواجز، وفي وضح النهار، وتحت اسمه الحقيقي، دون وجود أي قوة تردعه، خاصة أنه يمارس فعله هذا في مناطق العلويين أيضاً، الذين يعمل أغلبهم في خدمة هذه العائلة.

جثث منتشرة في الجبال

«لا نستطيع الذهاب في نزهة بالسيارة إلى جبال القرداحة، فالوضع الآن مخيف، وهناك العديد من الجثث «هذا ما قاله صديق حسن له، عندما عرض عليه فكرة التنزه بالسيارة في جبال المنطقة كما كانوا يفعلون سابقاً ،على الرغم من أن صديقه من أهل المنطقة، لأن جماعة هلال الأسد بحسب قوله تقوم بعمليات الخطف، ومن تقتله من المخطوفين ترميه في مناطق الغابات.

يقول حسن إنه عندما سأل صديقه عن سبب وجود هذه الجثث، أجابه بأن «جماعة هلال الأسد تخطف العديد من الأثرياء الذين نزحوا إلى اللاذقية وتأخذ منهم السيارة والأموال، ومن ثم تقتلهم وترمي بجثثهم في هذه المناطق».

وأشار إلى أن «عمليات الخطف هذه ليست كسابقها تطال الطائفة السنية فقط، بل أصبح يتعرض لها العلويون أيضاً، لذلك أصبحوا أكثر حذراً في التنقل مساء ضمن المناطق النائية».

هذا ليس بجديد

يقول أمجد وهو من إحدى قرى جبلة، إن هذا الأمر ليس مستغرباً، وخاصة في هذه الفترة التي تشهدها البلاد، فمنطقة الساحل كانت تتعرض دائما لمضايقات من أحد أفراد آل الأسد في السابق، وفي كل فترة يظهر نجم جديد يقوم بالتشبيح مثل يسار الأسد، أو فواز الأسد، وغيرهم.

وأشار إلى أنه في أواخر التسعينات رأى بأم عينه كيف اختطفوا فتاة من أمام عائلتها، لكنه يبين أن أفعال هلال الأسد باتت أكثر وضوحاً الآن، وانتشر الخطف مقابل المال أكثر.

فيما أوضح علي أن هلالاً، وابنه سليمان كانا معروفين قبل الأحداث التي تشهدها البلاد، لكن «تم إعطائهم الضوء الأخضر للتصرف كما يريدون دون محاسبة من أحد» في هذه الأيام.

من يستطيع أن يكلّم آل الأسد

وعندما سألنا علي: «لماذا لم يشتكِ أهالي المنطقة للجيش أو الأمن لتوقيفه عند حده؟» قال مبتسماً «ومن يستطيع أن يتكلم مع آل الأسد!»، مشيراً بسخرية إلى أنهم «قاموا باعتقال ابنه سليمان مدة يومين فقط ومن ثم أطلقوا سراحه، ولم يفعلوا له شيئاً بالمطلق!».

كما روى لنا قصة عن أحد معارفه بأن حاجزاً لهلال الأسد أوقفه على الرغم من أنه يمتلك بطاقة أمنية، وطلب منه السيارة وما يمتلك من مال، وعندما رفض الشخص قاموا بقتله.

خطف من المدينة

يروي سليم، وهو أحد ساكني مدينة جبلة- سكانها الأصليين من الطائفة السنية- أن شقيقه في أحد الأيام كان عائداً من عمله في طرطوس إلى جبلة كالعادة في وقت المغرب، وفي كل يوم يمر على نفس الحواجز، إلا أنه ذات يوم أوقف من قبل الحاجز، وركب معه عنصرين منه مع أسلحتهم، وأخذوه إلى منطقة الزهيريات، وهي قرية قريبة جداً من مدينة جبلة، ومعروفة بالتشليح والسرقة، خاصة في هذه الفترة.

يبين: «بقي أخي لديهم مدة يومين وفي كل يوم كان يتعرض للضرب بالعصي، وكعب السلاح، كما أنهم كسروا له يده وأحد أضلاعه، وبعد فترة قالوا له: «أنتم أوادم وعائلتك لم تشترك بالثورة، لذا لن نقتلك مثلما فعلنا بغيرك»، وركبوا سيارته ومشوا فيها على طريق البساتين، وفيما كانت السيارة سائرة رموه في الطريق.

يوضح أنهم لم يطلبوا منه مالاً، لكنهم بعد فترة اتصلوا به وطلبوا منه مبلغ 500 الف ليرة لكي يعيدوا له السيارة، لكنه قال لهم :»مسامحكون بالسيارة لا أريدها» لأنه يعلم بأنهم لن يعيدوها له.

التشليح كان للسنة فقط

أما محمد من سكان مدينة جبلة أيضاً، يوضح أن «عمليات التشليح التي كان يقوم بها هلال الأسد منذ نحو عام كانت لأفراد الطائفة السنية فقط، أما الآن فقد أصبحت نادرة و ٩٠٪ من العمليات التي تتم الآن بين قراهم».

ويبين أن: «أصدقائي العلويون يقولون لي أنهم لا يستطيعون المرور بمناطق معينة ليلاً، ولا أحد يخرج من قريته في وقت متأخر خوفاً من الدفاع الوطني»، لافتاً إلى أنه لم يعد يسمع منذ أشهر عن عملية فدية، أو تشليح، أو سرقة ضمن المدينة.

سيارات ولباس مميز

قوات الدفاع الوطني، كما يتكلم عنها العديد من سكان المنطقة، لها ما يدل عليها من حيث الشكل المختلف عما يرتديه العسكري التابع للنظام السوري، فهم يركبون «الفانات والسيارات العالية السوداء» ولباسهم أسود من المتشددين منهم، أما البقية منهم فهم يرتدون اللباس الأمني، وطبعاً يطلقون لحىً طويلة.

أما الخطف، بالدرجة الأولى فهو من أجل المال، وقد يكون على أساس طائفي، على حد قول جابر من مدينة جبلة، حيث بيّن أنه «في حال كان المخطوف سنياً، فعندما يأخذون من أهله المال يقومون بقتله، لأن قلته حلال، على الرغم من أنني سمعت بحوادث قتل لعلوية رفضوا إعطاءهم المال».

وبحسب جابر، تقوم جماعة هلال الأسد بدراسة عن عائلة غنية، ومن ثم يأتون إلى حارة الشاب المراد خطفه ويأخذونه أمام الجميع، لكن مؤخراً لم نعد نسمع بعمليات خطف، وأصبحت تتم بين قرى العلويين.

ويشير إلى أنه «مؤخراً لم نعد نخرج إلى قراهم، لكن أغلب قاطني المدينة من الصناعيين يعملون في معامل موجودة بالقرى، لذا يضطرون للذهاب إلى العمل يومياً، و»روحهم على أيديهم».

أبي المسن مقابل فدية

قصة والد عمر كانت مشابهة لغيرها من قصص الخطف، لكن المختلف أن والده يبلغ من السن 74 عاماً، يبين عمر أن والده كان هو ووالدته في مزرعة يمتلكونها بمنطقة الزهيريات في أحد أيام الجمعة يتناولون الفطور، حين طرق أحدهم الباب، وخرج والده ليرى من الطارق، ليتفاجأ بمجموعة من الأشخاص وضعوا السلاح برأسه وأغلقوا فمه.

يروي: «حاولت أمي الاتصال بأبي، لكنه بقي خارج التغطية لمدة 3 ساعات، ومن ثم اتصلوا من جواله وطلبوا مبلغ 15 مليون ليرة، لكن أمي أجابتهم أننا لا نملك هذا المبلغ، وظلوا 10 أيام يتصلون بنا، وأمي تعطيهم نفس الإجابة.

موضحاً: «في كل مكالمة كانوا يطلبون منا أن نحول لهم 1000 وحدة ليتكلموا معنا في اليوم التالي، واستطاعت أمي أن تسمع صوت أبي بعد أسبوع، وهنا بدؤوا بتخفيض الفدية، حيث وصلوا مع أمي إلى مبلغ 500 الف ليرة».

وأشار عمر إلى أنه «بعد 5 أيام خرج والدي، لكنها كانت الأصعب، لأنهم قبضوا المبلغ دون أن يتصلوا ولا أن يخرجوه، حيث أنهم طلبوا مبلغ مليون ليرة مرة أخرى، وجعلوا أبي يكلمنا ليطلب منا المبلغ، حيث قال لنا «احضروها، لم أعد أستطيع الاحتمال»، وفعلاً أمي أحضرت المبلغ خلال ساعة.

لكن المفاجئ أن الأمن هو من اتصل بوالدة عمر، ليقولوا لهم أنه موجود معهم، ووجدوه عندما قاموا باقتحام في منطقة «بستان الباشا»، وهو ثالث مكان انتقل إليه والده.

يقول عمر «لم ينم أبي خلال الأيام الـ19 التي كان مخطوفاً فيها سوى 3 ساعات، كان يجلس خلالها في حمام، وعندما يأتي وقت النوم يدخلونه إلى غرفةٍ الضوء فيها قوي جداً، وصوت أغانٍ عالٍ كي لا ينام، دون أن يضربوه، أما طعامه فهو رغيف خبز يوميا وقطعة صغيرة من الجبنة».

مقتل اللواء جامع أبرز الشخصيات الأمنية في النظام السوري

جورج.ك.ميالة

أعلن التلفزيون السوري الرسمي عن مقتل رئيس فرع المخابرات العسكرية في دير الزور اللواء الركن جامع جامع أثناء تأديته لمهامه في مدينة دير الزور كما أكدت وكالة سانا الرسمية خبر مقتله.

ونقل مراسل هيئة الإذاعة البريطانية عن مصادر سورية مطلعة أن اللواء جامع جامع قد قتل بإطلاق رصاص خلال خروجه مع مجموعة دعم لقوات من الجيش السوري كانت تشتبك مع مجموعة معارضة مسلحة، كما رجحت جبهة النصرة في بيان صادر عنها مقتله بقذائف هاون كان المجاهدون يطلقونها في أثناء تفقد عناصره لرفع معنوياتهم .

وقالت قناة الميادين ان اللواء جامع جامع قتل برصاصة قناص في الرأس من المجموعات الإرهابية المسلحة، فيما جاء في مواقع اخبارية اخرى ان عبوة ناسفة استهدفت موكبه،هذا تداولت صفحات مؤيدة للنظام السوري على مواقع التواصل الاجتماعي خبر استشهاده.

والجدير بالذكر أن اللواء جامع جامع كان من أبرز مساعدي اللواء غازي كنعان خلال فترة الوجود السوري في لبنان، وخدم في لبنان من أيام السبعينيات، حيث شغل منصب مدير فرع الأمن والاستطلاع في بيروت، وأحد العقول المدبرة للمؤامرات ضد أعداء النظام السوري في لبنان،حيث يتهم بالإشراف على اغتيال الرئيس اللبناني الأسبق رينيه معوض أواخر الثمانينيات،ويعتبر مسؤولاً عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري من قبل لجنة التحقيق الدولية والتي ذكر اسمه فيها للتحقيق معه ،كما أشرف على ملف المصالحة بين حزب الله وحركة امل وكان ميالاً لحزب الله ويمسك بالكثير من أسراره، ونقل بعد الانسحاب السوري من لبنان عام ألفين وخمسة إلى محافظة دير الزور, وعيّن رئيساً لفرع الأمن العسكري، ثم انتقل بعدها إلى رئاسة فرع المنطقة بدمشق قبل أن يتم تعيينه رئيساً لفرع المخابرات الجوية في حلب, ثم عاد إلى دير الزور مترأسا فرع الأمن العسكري.

قبل هذا اليوم يعتبر اللواء جامع جامع عصب النظام الرئيسي في المنطقة الشرقية والحاكم المطلق لها وعرف عنه الوحشية والبطش وعدم الرحمة، حيث كلف بمهمة وئد الثورة في محافظة دير الزور وخصوصاً أنه يتمتع بعلاقات جيدة مع بعض الفصائل الكردية ومع بعض العشائر المساندة للنظام, وأنه يتحكم بالحدود مع العراق منذ أيام الاحتلال الأمريكي ويشرف مباشرة على دخول الفصائل الشيعية التي تساند النظام في حربها ضد الثورة، كما يشرف على شراء النفط من الكتائب المقاتلة التي تسيطر على حقول النفط، و كثرت الشائعات حديثاً عن إشرافه المباشر على نقل قسم من مخزون السلاح الكيماوي من سوريا إلى البصرة جنوبي العراق برا.

يقول لنا ناصر المقاتل في الجيش الحر من ريف دير الزور:« فقد النظام عقل استراتيجي ومخطط بارع، عناصر الأمن في المدينة يحبونه كثيراً لأنه ضابط ميداني, فقد استطاع كبح جماح الجيش الحر من السيطرة على كامل المدينة طوال الفترة الماضية, وقام مؤخرا باستمالة بعض أهالي مدينة دير الزور عن طريق تحسين مستوى خدمات الكهرباء والماء, ولكن بمقتله وجهنا ضربة قاصمة للنظام خصوصاً بعد مقتل ضابطين برتبة عميد في الأسابيع الماضية، الأمر الذي يفتح المجال للسيطرة على كامل المدينة واعلانها محافظة محررة».

بمقتل جامع جامع فقط النظام ركنا أساسيا من أركانه، في المنطقة الشرقية وفي دمشق،حيث يؤكد الكثيرون أن المنطقة الشرقية سوف تخرج تماما عن سيطرة النظام في الأسابيع المقبلة بسبب غيابه وعدم وجود البديل العرف بمفاصل المنطقة وتركيبتها، كما أن النظام الأمني أصبح أكثر ضعفا بمقتله نظراً لامتلاك جامع جامع وحده علاقات أمنية وسياسية ومالية واسعة مع تيارات لبنانية وعراقية مساندة للنظام في حربه على الثورة.

هذا ويذكر أن اللواء جامع جامع ينحدر من قرية زاما التابعة لمدينة جبلة في محافظة اللاذقية والتي تضم العشرات من كبار ضباط الجيش والأمن في النظام السوري.

دماء أبرياء فاتورة أخطاء الأغبياء

تعيش مناطق ريف إدلب المحررة حالة من عدم التوازن وفقدان شبه تام للأمان، رغم كثرة أعداد من يحمل السلاح تحت مسمى ثائر أو مجاهد.. ليدفع الضريبة الأكبر أناس مدنيين همهم الأوحد تأمين قوت يوم أطفالهم..

مدينة دركوش تدفع فاتورة اختراق أمني من دماء أبنائها..

كنتيجة شبه حتمية للاستخفاف والاستهتار بالمسألة الأمنية من قبل المعارضة المسلحة، دوى انفجار ضخم اهتزت له مدينة دركوش كاملة ناتج عن سيارة مفخخة ركنت في إحدى زوايا سوق البلدة الساعة التاسعة من صبيحة يوم الاثنين الواقع في 14/10/2013 مخلفاً العشرات بين قتيل وجريح، جلهم من مدينة دركوش والقرى المحيطة .. فبحسب مشفى دركوش الميداني « المصدر الرسمي والرئيسي لإحصاء أعداد ضحايا التفجير «

عدد القتلى الموثقين بالاسم الثلاثي (ثمانية وثلاثين قتيل (38

عدد القتلى مجهولي الهوية (أربعة 4)

عدد المفقودين (سبعة 7)

بالإضافة إلى كيسين من الأشلاء البشرية تم دفنهم في مقبرة البلدة .. ليصل العدد الإجمالي حتى كتابة هذه السطور إلى أكثر من خمسين(50) قتيلاً وأكثر من مائة وعشرين (120) جريحاً موزعين على أربع مشافٍ داخل الأراضي السورية المحررة، وثلاثة داخل الأراضي التركية، حالة قسم منهم حرجة جداً، مما يرجح زيادة بعدد القتلى ..

تفاصيل الانفجار من شاهد عيان..

يقول أبو جميل أحد الناجين من التفجير: «كنت في طريقي لشراء بعض حاجيات العيد من سوق البلدة عندما دوى انفجار ضخم على بعد حوالي العشرين متراً عني ..اذكر أني طرت بالهواء لأكثر من مترين وهويت على سيارة .. لم أدرك وقتها ما الذي حصل فأذناي لم تكونا تسمعان إلا صوت نبض قلبي مع صوت يشبه صوت حرارة التلفون (تووووووووون)، ارتفعت كتلة من لهب النيران بما يزيد عن الأربعين أو الخمسين متراً، وتبعها كم هائل من الغبار) .. ويستطرد في وصفه لأحداث ذلك اليوم العصيب، قائلاً: (كنت وقتها في حالة ذهول لا اعتقد أني مررت بها من قبل، عدت إلى وعيي عندما حاول أحدهم سحبي والتكلم معي .. لم أكن اسمع صوته لكني كنت ادقق في حركة شفاهه لأحاول فهم ما يقول، أظنه كان يسألني عن أي إصابة أشعر بها .. رفعت يدي ببطء محاولا إخباره أني بخير.. تركني وركض بسرعة باتجاه الساحة، كنت أراقب حركته وكأني أشاهد فلم سينمائي ليكتمل المشهد بانفجار ثانٍ لبراميل وقود كانت معدة للبيع .. كانت تتطاير في الهواء كما الألعاب النارية.. عاد السمع إلى أذني، وكأني في كابوس، أصوات الاستغاثة تصدح في الأجواء.. حاولت النهوض والتوجه إلى الساحة إلا أن قدماي لم تستطيعا حملي.. تكشف المنظر أمام ناظري بعد انجلاء الغبار.. لن أنسى ذاك المشهد ما حييت .. نيران تلتهم أجساد أناس كانوا على قيد الحياة .. أشلاء بشرية

متناثرة على امتداد الساحة .. منظر لا يمكن لعقل تحمله .. لن أنسى ذاك الطفل المستسلم لقدره والنار تلتهم جسده الغض .. تثاقلت أنفاسي وضاق صدري، أسدلت جفوني مستسلماً لحالة إغماء.. لم ولن أنسى هذا الكابوس ما حييت ..لن أنسى ذاك الطفل حتى بعد الممات .»

اغرورقت عينا أبي جميل بالدمع فأغمض عينيه مكابراً، إلا أن صوته المخنوق كسر حاجز أهدابه سامحاً لسيل من الدمع بالمرور على وجنتيه، وصولاً إلى لحيته الصغيرة المشذبة ..

انفجار دركوش رسالة

قيل فيما مضى أن انفجار باب الهوى كان يستهدف وفداً من الائتلاف الوطني، إلا أن ضحايا التفجير كانوا من المدنيين الباحثين عن مكان آمن بعيداً عن القذائف والطيران والصواريخ ..

انفجار دركوش لم يكن يستهدف إلا المدنيين.. فمن يعرف جغرافيا المكان الذي زرعت فيه السيارة المفخخة، وبعده عن مقرات المعارضة المسلحة، يدرك ببساطة أن المستهدف في التفجير هو المدنيين، لا أحد غير المدنيين .. لكن ما المقصود من استهداف المدنين وفي هذا الوقت بالذات؟..

يقول أبو العبد، ضابط أمن لواء حرس الحدود:

«إن استخدام قوات الأسد لهكذا عمليات إرهابية، ما هو إلا رسالة موجهة بالدرجة الأولى إلى المعارضة المسلحة مفادها..

أولاً: مازلت قادراً على اختراق صفوفكم وأن أصول وأجول بين أصابعكم وقت، وكيفما أشاء..

ثانياً: أخبرتكم فيما مضى وبشعار واضح «الأسد أو نحرق البلد»، وها نحن الآن ننفذ ما قلنا بحرق البلد فوق رؤوس مؤيديكم الذين سيحرقونكم أحياء طال الوقت أو قصر..

يتابع أبو العبد حديثه:

«قضية أمن المناطق المحررة قضية قديمة جديدة، لطالما نادينا لمناقشتها ووضع استراتيجية واضحة للتعامل معها، من خلال إنشاء إدارة أمنية بصلاحيات كاملة قادرة على درء أي خطر يتهدد المدنيين والعسكريين على حد سواء، إلا أن صوتنا دائماً ما يذهب هباء الريح، ودائماً ما نسمع نفس الكلام عن قلة الدعم، وضعف الإمكانيات، وغيرها من التبريرات غير الواقعية»...

ورداً على سؤال حول الجهة التي تتحمل مسؤولية تفجير دركوش أجاب:

«لا أحد يستطيع رمي الاتهامات جزافاً بحق أي فصيل من فصائل المعارضة المسلحة، إسلامية كانت أو علمانية، وإنما يتحمل المسؤولية كل من يحمل السلاح ويقبع داخل المناطق المحررة لا على الجبهات .. وباعتقادي يقع اللوم الأكبر على هيئة أركان الجيش الحر لأنها الجهة الرسمية الوحيدة المعترف بها دولياً، والقادرة على إنشاء إدارة أمنية تتحمل مسؤولية المهام المنوطة بها . هذا من جهة، أما من الجهة الثانية أليس من المفترض أن ترسل الهيئة أو توكل مهام التحقيق بالتفجير لجهة تتبع للأركان، على الأقل ليشعر الأهالي في المناطق المحررة بشيء من الاطمئنان حتى وإن جاء متأخراً.. أعتقد أننا ما زلنا في دائرة (إبريق الزيت)، فالأركان تلقي باللوم على الائتلاف الوطن والمعارضة السياسية غير القادرة على تأمين الدعم اللازم للمعارضة العسكرية .. والمعارضة السياسية تلقي باللوم على أصدقاء سوريا، والمجتمع الدولي الذي بدوه يلقي باللوم على الكتائب الإسلامية والمعارضة السياسية غير الناضجة، وفي النهاية من يدفع الثمن هو المدنيين الذين نادوا من بداية الثورة يا الله مالنا غيرك يا الله..

الرحمة على شهداء تفجير دركوش وعلى أرواح شهداء سوريا الحرة والخزي والعار لقوات الأسد وأتباعهم إلى يوم الدين»

---

*حمزة المصطفى

جيوستراتيجيا

هل يُعقد جنيف 2؟

احتوى قرار مجلس الأمن الدولي 2118 على بند «يؤيد» بدون أي صفة إلزامية، عقد مؤتمر جنيف2 في أقرب وقت وتشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات كاملة.

ومنذ ذلك الحين حددت روسيا والولايات المتحدة الأميركيّة موعداً مبدئياً لعقد هذا المؤتمر في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، لكنه وحتى الآن لم يتم تأكيد هذا الموعد، ولم توجه الدعوات إلى الأطراف المعنية، كما لم تحدد ماهية الأطراف التي ستشارك في المؤتمر المزعوم، والبنود التي سيجري التفاوض على أساسها، والآليات التنفيذية الممكنة للالتزام بنتائج المفاوضات فيما لو حصلت. انطلاقاً مما سبق، تبقى الأزمة السوريّة خارجياً تدور حول السؤال الذي طرح قبل خمسة أشهر بعد لقاء كيري – لافروف في موسكو، ألا هو: هل سيعقد مؤتمر جنيف 2، ومتى يعقد؟.

الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة، كونها ترتبط بتعقيدات الصراع الداخلية والخارجيّة، ومدى اندفاع الأطراف المعنية للجلوس معاً حول طاولة المفاوضات للتوصل إلى تسوية ما، وبطبيعة الظروف التي ستمهد الطريق ليعقد جنيف2.

الفرص:

ثمة رغبة لدى الولايات المتحدة الأميركيّة وروسيا لعقد مؤتمر جنيف 2 في أقرب وقت، لذلك وجدنا محاولات من كلتا الدولتين للضغط على الأطراف التي تتواصل معها للسير قدماً في هذا الخيار. فالولايات المتحدة ودول غربية أخرى تسعى إلى عقد المؤتمر لاعتبارات أخلاقيّة ليس إلا، وذلك للتغطية على انتهازية الغرب في التعامل مع مأساة إنسانية بحجم القضية السورية، وحصرها في قضية مسألة الكيماوي وتدميره بما يحقق مصالحها ويزيل هواجس حلفائها (إسرائيل). أما روسيا فترى أن اللقمة الكبيرة التي قدمتها للغرب بدفع النظام على تدمير السلاح الكيماوي السوريّ يجب أن تقابل غربياً (كثمن) بعقد مؤتمر جنيف2 والاقتراب مع التفسير الروسي لبنود جنيف 1، بما يعني إدماج المعارضة في النظام وأجهزته، وليس التأسيس لمرحلة انتقالية يكون هدفها النهائي تغيير النظام.

لقد بدا واضحاً أن الغرب يريد رد المقابل لروسيا في مسألة الكيماوي فبادر – بقيادة الولايات المتحدة- للضغط على المعارضة عبر إرسال روبرت فورد لإقناعها بالحضور، والضغط على دول إقليمية كالمملكة العربية السعوديّة لدفعها لدعم هذا التوجه، خاصة بعد لقاء سعود الفيصل مع لوران فابيوس في باريس الذي تمحور حول التجهيز للمؤتمر.

العوائق:

ثمة عوائق عديدة تنسف كل الفرص السابقّة، فعلى الصعيد الخارجي لا تبدو تركيا وقطر في وضع يقبل الذهاب إلى جنيف2 بعد أن جرى تهميش دورهما في معادلة الأزمة السوريّة إقليمياً. أما داخلياً، وهو الأهم، فلا تدل المؤشرات على إمكانية حصول مثل الخيار؛ فالمعارضة السياسية انقسمت بين جناح يمثله تيار الجربا – كيلو المتحالف مع السعوديّة، والذي يؤيد الذهاب إلى جنيف2 بشروط وضمانات عربية وإقليمية، وجناح آخر يمثله المجلس الوطني (يمثل 40% من الائتلاف) والذي أوضح موقفه مؤخراً برفض التوجه إلى جنيف 2، مهدداً بالانسحاب من الائتلاف إذا ما اتخذت الهيئة العامة خلال اجتماعها 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2013 قراراً بالموافقة على حضور المؤتمر. ويجدر الإشارة أن موقف المجلس الوطني يعبر بعموميات المشهد عن موقف حليفيه الإقليميين قطر وتركيا.

يضاف إلى ذلك أن تمثيل المعارضة السياسية لم يحسم بعد، فالغرب المتحمس يريد وفداً واحداً يعبر عنه الائتلاف، ويضم باقي المكونات غير المنضمة. في حين تؤيد روسيا حضور وفود عدة تبدأ بالائتلاف الوطني، والمجلس الوطني الكردي، وهيئة التنسيق، وتنتهي بائتلاف قوى التغيير السلمي الذي يتزعمه نائب رئيس الوزراء السوري قدري جميل، ووزير المصالحة الوطنية علي حيدر.

لا يختلف الانقسام السياسي عن مثيله الميداني والعسكريّ، فالجيش الحر الذي أصبح ممثلاً بالمجالس العسكريّة وهيئة الأركان بقيادة سليم ادريس لن يمانع بالذهاب إلى جنيف2، لاعتبارات تتعلق بعلاقته الوطيدة مع السعوديّة والمعارضة السورية المتحالفة معها. في حين أن الفصائل الإسلاميّة أو ما اصطلح على تسميته «الأقوياء» ترفض مطلقاً الذهاب لجنيف2 ولاعتبارات مختلفة عقيديّة، أيديولوجية، تحالفات إقليمية .. الخ. والجواب حول موقفها من جنيف 2 تحدد في بشكل واضح وصريح في البيان رقم1 الذي نزع الاعتراف بمجمله عن الائتلاف والحكومة العتيدة المرتقبة.

لا يعقد جنيف 2 إلا بتوافق دولي وإقليمي مطلق، وبموافقة داخلية من النظام والمعارضة على حضوره، وباتفاق فصائل المعارضة السياسية والعسكريّة فيما بينها. انطلاقاً من ذلك، فإن فرص عقد جنيف 2 في القريب العاجل لا تعدو عن كونها آمال وتطلعات تفتقر الأساس الموضوعي اللازم حتى الآن.

***باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**

تتمة

احتمال انعقاد «جنيف2»

في 23 الشهر القادم.. الأسد لا يرى عوامل تساعد على نجاحه.. والإبراهيمي يجول في المنطقة تحضيراً له

شدد على أن هذا المؤتمر «لا يمكن أن ينعقد من دون معارضة مقنعة»، في إشارة إلى الانقسامات والتردد داخل صفوف المعارضة السورية حول حضور (جنيف 2).

وكان الإبراهيمي بدأ جولته السبت الماضي من القاهرة، كما من المتوقع أن يزور الأسبوع الجاري سوريا وإيران وتركيا وقطر، قبل أن ينتقل إلى جنيف للقاء ممثلين عن الجانبين الروسي والأميركي.

وكان أمين الجامعة العربية نبيل العربي أعلن إثر لقائه الإبراهيمي الأحد بالقاهرة أن (جنيف 2) سيعقد في 23 من تشرين الثاني، الأمر الذي تحفظ الإبراهيمي.

في غضون ذلك، تجري الدول العربية والغربية الأعضاء بمجموعة «أصدقاء سوريا» اتصالات من أجل «إقناع المعارضة السورية» لحضور مؤتمر (جنيف2).

وبحسب (وكالة الصحافة الفرنسية)، كان من المفترض أن يلتقي وزير الخارجية الأميركي جون كيري في باريس (أمس) ممثلين عن الجامعة العربية، تمهيدا لاجتماع «مجموعة أصدقاء سوريا» المقرر يوم الثلاثاء في لندن.

وسيجمع المؤتمر ممثلين عن المعارضة السورية ووزراء خارجية مجموعة لندن الـ11 التي تشكل نواة مجموعة أصدقاء سوريا، وتشمل الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية.

وكان «الائتلاف» قد أرجأ اجتماعاً مقرراً له اليوم الثلاثاء في اسطنبول، بسبب تزامنه مع لقاء مجموعة «أصدقاء سوريا» المقرر في اليوم نفسه بلندن، والذي سيحضره رئيس الائتلاف أحمد الجربا.

ميدانياً، استشهد أمس الاثنين، قائد العمليات الخاصة في

الجيش الحر بدرعا، المقدم الركن ياسر عبود، وذلك إثر إصابته مع ثلاثة آخرين من رفاقه بقذيفة دبابة أثناء معركة «توحيد الصفوف» التي بدأها «الحر» منذ ثلاثة أسابيع للسيطرة على طريق التابلين العسكري، وثكنة الأغرار، التابعة للواء 61، ومساكن طفس العسكرية بمدينة طفس، وتعتبر معركة «توحيد الصفوف» واحدة من أكبر المعارك في مدينة درعا عموما والمنطقة الغربية منها بشكل خاص.

ويذكر أن الشهيد ياسر عبود، مؤسس «لواء فلوجة حوران» في درعا كان من أوائل الضباط الذين انشقوا عن النظام، وكان يخدم في سلاح الدروع، وساهم في إخراج بلدته «النعيمة» من سيطرة قوات الأسد، التي انتقمت منه بتدمير بيته، بينما لا تزال إحدى شقيقاته قيد الاعتقال لمقايضتها بخروجه من سوريا مقابل الإفراج عنها. كما قتل أحد أشقائه قبل شهرين في إحدى المعارك مع جيش النظام، بينما قتل واعتقل عدد من أقربائه.

تعقيدات الحل السياسي وأفق الحل

عمّار الأحمد

منذ قرابة عام، لم يحصل أي تغير جدي بين طرفي الصراع في سورية، فلا قوى الثورة استطاعت أخذ مناطق إضافية تذكر، ولا النظام استعاد مناطق كذلك، وبقي التقدم والتراجع سيد الموقف. جاءت مقتلة الكيماوي، لتحدث تغييراً جديداً، تمثل بتهديد أمريكي مباشر بضربة عسكرية، وفعلاً شحنت الأجواء الدولية نحوها، ولكن النظام وبتخطيط روسي، تفادى ذلك عبر البدء بعملية تسليم وتفكيك الكيماوي مقابل إيقاف الضربة، وهو فعلاً ما حدث. وتمّ التوافق لاحقاً على موعد جديد لعقد جنيف ضمن سياق حل «المسألة السورية» ولكن غنيمة الكيماوي أسكرت نيويورك وتل أبيب، لتهدئ الإدارة الأمريكية بعدها من روع النظام بما يخص الضربة، وصولاً إلى شكر «كيري» النظام السوري على سرعة استجابته، وتقديمه لكل التسهيلات الممكنة لمفتشي الأمم المتحدة.

أمريكا اكتفت في الوقت الحالي بالكيماوي، ولكن الروس لديهم مشروعهم المختلف والمتعلق بجنيف، ويتضمن إبقاء الأسد وسلطاته الأمنية والعسكرية والمالية بالتحديد كاملة، وبالتالي اتفاق جنيف لن يغير من سلطات الأسد المركزية، ولكن يمكن أن يتضمن تفاوضاً على بقية صلاحيات الحكومة التوافقية..! بشكر أمريكا للنظام، دخل الوضع السوري بارباك جديد يقول أن الكيماوي أهم من جنيف، ولا يمكن التشويش على هذا الكيماوي أبداً، وبالتالي جنيف الآن لعبة بيد النظام وروسيا، وهو ما أدخل المعارضة بإرباكات كبيرة، ودفعها للتفتت وقد ظهرت فيها صراعات جانبية، حتى ضمن الائتلاف الوطني نفسه. أي أن أمريكا تخلت عن الائتلاف في هذه المرحلة، بينما الروس لم يغيروا موقفهم أبداً، ويصرون على ضرورة أن تجبر أمريكا المعارضة على جنيف. طبعاً لا يستطيع جزء من المعارضة رفض الضغط الأمريكي، ولكن أطرافاً أخرى متضررة أصلاً من تشكيل الائتلاف ومن جنيف لن تقبل به، كالإخوان المسلمين وإعلان دمشق، ومعهم القوى الجهادية. وذلك لأن أي اتفاق يعقد، سيجبر هذه الأطراف على الخضوع له، أو قد يضعها في حرب معه.

منذ أسبوعين، كانت كل التحركات الدولية لجهة عقد جنيف، ولكن ورغم وجود موعد مسبق لعقده بتاريخ الرابع عشر من هذا الشهر ووفق موعد من مجلس الأمن الدولي، فإن مجريات الأسبوع الأخير، تشير إلى تأجيله. وبغياب معلومات دقيقة حول التوافقات بين الأمريكان والروس المخفية والحقيقية، فإن الخشية تتكرس من تأجيل كل هذه القضايا، إلى ما بعد التخلص من الكيماوي، وبالتالي حتى نهاية فترة الكارثة الأسد بالحكم، وإخراجه من الحكم بطريقة دستورية. في مقابل ذلك، سيتم استمرار الضغط على المعارضة، وقد يحقق النظام بعض النجاحات في بعض الأماكن، سيما وأن المجموعات الجهادية ستطور من نشاطاتها، وتحارب الجيش الحر، وسيبقى الدعم يصل إليها، وستكون حصيلة هذه التطورات استنقاع مناطق الثورة أكثر فأكثر، بمختلف أشكال المشكلات، إضافة لتطور الجهادية فيها، وهو ما سيجبر المعارضة التابعة لأمريكا وربما الأهالي على القبول بأية تسوية، وسنكون حينها على موعد جديد، يبدأ بحل الحكومة الرسمية الآن وانتهاء فترة رئاسة بشار الأسد!

ربما يكون هذا أسوأ سيناريو يمكن أن يعيشه السوريون، وربما يكون الوحيد الممكن وفق التوافق الأميركي الروسي.. ما يشجع ذلك، رداءة أداء المعارضة، وتفتتها الكامل، سواء القوى التي في إطار خط الائتلاف الوطني، أو التي في خط هيئة التنسيق، وهو ما سيسمح للدول الخارجية باللّعب المستمر بالثورة وكذلك للنظام، وتترك الأرض خصبة لحراثة التنظيمات الجهادية.. الشعب سيعاني الويلات أكثر مما يعاني حتى الآن، وسيكون أمامه شتاءٌ كارثيّ، بل وضعٌ كارثيٌ على كافة المستويات.

هل لدى المعارضة أو النظام حلّ بديل لما حللناه أعلاه؟ أظن: لا. فما فعلته تلك الأطراف طيلة عامين ونصف يذهب بذلك الاتجاه. الممكن الوحيد بالنسبة للشعب، وكي لا يتلقى نتائج الصراع كما يجري، أن يحدد شروطه بعيداً عنها، وبما يحقق أهداف ثورته كذلك، أي العودة إلى ممارسة مختلف أشكال التظاهر والاحتجاج، وتنظيم حياته في المناطق المحررة، ومحاولة انتخاب مجالسه المحلية ومجالس المدن، والبحث عن حلول لمختلف المشكلات، بدءاً من الوضع الحياتي اليومي إلى بقية القضايا، طالما ليس من حل في الأفق؛ وبالتالي استمرار القتال، لا يمنع استمرار الحياة، ويفترض خطوات جديدة من أجل تنظيم تلك الحياة، وبقدوم الشتاء، يصبح ذلك ضرورة كبيرة.

الفكرة الأخيرة، ربما لا تجد لها أذاناً صاغية، ولكنها الوحيدة الضرورية لتحصيل أوضاع أفضل للشعب، سيما وأن الأطراف المتحاربة أصبحت متموضعة في صراعها، والضغط الذي يمارس عليها، لن يغير من واقعها كثيراً، وحتى النظام لن يستطيع كسب أراضٍ جديدة واسعة، بل فقط بعض الأماكن، وقد تتقدم الثورة بأماكن أخرى كذلك.

إذن.. تعقيدات الحل، تمنع حدوثه، ويضاف لذلك بروز خطر جديد، يتمثل في كتل الكتائب التي تعلن بوضوح شديد رؤيتها للثورة ولمستقبل سورية، حيث تحدده في إطار الرؤية الإسلامية، ويدعم ذلك دول الخليج، وبالطبع تركيا. وبتأجيل جنيف، سنكون أمام مرحلة، قد نشهد خلالها اقتتالاً أهلياً واسعاً بين كتائب الجيش الحر والقوى الجهادية، وربما بين كتائب الجيش الحر نفسه، حيث سيلعب الإخوان دوراً مركزياً فيها، سيما وأنهم يعون أن الواقع وفي إطار عملية سياسية، لن يخدم وصولهم للسلطة، كما أن تدهور موقع أقرانهم في مصر وتونس قد يدفعهم لمغامرات إضافية، وتنسيق مع كتائب متطرفة، سعياً وراء خربطة أوراق الائتلاف الوطني، وإسناد مهمات جديدة لهم في إطاره أو في إطار تشكيل سياسي جديد للمعارضة.

انقسامات المكون العسكري، وبروز تشكيلات عسكرية جديدة، يُخشى أن تطالب بدور سياسي موازٍ لها، وهو ما سيعقد مشهد المعارضة، وستكون الحصيلة المزيد من الدمار والدمار والاعتقالات والكوارث الاجتماعية داخل سورية وخارجها؛ لن يتغير كثيراً الوضع الكردي عما آل إليه في الأشهر الأخيرة، من استقلال هش، واقتتال مع قوى جهادية أو من الجيش الحر.

فهل من إمكانية مغايرة تذلل تلك التعقيدات في الأسابيع الأخيرة، نقول لا.

بين أسباب الثورة وأهدافها، أين البرامج؟!

رانيا مصطفى

ابتليت الثورة بمعارضة منفصلة عنها، حيث قاتلت النظام وناضلت ضده منذ السبعينيات، من أجل المشاركة في الحكم، أو التفرد فيه بدلاً عنه، في وقت كان الشعب ليس في حالة ثورة، حيث كان الوضع المعيشي لأبناء الأغلبية الريفية في تحسن، نتيجة بعض الإصلاحات التي رافقت استلام البعث للسلطة، حيث أُمّمت شركات خاصة، وبُنِيت مصانع، ودُعِمت الزراعة، الأمر الذي خلق فرص عمل جديدة وقتها، ومكّن الريفيين من السكن في المدن، وطُبِقت مجانية التعليم والرعاية الصحية؛ استفاد النظام من إصلاحات البعث في ترسيخ حكمه الاستبدادي، حيث حصل على دعم الطبقة البرجوازية المدينية، المستفيدة من انفتاح اقتصادي محدود، والشريكة له في الحكم والنهب، وعلى دعم من الجيش ومن الأجهزة المخابراتية المكونة من أبناء الريف أيضاً، خاصة بعد ترسيخها على أسس طائفية إبان حرب الإخوان المسلمين في الثمانينات، والتي كانت طائفية أيضاً. نهش الفساد، وسرقة المال العام، والمحسوبيات جسد القطاع العام، فتشكلت طبقة برجوازية جديدة من المسؤولين وأقربائهم بفعل النهب.

هذا ما اقتضى من جملة رجال الأعمال القدامى والجدد، ومن أجل استمرار مراكمة الثروات، الضغط على الحكومة لفرض مزيد من الانفتاح الاقتصادي، مستفيدين من فرصة انتقال الحكم إلى بشار الأسد، بعد موت والده، بحجة إحداث إصلاحات، أسماها «الدردي»، النائب الاقتصادي في الحكومة آنذاك، باقتصاد السوق الاجتماعي تجميلاً ودعاية لها. تسارعت الخطوات الحكومية باتجاه الليبرالية الجديدة، حيث اتجه الاقتصاد السوري إلى الاستثمارات الخاصة في القطاعات الخدمية، الأمر الذي كانت نتائجه كارثية على الشعب، فارتفعت معدلات الفقر والبطالة، وبدأ بالتدريج سلب الشعب بعض مكاسبه، مثل مجانية التعليم والرعاية الصحية، وضربت الصناعة مع فتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية، وضربت الزراعة مع رفع الدعم عن المحروقات والأسمدة، وفرضت الضرائب على المواطن لسد عجز الموازنة العامة، كل ذلك مقابل ظهور طبقة ضيقة من رجال الأعمال تتسم بالثراء الفاحش، يتصدرها قرابة الرئيس خصوصاً.

هذا ما سبب حالة من الضيق وانسداد الأفق لدى شريحة الشباب خصوصاً، فخرجت ثورة شعبية، بوحي من الثورات العربية التي سبقتها، وتجذرت خصوصاً في المناطق الأكثر فقراً ومعاناة، الأرياف والأحياء الفقيرة في المدن. هذه هي أسباب الثورة فأين المعارضة منها؟

المعارضة لا ترى الثورة وأسبابها، فهي تفاجأت بها؛ هي تريد نظاماً بديلاً يسمح لها بالوصول إلى الحكم، وفقط! دون أي التفات لمطالب الشعب وتضحياته، وبالتالي دون انخراط فعلي بالثورة، ودون نقدها وتصويب أخطائها، بل العكس هو ما حصل، حيث ساد جو من المزاودة، والتغاضي عن الأخطاء التي استفحلت كثيراً فيما بعد. فوَصْفُ النظام بالمستبد والديكتاتوري لا يكفي، فلا استبداد من أجل الاستبداد، بل خدمة للنهب ومراكمة الثروات؛ هنا تتفرع أطيافٌ من المعارضة في هيئة للتنسيق ترفع شعارات هي أقرب للهراء عن إسقاط النظام بنضال سلمي، وباللهاث وراء تدخل إمبريالي روسي للضغط على النظام "الأمني الاستبدادي" ليقبل شراكة في الحكم، وهي هنا تجرم الثورة كلها بسبب عسكرتها، دون أن تنخرط بها وتصوبها، وهي هنا تسعى لترسيخ النمط الاقتصادي القائم على النهب كما هو، ولكن لصالح روسيا. أطياف أخرى من المعارضة جمعت نفسها في مجلس وطني ثم في ائتلاف، وطني أيضاً! تدعم النهج الليبرالي الجديد صراحة، عبر تبني عدة مؤتمرات لإعادة هيكلة الاقتصاد السوري، بفرض انفتاح اقتصادي كامل، أي الإبقاء على النمط الاقتصادي الذي يتبعه النظام، مع تغيير المستفيدين من الساسة ورجال الأعمال، الذين يتصدرهم الإسلاميون، وبتبعية كاملة للغرب الإمبريالي، حيث لم يتوقفوا عن طلب تدخله العسكري واللوجستي والسياسي والمالي، أو بأي شكل كان، حتى بعد الاتفاق الروسي الأمريكي على عقد جنيف2، حيث ستترك سورية للمصالح والنفوذ الروسي، ورغم استمرار اعتراف المجتمع الدولي بالنظام، بل وشكره على الاستجابة بالتخلي عن سلاحه الكيماوي. ولا ننسى لفيفاً واسعاً من المثقفين السوريين الذين شاركوا فعاليات الثورة، لكنهم تعاطوا معها «بشعبوية» بعيدة عن النقد والتحليل، وعملوا بفردية، وبرغبة في النجومية، وسيطرت عليهم حساسية عالية تجاه أي عمل جماعي سياسي، نتيجة عقد مترسخة لديهم من العمل الحزبي خصوصاً، وبالتالي لم يعملوا على صياغة برامج للثورة.

إذاً، عجزت النخب السياسية عن مواكبة الثورة، وصياغة برامج لها؛ هذا ترتب عليه، ونحن في العام الثالث للثورة، الكثير الكثير من الإرباكات؛ فبعض قطاعات الثورة سمحت بظهور متطرفين، منهم من يقاتل النظام، ومنهم من لا يفعل، وهم يريدون فرض استبداد ديني، مستغلين تدين الشعب، ما دفع الجيش الحر للاقتتال معهم في مناطق عدة، قبل إنهاء معركته الرئيسية مع النظام. وكذلك المشاكل الناجمة عن الأموال المتدفقة إلى الداخل لشراء الولاءات ضمن الثورة، وبعيداً عن أهدافها. هذا فضلاً عن مشكلة تراجع النشاط المدني في مناطق عديدة، سواء كانت محررة أو واقعة تحت حكم النظام، وذلك بسبب عنف النظام اللامحدود، والتضييق الأمني الكبير، والاعتقالات المستمرة، والقتل تحت التعذيب، الأمر الذي سبب الاستسلام لواقع أن ما تبقى من الثورة هي حرب أهلية لا نهاية لها؛ ومن الصعب إخراج الشعب من حالة الاستسلام تلك دون بلورة برامج واضحة له، تتضمن آلية حشده وعودته ليشكل الحاضنة الشعبية للثورة.

لن تتوقف الثورة ما لم تنتهِ الأسباب التي أدت إلى اندلاعها، لكن إطالة أمد الصراع مع غياب البرامج سيفتح على المزيد من التعقيدات، حتى بعد أي تغيير مرتقب في السلطة. المعارضة، ذات التوجهات الليبرالية، سواء والت روسيا أو الغرب، لا تملك حلولاً فعلية، فكلها تكتفي بتحقيق ديمقراطية ضعيفة مع بعض الحريات، وتريد ترسيخ النمط الاقتصادي القائم، الذي يزيد من الإفقار والتفاوت الطبقي. من الصعب الدخول بمرحلة استقرار دون وضع برامج تقوم على مواجهة كل ذلك؛ أولها تمكين الشعب من المشاركة في الحكم، عبر انتخاب ممثليه في النقابات المهنية والعمالية، وفي المجالس المحلية، لتحقيق ديمقراطية أوسع، ووضع برامج اقتصادية لحل مشكلة البطالة، وإقرار قوانين الرعاية الاجتماعية وفرض ضرائب تصاعدية على الأموال، وهذا يحتاج إلى نمط اقتصادي مختلف، لا يرتهن لتقلبات الأسواق العالمية، ويؤسس صناعات وطنية، ويضبط ميل القطاع الخاص للربح السريع، ويدعم الزراعة ومستلزماتها، ويدعم البحث العلمي، ويؤمن مجانية التعليم وإتاحته للجميع. كل ذلك مرهون بظهور نخب سياسية بديلة من رحم الثورة، تحشد طاقات الشعب في تنظيمات محلية ونقابية...، فأين الثورة من ذلك؟

نبيل شبيب

شروق وغروب

جنيف٢.. تساؤلات لمن يريد المشاركة

إلى من يريد المشاركة في جنيف ٢، أو يدعو إليها من داخل الائتلاف أو خارجه، هذه تساؤلات ممّن يمكن أن تعتبرونهم «غير محنّكين سياسياً»، وأنتم تمارسون «السياسة بحنكة ودراية»..

أولاً:

هل يمكن إعطاؤنا دليلاً واحداً على أن مؤتمر جنيف ٢ سيحقق نسبة منخفضة أو عالية من أهداف الثورة الشعبية في سورية: إسقاط بقايا النظام وبناء دولة دستورية موحدة حرة داخلياً وخارجياً؟..

قد يأتي الجواب: نعم.. هذه بداية الطريق!..

ثانياً:

هل يمكن إعطاؤنا مؤشراً واحداً على أن مؤتمر جنيف ١ قبل ١٥ شهرا قد حقق شوطاً ما، صغيرا أو كبيراً، ليكون مؤتمر جنيف ٢ بداية الطريق حقاً؟..

قد يأتي الجواب: نعم.. الاعتراف الدولي بالمعارضة!..

ثالثاً:

هل يمكن إعطاؤنا قرينة ما على أن الاعتراف بالمعارضة، وقد تقلّب ما بين الاستقبالات والإهمال والضغوط والإضافات والإقصاءات، قد حقق قسطاً صغيراً أو كبيراً من الاعتراف بالثورة كثورة بدلاً من معاملتها كأزمة سياسية؟..

قد يأتي الجواب: نعم.. عبر دعم الثورة

رابعاً:

هل يمكن إعطاؤنا معلومات بالأرقام عن نسبة الدعم بالسلاح، إلى ما يتحقق من تسلح عبر التصنيع المحلي والغنائم في المواجهات، ونسبة ما يصل من الدعم بالمال إلى أنشطة ثورية، إلى ما يصل إلى أنشطة سياسية أو يذوب في «أنفاق موات الضمائر»، ونسبة ما يخفف المعاناة الإنسانية إلى «الزيادة المطردة» في حجم المعاناة الإنسانية؟..

قد يأتي جواب مراوغ: هذه تعقيدات.. ولا توجد تفاصيل دقيقة!

خامساً:

حسناً.. هل يمكن إعطاؤنا ضماناً يجسده الواقع وليس تصريحات سياسية تعفي عنها تصريحات أخرى، أن المشاركة في مؤتمر جنيف ٢، ستؤدي إلى وقف مؤقت، لأيام أو أسابيع أو شهور، لشكل واحد على الأقل من أشكال العدوان على شعبنا، المتصاعد أضعافاً مضاعفة بالمقارنة مع ما كان عليه أيام جنيف ١، وليكن مثلاً: البراميل المتفجرة، حرق الحقول، تدمير المساجد والمدارس والمستشفيات والأفران، حصار التجويع، الغارات الجوية على المناطق السكنية، الاعتقال لمئات الألوف، التعذيب، التشريد للملايين، استخدام القنابل العنقودية والمسمارية والفوسفورية، نريد ضماناً أن توقف المشاركة أيّ شيء.. أيّ شيء مما تكرر اعتباره: جريمة حربية.. وجريمة ضد الإنسانية!..

قد يأتي الجواب: هذا ما نشترطه لحضور المؤتمر!..

سادساً:

هل يمكن إذن إعطاؤنا مثالاً واحداً على وعد بالاستجابة، تم تنفيذه سابقاً، من أي جهة دولية أو من جانب العصابات المتسلطة، من خلال مبادرات عربية ودولية، وزيارات مبعوثين، ونداءات، بمناسبة كالعيد أو دون مناسبة، بحيث يمكن القول: يوجد الآن وعد -ولا يوجد- سينفذ فور المشاركة في جنيف ٢؟..

مرة أخرى قد يأتي جواب مراوغ: يمكن أن يكون ذلك أول ما يناقش في المفاوضات!..

حسناً.. هل يمكن إعطاؤنا مثالاً واحداً من عالمنا المعاصر -ونستثني مفاوضات التلاعب بقضية فلسطين المصيرية- على نهاية حرب عدوانية كحرب فييتنام، أو الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، أو نهاية حرب أهلية كحرب الكونجو، أو حملات إبادة كحرب رواندا، أو حتى نزاع سياسي -وليست الثورة الشعبية في سورية شيئاً من ذلك كله- نريد مثلاً على مؤتمر انعقد وأوصل إلى إحقاق الحق، دون أن يكون الإعداد السابق له قد تضمن تثبيت النتيجة مسبقاً، فكان المؤتمر فقط لتثبيت الكيفية والتفاصيل.. إلا هذا المؤتمر الشاذ في جنيف، الذي يريد أن يضع مَن يمثل المجرم فعلاً مع من لا يمثل الضحية بحق، وأن يضع كرسي القاتل الهمجي على مستوى من «يصنّفه» الداعون للمؤتمر متحدثا باسم من يواجهون العدوان مباشرة على أرض الوطن.. وهذا دون تحديد الهدف من المؤتمر تحديداً قاطعاً، ولا صياغة جدول الأعمال بصورة بيّنة، فضلاً عن تثبيت معالم مخطط زمني ما، وناهيك بطبيعة حال الأساليب الديبلوماسية اللطيفة المراوغة، عن القول مثلاً: هذا وفد الثورة في مواجهة بقايا النظام الدموي!..

...

أيها السادة من الأساتذة السياسيين المحنكين: لا تجيبوا..

لا تجيبوا.. فلم يعد حمزة الخطيب، ومن مضى من بعده في قافلة الضحايا قادراً على سماعكم..

لا تجيبوا.. ويكفي هذه الثورة ما سبق من جهود «دولية» و«إقليمية» و«...» ساهمت في «تمديد» فترة ممارسة الإجرام وتصعيده..

لا تجيبوا.. فالثورة في حاجة إلى تركيز جهودها بعيداً عن جنيف، على وقف تمزيق أعضاء الجسم الثوري ذاتياً، وعبر سياسات السياسيين من القوى الدولية وسواها..

الثورة بحاجة إلى جرعة كبيرة، يستحيل وجودها في جنيف، من العمل الهادف للمواصلة عبر ما نشهده من أمثلة حولنا الآن: عند «نقاط الحدود» في درعا، و«الحواجز» في المليحة بريف الشام، و«السجن المركزي» في حلب..

هناك.. وما بين دير الزور واللاذقية، وحمص وحماة وأخواتها، تتابع الثورة المسار.. رغم الآلام والمعيقات، في جنيف ٢ وخارج نطاقه..

وهناك تفرض الثورة بإذن الله واقعاً جديداً يفرض نفسه إقليمياً ودولياً، يصنعه صبر من يعانون مما لا يطيقه بشر، ويقدمون من التضحيات ما لم تشهده ثورة من قبل، ويحققون من البطولات التي أصبح هي أكبر الحوافز من وراء تسارع خطى القوى الدولية والإقليمية، في العمل على حصار الثورة وليس بقايا النظام «فقط»، والوسيلة هي مؤتمر جنيف ٢ إلى جانب وسائل أخرى.

استياء من رفع النظام سعر لتر البنزين... وتخوف من رفع أسعار المازوت والغاز المنزلي

ريان محمد

اشتكى مواطنون من رفع النظام سعر لتر البنزين إلى 100 ليرة، قائلين إنهم لم يعودوا يستطيعون تحمل الأعباء المعيشية، معتبرين أنهم يتحملون الكثير نتيجة فشل النظام في إدارة البلاد، متخوفين في الوقت ذاته من تسريبات تتحدث عن نيته رفع سعر لتر المازوت وأسطوانة الغاز.

وكان النظام رفع سعر لتر البنزين للمرة الثالثة هذا العام بمقدار 20 ليرة لتصل إلى 100 ليرة ، في حين تفيد تسريبات عن نيته رفع سعر لتر المازوت بمقدار 15 ليرة ليصل إلى 75 ليرة، وسعر أسطوانة الغاز من ألف ليرة إلى 1350 ليرة.

ويقول أبو إبراهيم، موظف، «لم نعد قادرين على تحمل الغلاء الفاحش، كل يوم يوجد ارتفاع جديد بالأسعار»، مضيفاً «اشتريت منذ بضع سنوات سيارة صغيرة بالتقسيط، لكي أترفه بها بعد تقاعدي، ومنذ أشهر لم أحركها من مكانها، بسبب غلاء البنزين وقلته، فجعلتها جاهزة في حال اضطررنا إلى النزوح بشكل مفاجئ».

واستدرك قائلاً: «عانينا في أغلب الأشهر الماضية من عدم توفر البنزين في محطات الوقود، ومرت فترات نصطف فيها على محطة الوقود ليومين أو ثلاثة للحصول على البنزين».

من جهته، قال فرحان، مدرس، «قلة من الفقراء من يمتلكون سيارات، وهي بالطبع في معظمها قديمة، ومع ارتفاع أسعار البنزين من 40 ليرة في عام 2011 إلى 100 ليرة عام 2013، معظمهم باعوا سيارتهم أو لم يعودوا يستعملونها».

وتساءل: «اليوم من سيتحمل الزيادة الأخيرة لسعر لتر البنزين؟؟.» مجيباً «وحدهم الفقراء سيتحملون هذه الزيادة، فمالكو السيارات من تجار أو صناعيين أو متنفذين، سيرفعون أسعارهم لتغطي هذه التكاليف التي زادت عليهم، وبالتالي سيتقاسم الفقراء هذه الزيادة، ما سيزيد من أعبائهم المعيشية التي يعجز الكثير منهم توفيرها».

وكانت الحكومة رفعت في آذار الماضي سعر ليتر البنزين 10 ليرات من 55 ليرة إلى 65 ليرة، كما رفعت في أيار الماضي سعر الليتر إلى 80 ليرة.

من جانبه، تخوف جوزيف، يعمل في الأعمال الحرة، من الحديث عن رفع سعر لتر المازوت وأسطوانة الغاز مجدداً، قائلاً إن «رفع سعر لتر البنزين يضر بنا بشكل غير مباشر، لكن رفع سعر لتر المازوت أو اسطوانة الغاز، فإنه يشد الخناق على رقابنا، فهاتان المادتان أساسيتان في حياتنا اليومية، ورفعهما سيؤدي إلى رفع سعر كل شيء».

مضيفاً أن «رفع أسعار هاتين المادتين مع قلة توفرهما، سيسبب أزمة جديدة في البلاد، وبالطبع ستصب في جيوب تجار السوق السوداء والمتنفذين في النظام من خلفهم، ليبقى المواطن هو الضحية العاجزة».

بدوره، أكد أبو زكوان، سائق ميكروباص، أن «محطات وقود بدأت ببيع لتر المازوت بين 80 و85 ليرة، بحجة رفع النظام سعر اللتر إلى 75 ليرة، وعدم توفره».

مبيناً أن عدداً من «الميكروباصات قلصت ساعات عملها لقلة توفر المازوت وارتفاع سعره» مضيفاً أن «الكثير من محطات الوقود قللت الكميات التي تبيعها في انتظار أن يرتفع سعرها».

ولفت إلى أنه «يدور حديث الآن بين السائقين حول ضرورة رفع الأجرة إذا تم تأكيد رفع سعر لتر المازوت، ولم تتخذ السلطات أي إجراء يعيد الأسعار إلى ما كانت عليه خلال الأيام القليلة المقبلة».

بالمقابل، قال وزير النفط في حكومة النظام سليمان العباس, أن «قرار الحكومة بزيادة سعر لتر البنزين إلى 100 ليرة لا يشكل تراجعاً عن سياسة الدعم و الحكومة تدعم مادة البنزين حالياً، وهو ما لم يكن يحصل قبل الأزمة, حيث كان سعر لتر البنزين 40 ليرة بينما كانت تكلفة إنتاجه تبلغ نحو 37 ليرة», موضحاً أن «الوفر المتحقق من القرار سيساهم في تأمين الرواتب للعاملين في الدولة والخدمات العامة التي يحتاجها المواطن».

وبين الوزير أن هذا القرار جاء «بناء على مقترح لجنة إعادة هيكلة الدعم، في محاولة للتخفيف من العبء النفطي على الخزينة بعد أن تراجعت الإيرادات بصورة كبيرة نتيجة الأزمة وتخلف الكثيرون عن سداد الضرائب والقروض والفوائد، وتراجع إنتاج النفط إلى أقل من 20 ألف برميل، وتعرض قطاع النفط لاعتداءات متكررة، والاضطرار للاستيراد بعد أن كانت سوريا تصدر جزءاً من إنتاجها».

وكانت حكومة النظام قد حاولت التملص من سياسة الدعم لعدد من السلع والمواد الضرورية لحياة المواطنين السوريين, وفي مقدمتها المحروقات من بنزين ومازوت وغاز منزلي, حيث تردد مراراً أن الدعم يكلف الدولة أعباء كبيرة، لكنه لا يصل إلى مستحقيه الحقيقيين، بحسب تصريحات رسمية، وطرحت عدة مرات طرح وإيجاد بدائل لإيصال الدعم لمستحقيه، حيث طبقت بعضها، لكنها أعلنت فشلها لاحقاً وتراجعت عنها.

وتابع وزير النفط أن «العبء النفطي يزيد في بعض الأشهر على 400 مليون دولار في الشهر الواحد، حيث تصل تكلفة لتر البنزين إلى نحو 150 ليرة أي أن الدعم 50 ليرة لكل لتر، في حين تبلغ تكلفة لتر المازوت 180 ليرة ويباع للمواطنين بـ 60 ليرة، أي أن الدعم المقدم لكل لتر مازوت نحو 120 ليرة إضافة إلى دعم اسطوانة الغاز بـ 500 ليرة».

وتعرض قطاع النفط منذ بدء الأزمة إلى خسائر كبيرة جراء عقوبات اقتصادية أحادية الجانب فرضت عليه، في حين يسيطر مقاتلو المعارضة على جزء كبير من الآبار النفطية المتركزة في الشمال الشرقي في سوريا، فيما ذكرت وزارة النفط في وقت سابق أن حجم خسائرها المادية المباشرة وغير المباشرة فاقت الـ500 مليار ليرة.

من جهته، أكد الباحث الاقتصادي اياد.ج، أن قرار رفع سعر البنزين جاء من حاجة تعويض جزء من العجز الكبير في الموازنة، الحاصل من ضعف تحصيل الضرائب والرسوم من جهة، في وقت تزداد النفقات الحكومية من جهة أخرى، وخاصة الإنفاق العسكري.

وفي الوقت ذاته، بيّن أن «هذا ليس مبرراً لاتخاذ هذا القرار الخاطئ، الذي سيكون له انعكاسات سلبية على حياة المواطن والوضع الاقتصادي في البلاد»، لافتاً إلى «توفر سبل أخرى لتمويل العجز عن طريق الضريبة على الثروة والملكيات، ووقف الهدر والفاقد جراء الفساد والسرقة».

وقدر إياد أن قرار رفع البنزين سيوفر للخزينة العامة للدولة أكثر من 8 مليارات ليرة سنوياً.

يشار إلى أن المواطن السوري، الذي يعيش منذ نحو عامين من القتال، بين مقاتلي المعارضة والقوات النظامية، على خلفية العنف المفرط الذي اعتمدته الأخيرة في قمع المطالبين بالكرامة والحرية، يعاني من وضع اقتصادي سيئ، يحول دون قدرته في تأمين متطلبات العيش الأساسية، ما يهدد حياة الكثيرين منهم واستقرارهم الاجتماعي.

عدنان عبد الرزاق

رأس المال على عقب

لعبة الليرة وسوريا بخير

آثر النظام، ضمن حملة مركزة ومتعددة الوجوه والأهداف، تسويق نفسه على أنه ضحية، وأن سوريا تحارب الإرهاب نيابة عن «العالم المتحضر» وأنها ستنهض كما أسطورة طائر الفينيق، آخذاً لحملته أدواتٍ وطرائق تؤتي أُكُلاً وإن إلى حين، ولعل التقدم العسكري صوب حلب وريف دمشق أهم أهداف النظام الميدانية على الصعيد العسكري، واستمرار الترويج عبر وسائل الإعلام أهمها دبلوماسياً..لتأتي الليرة على رأس الأهداف الاقتصادية.

فبعد عمليات الاعتقال والإغلاق التي مارسها على شركات الصرافة المرخصة، لأنها عملت بمعايير السوق ورفضت الترويج والخداع، تابع المصرف المركزي ضخ كتل دولارية هائلة في السوق النقدية، ما أدى إلى كسر سعر الدولار والعملات الرئيسية أمام الليرة التي تعطى جرعات قوة إجبارية كمريض يفقد أسباب الشفاء، ليظهر أمام زواره على أنه معافى.

قلناها مراراً، قوة النقد واستقرار سعر صرفه يتأتى من عامل اقتصادي، له علاقة بالإنتاج والتصدير والسياحة والتحويل الخارجي والاحتياطي النقدي، ومن عامل نفسي له علاقة بثقة المتعاملين والمدّخرين والمكتنزين، وكلا العاملين مفقودين بالنسبة للمريض الذي لا يلتفت النظام لمعالجته من أمراضه، بقدر ما ينشغل في إعطائه المقويات، ليقف ويسلم على الزوار ومن ثم ليدخل في غيبوبة.

لم تك المقوّيات وجرعات الإنعاش مجانية ثانياً، ولا باقتراح سوري بحت أولاً، فالدول الداعمة للنظام والدائنة له «طهران وموسكو» مازالت تغدق الدولارات وتقدم النصح، ليبدو النظام ككل قوي متكامل، وليكون أكثر إقناعاً للمراقبين والمغيّرين مواقفهم بعد صفقة الكيماوي.

كما أن دعم العملة السورية كلف النظام-بشهادة أهله- نحو 700 مليون خلال العام الجاري فقط، ما يدلل على التصميم والتضليل الذي يعتمدهما نظام الأسد، ليتم صفقته ويتمم دوره بما في ذلك البقاء على الكرسي ريثما ينتهي تفكيك الكيماوي، وربما الترشح والاستمرار في «الممانعة والتطوير».

في الأمس، أعلن مصرف سوريا المركزي عن جلسة بيع علنية جديدة للقطع الأجنبي في 22 الشهر الجاري بقيمة 20 مليون دولار، لتعطى «للشركات المتعاملة» وبعض المصارف المرخصة، ليرسل بذلك رسالتين اثنتين: الأولى أن النظام القوي عسكرياً وبدأ يتمدد في ريفي حلب ودمشق، مازال قوياً اقتصادياً ويمكنه أن يعيد لليرة هيبتها وشيئاً من سعرها الذي أكله التضخم وأنهكته العقوبات والمضاربات. والثانية رسالة إلى من يهمه الأمر، والسوريين أصحاب الملاءة المالية خصوصاً، ومن هم خارج سوريا على وجه التحديد، أن أعيدوا خياراتكم وقراراتكم قبل المؤتمر الدولي الإلزامي وتعالوا شاركونا في «بناء سوريا» قبل فوات الأوان، كما أكدت الرسائل والرسل التي أرسلها أيام حملة «الضمير».

خلاصة القول: كل ما يجري من ضخ دم في جسد الليرة المريضة، يندرج ضمن حملة إعلامية ساذجة، لن تزيد الاقتصاد إلا خسارة وترنحاً، ولكن في المقابل، ومن قبيل المنطق ورؤية المشهد كاملاً، فيما لو استمرت المعارضة بما هي فيه وعليه، من تردد وانقسام واحتراب وتسابق نحو الذل والأضواء، فلا شك أن العالم، كل العالم، سيتجه نحو النظام، ليس من قبيل الأمر الواقع ونصرة الأقوى فحسب، بل ومن منطلق المصالح أيضاً، فالنظام مازال صاحب القرار حتى في منح عقود إعادة الإعمار..التي سنأتي عليها يوماً والتي يسيل لها لعاب كبرى الشركات العالمية بعد أن هدم «سيادته» كامل سوريا.

دمشقيون يشكون حالهم في عيد بعبق الموت

ريان محمد

مر عيد الأضحى الثالث على سوريا، منذ طالب أهلها بالكرامة والحرية، والسوريون يسيرون إلى الخلف، فمن سيئ إلى أسوء، حيث أصبح الموت صديق السوري الذي لا يفارقه، ببؤسه الثقيل، فلم تتخلف أسرة سورية عن حمل وزر المأساة، فإما قتيل أو معتقل أو بيت مهدم أو عوز.

فهذه أم ساري، تحدثنا عن عيد عائلتها، قائلة إن «عيد الأضحى هذا العام يأتي على عائلتي وزوجي تحت الثرى بسبب قذيفة سقطت على منزلنا في مخيم اليرموك، وابني في المعتقل منذ ثلاثة أشهر».

وأضافت: «العيد هذا العام سيأتي علي وعلى أبنائي وبناتي الأربع، ونحن نفترش الأرض، لا شيء يرد عنا عين عابر السبيل، فعن أي عيد تسألني؟» لتغرق عيناها بالدموع وترجو من الله أن تعود إلى منزلها.

من جهته، قال أبو فيصل، نازح من حي القابون: «لم يفرح أبنائي هذه السنة بثياب العيد، ولم أستطع أن أجلب لهم الحلويات، فالغلاء وصل إلى درجة لا تطاق».

وأوضح: «كل ما استطعت أن أحضره لهم، هو القليل من الملابس المستعملة علها تقيهم برد الشتاء الذي يدق بابنا بقسوة هذا العام» قائلاً: «لم يعد العيد للسوريين».

بالمقابل، قال بهجت، عنصر في «قوات الدفاع الوطني» الموالية للنظام، إن «العيد يأتي هذا العام في وقت يعيش به كل منزل فاجعة، حيث أن الموت لم يغب عنا منذ عامين»، لافتاً إلى أنه لم ير أبداً مظاهر العيد.

وأضاف أن «الأسواق سجلت ارتفاعاً كبيراً في أسعار الملابس والمواد الغذائية»، مبيناً أنه «اشترى ملابس لأبنائه بما أن العيد صادف مع بداية فصل الشتاء، وبعض الحلويات».

من جانبه، قال زهير، تاجر ملابس جاهزة، إن «الإقبال على الشراء متدنٍ مقارنة بالعام الماضي، فإنك تجد حركة أشخاص في الأسواق، لكنها لا تتناسب مع حركة المبيع، فالأسعار مرتفعة بشكل كبير، حتى نحن لا نعلم كيف يمكننا تصريف البضائع بهذه الأسعار».

وعن سبب ارتفاع الأسعار، قال زهير إن «الكثير من ورش صناعة الألبسة الجاهزة أغلقت أبوابها، إضافة إلى معامل الأقمشة، ما يجعلنا نعتمد على البضاعة المستورة، المسعرة بالدولار، مع قلة البضاعة الوطنية، أضف إلى ذلك تكلفة النقل المرتفعة، ومصاريف تمريرها على الحواجز الأمنية، كل هذه التكاليف في النهاية يتحملها الزبون».

ولفت إلى أن «ارتفاع الأسعار دفع بالكثير من سكان دمشق وريفها، إلى سوق الألبسة المستعملة، التي وإن كانت منخفضة الثمن لما هو متداول في السوق، ولكنها تماثل أو تزيد بقليل، عما كانت عليه أسعار الملابس الجديدة العام الماضي».

بدوره، قال ربيع.ن، محلل اقتصادي، إن «العيد يمر على السوريين وهم بأسوأ حال، فبعد أكثر من عامين من القتال وقصف التجمعات السكنية، طال الأذى جميع السوريين، ما يجعل مظاهر العيد بعيدة عن الأسر السورية، معارضة كانت أم موالية».

وتابع: «أضف إلى ذلك أزمة المواطن الاقتصادية، من ضعف القدرة الشرائية لليرة السورية في وقت وصلت معدلات التضخم إلى نسب كبيرة جاوزت الـ300%، في حين وصلت معدلات البطالة إلى نسب لم تشهدها سوريا في العصر الحديث، ما زاد من أعباء الحياة اليومية للسوريين، الباحثين عن ما يسد رمقهم اليومي».

ولفت إلى أنه «مع اقتراب العيد، اشتدت المعارك الدائرة في معظم مناطق البلاد، ما رفع أرقام الموتى، في وقت تغيب عن السوريين بوادر حل يوقف نزيف دمهم اليومي».

يشار إلى أن السوريين يعيشون ألم الموت في معظم المناطق، حيث جاوز عدد القتلى خلال العامين الفائتين الـ100 ألف قتيل، في حين يقدر عدد المعتقلين بأكثر من 200 ألف معتقل، يحضرهم الموت تحت التعذيب أو جوعاً ومرضاً.

(الهجرة والجوازات) في حلب.. وتفكك مؤسسات الدولة

جورج.ك.ميالة

يشهد فرع الهجرة والجوازات في مدينة حلب إقبالاً واسعاً من قبل المواطنين، للحصول على جوازات السفر، تحضيراً للخروج من البلاد في أي لحظة، ويبدو لكل من يراجع فرع الهجرة والجوازات مدى انحلال مؤسسات الدولة وتفككها في المدينة، فمعظم المراجعين، مهما بلغ سوء أوضاعهم المادية يلهثون مضطرين وراء السماسرة إنجاز معاملاتهم.

انقطاع «الشبكة» المتكرر يؤخر تسليم جوازات السفر لآلاف المنتظرين

يروي (زياد) لـ «صدى الشام»: «منذ شهر ونصف أراجع دائرة الهجرة والجوازات في القصر البلدي بحلب للحصول على جواز سفر، لم أستطيع تقديم الأوراق المطلوبة بسبب انقطاع شبكة الانترنيت، مجهول السبب عن المدينة، وفي الأحوال العادية تعمل الشبكة يوماً وتنقطع أياماً عديدة، ولا أستطيع الذهاب لمحافظة اخرى للحصول على جواز للسفر بسبب سوء وضع الطرقات والاشتباكات وحصار المدينة ».

إهانات مختلفة تطال حتى النساء

يتعرض المواطنون أثناء تقديم أوراقهم للحصول على جواز السفر لمضايقات كلامية متنوعة تصل حتى الضرب في المبنى الذي يعج بقوات الأمن

تروي لنا (لينا) الطالبة الجامعية: «عندما ذهبت للتقدم من أجل الحصول على جواز للسفر سألني العنصر، لماذا تريدن «الجواز»؟ قلت له لأسافر إلى الخليج، فقال بالحرف الواحد: (روحي نامي بحضن بندر وحمد)، خرجت والدموع تملأ عيني لأنه كان في غاية الوقاحة، ولم تكن لدي القدرة على الرد عليه، أو أن أشتكي خوفاً من تأخير حصولي على الجواز».

أما (يوسف)، من دارة عزة فيقول: «تعرضت لمختلف أشكال الإهانة، لكوني ابن منطقة يسيطر عليها الجيش الحر، وعند وقوفي في طابور الاستلام انهال علينا العناصر ضرباً بحجة عدم وقوفنا في طابور نظامي».

أسعار الجوازات حسب وضع المواطن

تبلغ تكلفة جواز السفر العادي، (غير المستعجل) حوالي خمسة آلاف ليرة، و(المستعجل) الذي يتم استلامه خلال أسبوعين حوالي خمسة عشر ألف ليرة حسب تسعيرة الدولة، لكن في (السوق السوداء) يصل حتى مائتين وخمسين ألف ليرة، حسب وضع طالب الجواز.

تروي لنا السيدة (ميادة): «لم أشأ أن أذهب للهجرة والجوازات إلا في يوم الاستلام، فأنا لا أحب الانتظار في الطوابير الكبيرة، لذلك جلب زوجي أحد السماسرة إلى بيتنا، وأخذ البيانات المطلوبة للجواز، وحصلت عليه لقاء عشرين ألف ليرة».

أما (محمد)، المحامي والمتخلف عن خدمة العلم فقال: «دفعت ثمن جواز السفر خمسة وثمانين ألف ليرة، لكوني متخلف عن الجيش، وقد أنجز السمسار لي موافقة السفر من شعبة التجنيد لقاء خمسين ألف ليرة، ودفعت له خمسة وثلاثين ألفاً من أجل استلام الجواز خلال أسبوع».

وقال (طوني)، المنشق عن الجيش:«هربت من الخدمة في الجيش من قطعتي بدرعا، فلا أريد أن أساهم في قتل أبناء بلدي ولا أريد أن أقتل، وبعدها اختبأت عند أقاربي في القامشلي، وعندما قررت الهجرة إلى السويد، قام عمي بشراء جواز سفر لي بقيمة مئتين وخمسين ألف ليرة، دفعها لضابط في الأمن، أحسست في البداية أن المبلغ كبير لكن وضعي الأمني كان صعباً جداً لكوني انشققت عن الجيش».

لمنع السفر حكاية أخرى

يذهب كثير من المواطنين من أجل الحصول على جواز للسفر، ويفاجؤون بهناك (منعا للسفر) بحقهم لأسباب يجهلونها.

(أبو عمر)، المعتقل السابق لمدة عامين بتهمة الانتماء لحركة إسلامية محظورة، يروي لـ «صدى الشام»: «بعد خروجي من السجن، استخرجت جوازاً للسفر ولم يكن لدي أي مشكلة، فقد حكمت المحكة ببراءتي من التهم الموجهة ضدي، بعد عامين من الاعتقال، وعندما ذهبت لتجديد جوازي اكتشفت أن لدي (منع من السفر)، وبالتالي لا أستطيع تجديد جوازي. لا أعرف السبب حقيقة ولم يقدموا لي أي مبرر».

الاعتقالات تطال الكثيرين وتتعدد الأسباب

أصبح فرع الهجرة والجوازات في حلب مصيدة للاعتقال، فعندما يتقدم شاب حلبي بطلب للحصول على جواز للسفر، ترسل برقيات أمنية إلى جميع فروع الأمن.

يقول (نوري)، مدرس الرياضيات: «تقدمت للحصول على جواز السفر، وعند مراجعتي لاستلامه تم اعتقالي من قبل عناصر الشرطة في فرع الهجرة والجوازات، وتم تحويلي إلى الأمن العسكري، علماً أنني لم أشارك بمظاهرة واحدة منذ بداية الثورة، وفي آخر يوم من اعتقالي اكتشفت أن أحدهم قد كتب (تقريراً كيدياً) لأجهزة الأمن ضدي، وتم تعميم اسمي للاعتقال».

«عائدات» عناصر الهجرة والجوازات اليومية تقدر بمئات الآلاف

يتقدم الكثير من عناصر الشرطة في حلب، بطلبات لنقل عملهم إلى فرع الهجرة والجوازات بالمحافظة، ويعمدون إلى استخدام «الواسطات» عند كبار ضباط وزارة الداخلية، وذلك لعدة أسباب، أولها: أن العمل فيها أكثر أماناً، بعيداً عن الاشتباكات التي تدور في المدينة، وثانيها: أن الهجرة والجوزات أصبحت كنزاً ثميناً لجمع الثروات السريعة.

يروي لنا أحد السماسرة ساخراً: «يومية موظف الهجرة مائتي ألف، وهذا المبلغ هو أكثر من دخل أكبر جراح قلبية بسوريا»!!

عيد بأي حال عدت يا عيد

جورج.ك.ميالة

أطل عيد الأضحى على سكان حلب الواقعة تحت سيطرة النظام وسط غلاء كبير في الأسعار، وتخوفات كبيرة، فلا استعدادات تذكر، والكهرباء مقطوعة منذ ثلاثة أيام عن أغلب المناطق في المدينة.

عجلة الصناعة متوقفة

يروي صلاح لـ«صدى الشام»، والذي افتتح بسطة بعد تدمير محله في سوق السبع بحرات: «لا توجد بضائع جديدة في السوق بسبب توقف عجلة الصناعة، جميع البضائع التي نبيعها هي موديلات قديمة موجودة في المستودعات، مستودعي في منطقة دارة عزة، ومن أجل إيصال البضائع عليها أن تمر عبر حواجز الجيش الحر وعبر معبر كراج الحجز، وعلى أن أدفع لكل حاجز تسعيرة محددة، كل كيس من البضائع يكلف خمسة آلاف ليرة من الإتاوات تذهب لجيوب الجيش الحر والنظامي، وبالتالي سوف يزيد السعر على المواطن العادي لكل قطعة حوالي الثلاثمئة ليرة».

أما الحاج عمر الذي يمتلك معملاً في منطقة الليرمون، فيقول:«دفعت ثلاث ملايين للجيش الحر من أجل نقل معملي من منطقة الليرمون إلى منطقة آمنة، هناك معوّقات كثيرة للعمل، منها توقف استيراد المواد الأولية، وتضاعف أسعارها أربع مرات، ولدينا خياران: إما أن ندفع لحواجز الجيش النظامي والحر لتمرريها، أو أن تصادر من قبلهم. كثيراً ما أفكر في إغلاق معملي والجلوس في بيتي، فالوضع سيئ جداً».

لا بهجة للعيد

تروي لنا أم همام، ربة المنزل:« أي بهجة للعيد، فالشتاء على الأبواب، ماذا علينا أن نفعل، لا كهرباء في بيتي منذ ثلاثة أيام، كيف سأحضر طعام وحلويات العيد وسط جنون الأسعار وقلة المواد».

أما نسرين المعلمة المدرسية، فقد حدثتنا عن حالهم في العيد: «قررت أن أشتري لأطفالي الثلاثة ثياباً شتوية من سوق البالة، بسبب غلاء أسعار الملبوسات الجديدة، وبهذه الطريقة أضرب عصفورين بحجر واحد، محاولة إدخال الفرحة إلى نفوس أولادي الذين تعبوا من أصوات القصف، كما أحاول بذلك أن أقيهم برد شتاء قادم بسبب انعدام وسائل التدفئة وغلائها».

في حين يسرد أبو عبد الله، الرجل السبعيني همومه لـ«صدى الشام»: «طالما حلمت أن اذهب للحج، ولكن النظام حرمني من تحقيق هذا الحلم، أخشى أن أموت قبل أن أذهب إلى الحج، لذلك أوصيت أولادي ان يحجوا بدلاً عني إن مت قبل رؤية قبر رسول الله».

جمعيات مشلولة

كانت الأعياد السابقة أفضل حالاً، فحجم المساعدات كان كبيراً، وكثير من النازحين المقيمين في المدينة الجامعية والمدارس، قرروا الذهاب إلى المناطق المحررة لتمضية أيام العيد عند أقاربهم، فكل شيء أرخص رغم خطورة الوضع هناك.

ولدى سؤالنا لشيماء المتطوعة في جمعية أهل الخير، أفادتنا: «لا نستطيع تقديم شيء في هذا العيد سوى الألبسة للأطفال الأيتام، فلا يوجد لدى الجمعية أموال ومساعدات، بسبب حصار المدينة وقلة البضائع وغلائها».

أما يوسف، أحد المتطوعين في الجمعيات العاملة مع النازحين، فيحدثنا عن المصاعب التي يواجهونها قائلاً: «سوف نحاول تغطية عجزنا عن تقديم المعونات للنازحين بإقامة مهرجانات فرح والعاب للأطفال، علنا ننسيهم معاناتهم محاولين رسم البهجة على وجوههم التي أتعبتها حالة الحرب المستمرة في المدينة».

معبر (باب السلامة) الحدودي.. بوابة الريف الشمالي لحلب على تركيا

يقع معبر باب السلامة الحدودي، شمالي مدينة أعزاز في ريف حلب، ويبعد عنها حوالي 5 كيلو مترات، ويعتبرهو ومعبر جرابلس النافذتان الوحيدتان لمدينة حلب وريفها على الجارة تركيا، وتم تحرير هذا المعبر بعد معارك طاحنة قادها الثوار ودفعوا فيها عدداً كبيراً من الشهداء، ولاسيما في مدينة اعزاز التي اشتهرت وقتها (بمقبرة الدبابات).

بعد استلام الثوار للمعبر تمت إدارته من فصيل (عاصفة الشمال) بالتعاون مع السلطات التركية لجعله منفذاً إنسانياً وطبياً وإغاثياً وعسكرياً أيضاً، وبالفعل أدى المعبر الغرض منه، لكن في الفترة الأخيرة تم استقطاب فصيل (لواء التوحيد) لإدارة المعبر بالتعاون مع (عاصفة الشمال) لتشكيل إدارة مؤسساتية من خبرات مشتركة بين الفصيلين.

إغلاق المعبر

في الآونة الأخيرة، حصلت اشتباكات في مدينة اعزاز المجاورة للمعبر بين لواء عاصفة الشمال، وبين تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» المعروف اختصاراً بـ «داعش»، وأدت هذه الاشتباكات إلى إغلاق المعبر من الطرف التركي.

(أبوعلي سجو)، ضابط أمن المعبر قال: «تم إغلاق المعبر من الجانب التركي فور وقوع الاشتباكات، وسبب الإغلاق - كما أفادونا- أمني بالدرجة الأولى، وتخوف الجانب التركي من استهداف المعبر بالسيارات المفخخة بعد وصول تهديدات للسلطات التركية بذلك. وأضاف (أبو علي) إن «أمير داعش» في اعزاز هدده شخصياً وقال له: «سأغرق المعبر بالسيارات المفخخة إن لم يتم تسليم أفراد لواء عاصفة الشمال كلهم، وختم أبو علي: «لم تحدث أي اشتباكات في المعبر، بسبب وجود لواء التوحيد، كطرف محايد هنا في المعبر».

مخيم النازحين

شكل المعبر «مدينة» متكاملة، وخاصة بعد إنشاء مخيم لاستيعاب الأهالي، ريثما يتم استيعابهم من الجانب التركي في مخيمات الشتات على الأراضي التركية، ويستوعب المخيم 8 آلاف نازح، ويتم تقديم العون للنازحين من عدة منظمات، كـ (الهلال الأحمر القطري ومنظمة الـ«إي ها ها» التركية وغيرهما الكثير).

عند زيارتنا لهذا المخيم لاحظنا العوز الشديد، والفاقة، واليأس نتيجة قلة الطعام وقلة الدعم لهذا المخيم.

وفي تصريح له قال السيد حسام الدين شمو، مدير مخيم باب السلامة: «لم تعد مواد الدعم متوافرة لدينا نتيجة عدم القدرة على إدخال المواد الإغاثية من الأراضي التركية، مستودعات المخيم فارغة بالكامل، ونحن على أبواب فصل الشتاء، ومعظم الخيم تالفة، وغير صالحة لاستقبال الشتاء». وأضاف شمو: «حالياً المسؤول الوحيد عن إطعام المخيم هو منظمة الـ«إي ها ها» التركية، مع شكرنا لها، لكنها غير قادرة بالكامل على تغطية احتياجات المخيم»، وختم شمو تصريحه بالقول: «اليوم تم توزيع نصف رغيف للشخص الواحد على وجبة الإفطار، وأنا أتوجه من خلالكم لأصحاب الضمائر الحية في العلم أجمع لمساعدتنا على تجاوز هذه الأزمة الإنسانية».

أما (عبدالله حنتوش)، الذي يسكن إحدى الخيام قال: «الخيمة ممزقة من أكثر من جانب، وهي لا تصلح للصيف فكيف بالشتاء؟!» فيما قال (عمر شكور)، وهو أحد النازحين في المخيم لـ «صدى الشام»: «بعد أن هدم بيتي نتيجة قصفه ببرميل متفجر من قبل طيران النظام، انتهى المطاف بي وبعائلتي هنا، لدي أربعة أولاد، ومعاناتي تزداد يوماً بعد يوم، وخاصة بعد إغلاق المعبر والاشتباكات الدائرة بقربنا، وخوفنا أن تصل إلى هنا، ناهيك عن قلة الطعام الآن»!

معاناة مستمرة

شكل المعبر في ما قبل الإغلاق فرص عمل لمئات العمال، ولاسيما في مجال حمولة البضائع القادمة من الأراضي التركية، فالعامل يعمل يومين أسبوعياً، وطبعاً هذا ناتج عن تقسيم العمل على عدد العمال، الآن حتى اليومين من العمل صارت حلماً فقد انقطع دخول المواد بشكل كامل.

يحدثنا «محمد جمال» حول هذه القضية فيقول: «كنا نعمل لمدة يومين في الأسبوع براتب وسطي يصل إلى 2000 ليرة سورية باليوم الواحد، الآن فقدنا هذا العمل، ولدي أطفال وليس لدي أي عمل آخر».

أما «عبدالله حنتوش» فيقول: «ليس لدينا حالياً سوى الأمل بالله أن يعود المعبر إلى ما كان عليه» وختم قائلاً: «لا أملك ثمن الخبز لعائلتي»..

غادرناه وهو يقول: «لاحول ولا قوة إلا بالله».

أضرار بالجملة

لم يقتصر ضرر إغلاق المعبر على النازحين والعمال فقط، بل تعداه إلى قطاع النقل والقطاع الصحي أيضاً وحتى التجار .

(طارق نجار)، مدير أحد المشافي الميدانية قال: «كانت تأتينا المواد الطبية والأدوية من الأراضي التركية، وكنا نقوم بصيانة الأجهزة الطبية أيضاً في تركيا، ولدينا مواد طبية وأجهزة عالقة حالياً في الحدود».

أما (طلال)، التاجر في مجال المواد الغذائية، قال: «ارتفعت الأسعار بنسبة 20 بالمائة، ولاسيما أسعار السمن والزيوت والسكر وغيرها، هذا الارتفاع شكل عبئاً مضافاً على المستهلك المتعب أصلاً».

ويقول (شوكت)، سائق سرفيس على خط حلب - باب السلامة: «ركنت سيارتي بجانب بيتي فلم يعد هناك ركاب، لم أعد أدري من أين سأجمع قسط سيارتي الشهري»، وختم قائلاً: «حالنا صعب بكل المقاييس، ويبقى الأمل بالله»!

موقف «لواء التوحيد»

التقت صحيفة «صدى الشام» (مضر النجار)، قائد الجبهة الشمالية بلواء التوحيد، الذي قال:

«موقفنا من الاشتباكات بين «العاصفة وداعش»موقف الحكم، هذه الاشتباكات أدت إلى إغلاق المعبر، وبالتالي تفاقم المعاناة الإنسانية، نحاول احتواء الأزمة بالتواصل مع الفصيلين، نحن رعاة الصلح، ونطالب الفصيلين بالاحتكام إلى المحاكم المنبثقة من رحم الثورة، وأضاف النجار، استجاب «لواء عاصفة الشمال» لدعوتنا، ولازلنا ننتظر الاستجابة من فصيل «دولة الإسلام في الشام والعراق»، فالضرر المترتب على إغلاق المعبر عم الجميع حتى وصل لمقاتلينا، فمعظم أسر المقاتلين تقطن المخيمات التركية، وبالتالي الإغلاق للمعبر قطع التواصل الأسري، ليس للمقاتلين فحسب، بل للأهالي أيضاً».

وختم النجار قائلاً: «حاولنا التواصل مع جيراننا الأتراك، وناشدناهم إعادة فتح المعبر، ولكن الأتراك يقولون: (لدينا هواجس أمنية)!».

الرابح الوحيد

في كل أزمة لابد من وجود خاسر ورابح في الوقت نفسه، وفي أزمتنا الحالية فإن المستفيد الوحيد هو «المهرب».

(جهاد)، مهرب أشخاص على الحدود، قال: «تزايد الطلب على تهريب الأشخاص إلى داخل الأراضي التركية، بسبب من أن التهريب هو الطريق الوحيد لدخول الأراضي التركية حالياً، وبالتالي تزداد الأرباح».

أدلة دامغة تشير إلى تورط فصائل من حركة أحرار الشام بارتكاب المجزرة

المدمومة تضع الثوار في موقف حرج مقابل العشائر والمدانون يلوحون بالعصا بدلاً من الاعتراف بجريمتهم

ريفان سلمان

لم ترضخ حركة أحرار الشام الإسلامية حتى الآن لتقديم المتهمين فيها بارتكاب مجزرة المدمومة التي وقعت في 26 آب الماضي للعدالة، وذلك رغم وجود عدة أدلة تشير إلى تورط فصائل من الحركة في المجزرة والتي راح ضحيتها العشرات بينهم أطفال ونساء، ولم تنجح جهود التهدئة ومساعي تقديم المجرمين للعدالة حتى الآن في إخماد تداعيات المجزرة رغم نجاح ثوار العشائر ومعهم ثوار في إدلب والمجلس العسكري فيها في وضع قاعدة للحل لكن على ما يبدو أن هذه المجزرة ذات أبعاد أخرى أكثر من إنسانية تؤذن بقدوم مولود سلطوي جديد على شكل أمراء الحرب في ظل الظروف الجديدة التي تعيشها سوريا حالياً.

قتل الأطفال والنساء والرجال نيام في الساعة الرابعة من صباح ذلك اليوم وأبيدت عائلات بأكملها وحبس جميع الثوار أنفاسهم لأنها المجزرة الأولى التي تقع في عمق الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة في ريف إدلب الشرقي وحدثت إثرها ردات فعل عشوائية من قبل العشائر ضد فصائل من الثوار أدت إلى قتل عدة ثوار بشكل عشوائي على الطرقات قبل أن يتدخل ثوار العشائر وباقي الفصائل لدرء الفتنة واستطاعوا إقناع أهالي الضحايا بالتروي وأن هناك يداً مخابراتية واضحة في المجزرة وشكلوا لجنة شرعية مناصفة مع الحركة فيها مرجح يعين من تكتل شهداء سوريا وأحفاد الرسول ووقعوا على وثيقة عهد بالقصاص من المجرمين وتقديم أي متهم للجنة وأقسموا بالحياد والعدل وبدأت القضية تدخل في عدة دهاليز مفتعلة.

دهاليز مجزرة المدمومة

قتل في المجزرة /15/ بينهم /5/ أطفال وجرح /3/ آخرون وخطف /3/ من شبان القرية، ليأت خطف الشباب الثلاثة كمحدد أساسي في سياق القضية، حيث قامت العشائر بخطف /4/ من الأحرار وأول أمر قضت فيه المحكمة الشرعية المشكلة هو إطلاق سراحهم لبراءتهم وعدم إشتراكهم بالجريمة ولم تنته محاولات العشائر وبعد مرور حوالى شهر من المجزرة عاودوا الكرة وخطفوا إثنين آخرين على طريق سراقب لتأتي المفاجأة المتوقعة بناء على عدة مؤشرات بمعرفتهم بتفاصيل مهمة في القضية وبعد أن أعلن العشائر عن حصولهم على الأدلة جيش الأحرار للمرة الثانية مهددين باقتحام المنطقة أو إطلاق سراح المختطفين ليقابل تهديدهم بحشود أكبر من قبل العشائر وتنطلق وساطات قديمة جديدة في القضية وأول أمر فعلته هو التدخل في اللجنة والتي اختفى رئيسها المرجح بعد انطلاق التحقيق والوصول إلى الأدلة ليبدو الأمر وكأن المطلوب من اللجنة أن تدور في حلقة مفرغة، علماً أن شيوخ المحكمة الشرعية المشكلة الذين من طرف الحركة أخذوا بالتغيب عن جلساتها ومن ثم رفضوا تقديم المتهمين وفقاً لمحاضر الاجتماعات.

8 أدلة معلنة تدين الحركة و4 غير معلنة

الدليل الأول تم الوصول إليه بعد انتهاء القتال وانسحاب المعتدين على القرية حيث تركوا خلفهم سيارة بيك آب نوع /ميتسوبيشي/ أوروبي مركب عليه رشاش عيار /14.5/ وكان الواقي /الدرع/ ملطخ بالوحل، بعد غسله وجدت عليه الكتابة التالية : /حركة أحرار الشام الإسلامية/ وهذه الكتابة لم تكن حديثة العهد بل كانت قديمة تدل عليها التقشرات والصد الموجود فوق الدهان الأسود للدرع وعلى الكتابة البيضاء نفسها.

البيك آب كان مصاب بعدة طلقات اخترقت الزجاج الأمامي وكان موجود فيه آثار دماء وسبب بقاءه وعدم قدرة المهاجمين على سحبه هو عطل أصابه نتيجة كسر قطب البطارية بطلق ناري، وأثناء التحقيق وبشهادة الشهود تبين أنه عائد لكتيبة الفرقان التابعة للواء بدر ومقره بنش التابع لحركة أحرار الشام الإسلامية.

سيارة كيا تتحول من دليل ثانوي إلى أساسي

أما الدليل الثاني فقد كان سيارة بيك آب نوع /كيا 4000/ بدون نمرة أو أرقام وبدون أية كتابة، ولكن كان يوجد في صندوقها علبة رشاش /بي كي سي/ مكتوب عليها: /على الوجهين أحرار الشام- في الأسفل أحمد الأحمد – في الجانب عليوي أسد الغاب/.

بقيت هذه السيارة لا تشكل أي دليل يشير إلى أي جهة تعود هذه السيارة إلى أن قدم المدعو /يوسف/ وادعى أنه تم السطو المسلح عليه وسرقة سيارته /نوع كيا 4000/ منذ ثلاثة أشهر وأنه وجدها عند أحرار الشام في مقرهم الكائن في ايكاردا على طريق / حلب- الشام/، وأنه قام بمراجعة الجهة المذكورة وقدم لهم الثبوتيات التي تثبت بأن السيارة عائدة له وهي مسجلة باسم والدته وأنه التقى بالأشخاص التالية أسماءهم: / 1- أبو خالد فرقان، 2- أبو شعلان، 3- أبو البشر /سائق السيارة/.

ولم يعيدوا له السيارة بحجة غياب الأمير وهو صاحب القرار في الشأن وبعد المجزرة عاد إلى ايكاردا مقر الحركة ليقابل الأمير ويسترجع سيارته فأخبروه أنها سرقت في مدينة سراقب من قبل أمار الموالي بعد مراجعته أهل القرية وتقديم أوراق السيارة وقيام المحكمة الشرعية المشكلة للبحث في الجريمة تبين مطابقة الأوراق لأرقام السيارة وهي:

رقم الهيكل f12287308463 رقم المحرك -jt 579386 واسم المالكة فاطمة التوشي بنت أحمد.

الدليل الثالث

أثناء التحقيق مع الناجين من المجزرة بعد الأيام الأولى من حدوثها ذكرت المدعوة كونانة بنت شريف الهجر -/زوجة المقتول زيد/ أن رجلاً كان يحتجزها في المطبخ بعد قتل زوجها، ثم دخل رجل آخر وناداه /سيدي أبو العز/ هناك أضواء تتجه نحونا فأعطاه الأمر بإطلاق النار على أي شخص أو آلية تقترب من القرية.

الدليل الرابع

من الأشياء التي تركها المهاجمون قبضة مكتوب عليها / أبو محمد الحموي/ ومولفة على تردد /3/ وهو تردد الأحرار في المنطقة.

الدليل الخامس جاء باحتجاز عناصر من الحركة

قام أهالي قرية المدمومة باحتجاز عنصرين من حركة أحرار الشام الإسلامية وهما عثمان شيرازي صباغ الملقب أبو حسين، ومحمد أبو النصر وذلك بعد مرور شهر ونصف الشهر على المجزرة وأثناء التحقيق أدلى كل منهما بالأقوال التالية:

• عثمان الملقب أبو حسين: أنا من حركة أحرار الشام الإسلامية كتيبة أبو أحمد الحموي – بريان- جاءنا الرائد أبو حسن وأخبرنا أننا سنقوم بعمل عسكري ضد وادي الضيف – تأجلت العملية في اليوم الأول لأسباب لا نعرفها وفي اليوم الثاني قمنا بالتحرك وانطلقنا باستخدام 10-9 سيارات الساعة الحادية عشر ليلاً ومررنا على صوامع القمح الكائنة جنوب غرب سراقب حيث مقر الحركة وهناك انضم الينا /5-4/ سيارات تابعة لكتيبة /أبو عبيدة الجراح/ وصلت إلى قرية تل منس ومنها اتجهنا مروراً بعدة قرى إلى المكان الذي يفترض به أنه وادي الضيف. كلفت مع مجموعة من رفاقي بربط الطريق وتابع باقي الرتل لتنفيذ المهمة، وقد كنت أرى لهب البنادق من مكان مرابطتي ولهب الرشاشات وطلب مني أن أجعل أبو مايا يتقدم عند الإشارة. وبعد ساعة وربع عاد رفاقي ومعهم ثلاث أشخاص مع العلم أن المخطوفين من القرية هم ثلاث أشخاص أخبرنا أبو حسن أنهم ضابطان وعسكري. هنا انقسمنا إلى قسمين: قسم انسحب إلى ريان وقسم إلى جرجناز وكنت مع القسم الثاني حيث بتنا في معسكر الحركة المؤلف من كرفانة وخيمتين حوالي الساعتين ثم عدنا إلى ايكاردا وكان تعدادنا حوالي 200 شخص. وبعد عودتنا تساءل بعض رفاقنا الذين شاركوا بالمداهمة أن ما قاموا بمهاجمته هو قرية وليست معسكراً أو ثكنة عسكرية وعند توجيه السؤال للائد أبو حسن أخبرنا أنها قرية شبيحة وذلك بعد عدة مماطلات وتأجيل في الإجابة لعدة مرات. ومن قادة حركة أحرار الشام الإسلامية الذين شاركوا في الهجوم: 1- الرائد أبو حسن أمير الحركة، 2- أبو تراب /عراقي الجنسية قائد مجموعة مهاجرين/، 3- أبو العز تمانعة /وهو نفس الإسم الذي سمعته الناجية في البند 3/.

• محمد أبو النصر: أنا من حركة أحرار الشام – لواء الإيمان – سرية أبو محمد السعدي، لم أشارك في عملية المدمومة لكن سمعت من زملائي كلاماً يتعلق بمداهمة قرية شبيحة واستياء بعضهم من أن القتل كان عشوائي شمل الأطفال والنساء وبعد ثلاثة أيام من المجزرة كنت عند الحلاق في القرية المجاورة لايكاردا فسمعت أن القرية المهاجمة هي قرية عرب وهي قرية محررة وضد النظام.

• أكد كل من عثمان أبو حسين ومحمد أبو النصر أن المهاجمين أخذوا من القرية سيارة فيرنا مطابقة لسيارة سرقت من القرية أثناء الهجوم وأن السيارة موجودة في ايكاردا وقد تم تمويهها.

• أكد المذكوران أن رئيس محكمة الأحرار في باب الهوى /الشيخ حامد/ وهو من قرية تل الأغر، كان يجري اجتماعات مغلقة وسرية مع قادة الحركة في ايكاردا وجميع عناصر الحركة يعلمون بذلك يذكر أن عائلة الشيخ حامد لها ثأر مع أهالي قرية المدمومة.

الدليل السادس

أكد أهالي قرية تل الأغر أن عائلة الشيخ حامد /رئيس محكمة باب الهوى/ قد أخلوا بيوتهم ونزحوا من القرية في نفس يوم حدوث المجزرة في قرية المدمومة خوفاً من تورط الشيخ حامد وأقاربه / أخوه عبد الله- مسلم وغياث أولاد كامل- منذر وكفاح الدرويش أبناء موسى/. وهم جميعاً من عناصر حركة أحرار الشام الإسلامية.

الدليل السابع

تعهدت حركة أحرار الشام الإسلامية ممثلة بنائب الأمير العام الشيخ أبو يزن بتقديم أي شخص من الحركة إلى اللجنة الشرعية المشكلة للتحقيق في المجزرة وعند طلب الأسماء المشتبه بهم لم تلتزم وحتى الشيوخ الممثلين للحركة في هذه المحكمة لم يحضروا جلساتها / بعد الجلسة الأولى/ ولم يقدموا أي مبرر لغيابهم وهذا مثبت بمحاضر الجلسة.

الدليل الثامن

قامت حركة أحرار الشام الإسلامية بشراء سيارة المدعو /يوسف/ صاحب السيارة /كيا 4000/ بعد أن أصبحت السيارة دليلاً ضد الحركة وقد صرح بذلك للمدعويين بندر كريدي الأحمد وعلاوي النايف الحميدي ولم يحضر بعدها لاستلام سيارة من أهالي المدمومة.

رأي في المجزرة

ليس مبالغاً القول إن المجزرة نقطة تحول لعدة أسباب أولها الحدث نفسه وآخرها ردت فعل الحركة والعشائر والمجالس العسكرية وإن كان هناك غموض في البعد الإنساني للمجزرة والحقد الذي أدى لقتل الأطفال والنساء وهم نيام والتي ويوجد في حوزتنا أدلة أخرى فضلنا ذكرها الآن حفاظاً على حياة الشهود الذين قدموها وسلامة ذويهم وخاصة أن الأدلة المذكورة سابقاً كافية بحد ذاتها لكشف تفاصيل الجريمة

يرجعها البعض إلى وجود لصوص بين أبناء العشائر وقد يكون هناك ثأر مبطن لدى بعض عناصر الحركة الذين قد يكونوا جروا الحركة إلى الانتقام بدافع ثأر شخصي ويميل رأي آخر إلى القول أن المجزرة جاءت بفعل مخابراتي من النظام السوري وأعوانه إلا أنها قد تكون أيضاً حدثت بدافع الهيمنة ومحاولة فرض سلطة جديدة على منطقة العشائر والتي قد تأخذها المجزرة إلى شاطئ آخر بعيد عن النظام والثوار في آن معاً.

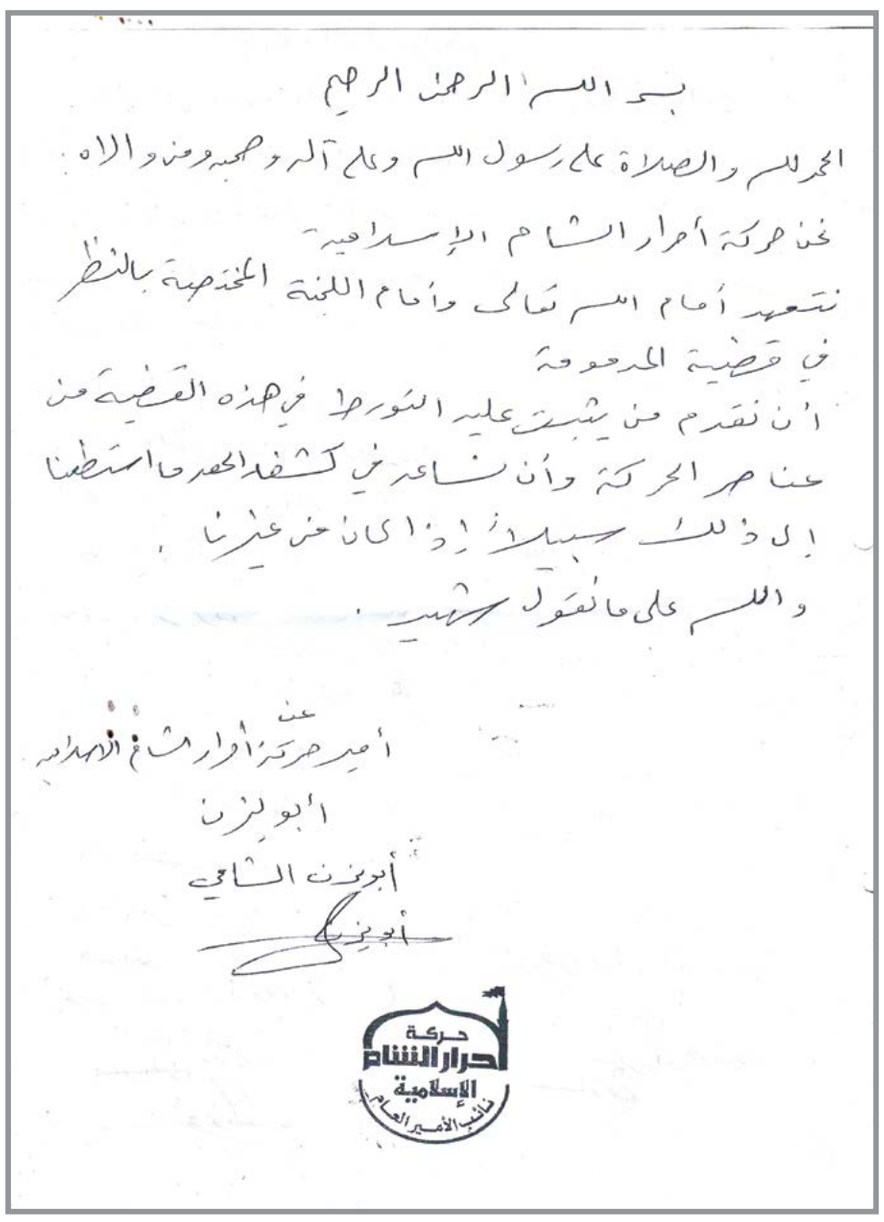

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

نحن حركة أحرار الشام الإسلامية

نتعهد أمام الله تعالى وأمام اللجنة المختصة بالنظر في قضية المدمومة

أن نقدم من يثبت عليه الدور في هذه القضية من عناصر الحركة وأن نساعد في كشف الحقائق استطعنا إلى ذلك سبيلاً إذا كان من عناصرنا.

والله على ما نقول شهيد.

عن أمير حركة أحرار الشام الإسلامية

أبو يزن

أبو يزن الشامي

حركة أحرار الشام الإسلامية نائب الأمير العام

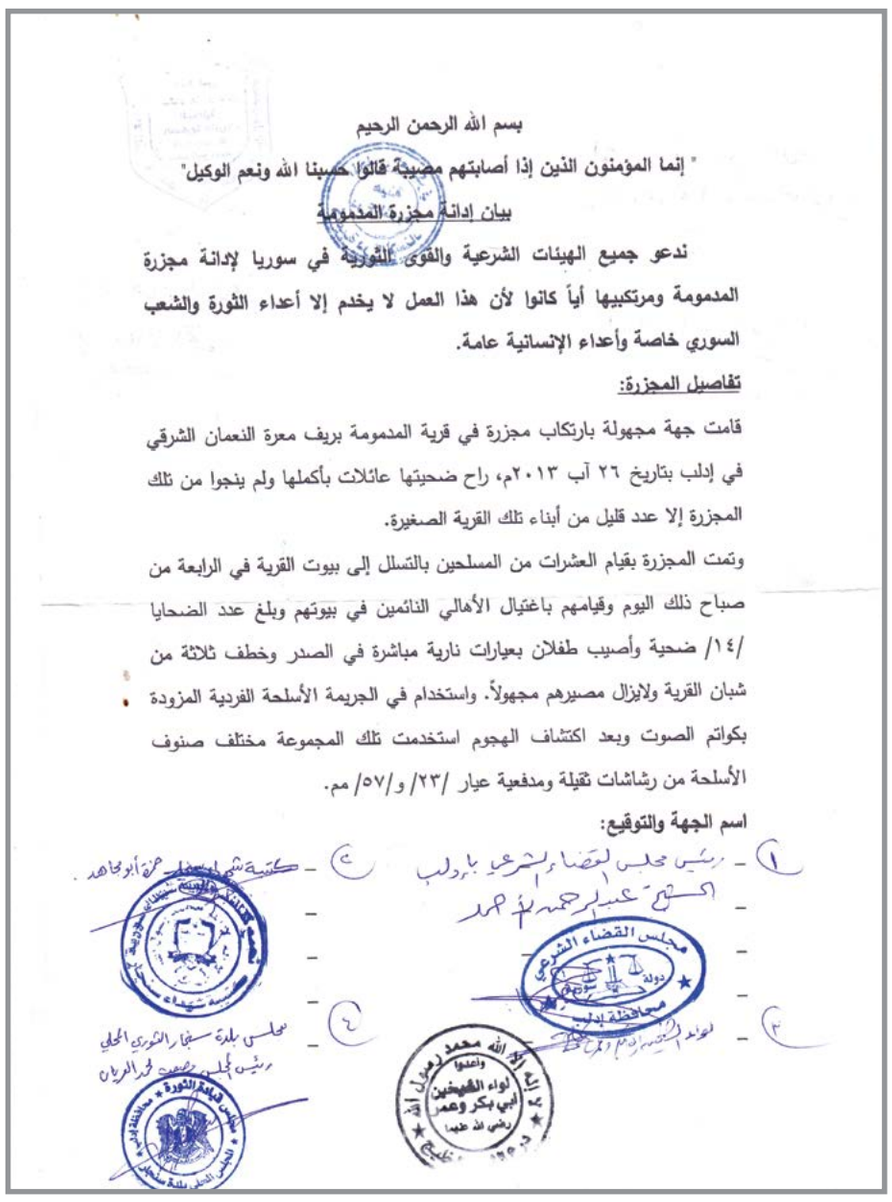

بسم الله الرحمن الرحيم

" إنما المؤمنون الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل"

بيان إدانة مجزرة المدمومة

ندعو جميع الهيئات الشرعية والقوى الثورية في سوريا لإدانة مجزرة المدمومة ومرتكبيها أياً كانوا لأن هذا العمل لا يخدم إلا أعداء الثورة والشعب السوري خاصة وأعداء الإنسانية عامة.

تفاصيل المجزرة:

قامت جهة مجهولة بارتكاب مجزرة في قرية المدمومة بريف معرة النعمان الشرقي في إدلب بتاريخ ٢٦ آب ٢٠١٣م، راح ضحيتها عائلات بأكملها ولم ينجوا من تلك المجزرة إلا عدد قليل من أبناء تلك القرية الصغيرة.

وتمت المجزرة بقيام العشرات من المسلحين بالتسلل إلى بيوت القرية في الرابعة من صباح ذلك اليوم وقيامهم باغتيال الأهالي النائمين في بيوتهم وبلغ عدد الضحايا /١٤/ ضحية وأصيب طفلان بعيارات نارية مباشرة في الصدر وخطف ثلاثة من شبان القرية ولايزال مصيرهم مجهولاً. واستخدام في الجريمة الأسلحة الفردية المزودة بكواتم الصوت وبعد اكتشاف الهجوم استخدمت تلك المجموعة مختلف صنوف الأسلحة من رشاشات ثقيلة ومدفعية عيار /٢٣/ و/٥٧/ مم.

اسم الجهة والتوقيع:

١- رئيس مجلس القضاء الشرعي بإدلب

٢- مجلس القضاء الشرعي محافظة إدلب

٣- لواء الإسلام

٤- مجلس بلدة سفوهن الثوري المحلي

٥- كتيبة شهداء

٦- كتيبة

في بنية «النظام»... الطائفية

محمد عرب

يخطئ المحللون والصحفيون في مقاربتهم للأزمة السورية والحرب الدائرة حاليا بقولهم: إن الصراع الحالي هو بين كتائب وفصائل قوى الثورة و«النظام السوري» وجيشه. ولعلهم في هذا الخطأ غير المقصود لا ينتبهون إلى خطأ في المصطلح المتعلق بالنظام؛ فما هو موجود على رأس السلطة السورية لا يمت بصلة الى جوهر «النظام» أو بنية النظام كمفهوم . صحيح أن ما هو موجود عبارة عن رئيس وجيش وما يشبه المؤسسات لكن بنية وتركيبة وسلوك هذا كله لا ينطبق عليهم تعريف «نظام» وفق ما هو معروف اصطلاحا أو بالتعريف. وكي لا يغدو الحديث ضربا من الشرح والتحليل لا بد من التعريج قليلا على تعريف كلمتي «نظام الحكم».

نِظَام من (الجذر: نظم) وتعني: تَرْتِيب. أَو قَاعِدَة، أو مَنْهَج، نَسَق، طَرِيقَة. وحكم (جمع أحكام) وتعني فيما تعني - قضاء بالعدل، تولي إدارة شؤون البلاد وسياسة شعبها. - حكمة - علم. والحكم: الحكم لغويا بمعنى المنع. وعليه عند مقاربة ما تعني المفردتان ومحاولة رؤية ما تنطبقان عليه في حالة ما هو موجود على رأس السلطة في سورية نستنتج أن أي من هذه المفاهيم لا تنطبق عليه بأي شكل. والسؤال يمكن تعميمه على كل ما تضمنته كلمتي نظام الحكم، فأي ترتيب أو منهج باستثناء القتل والتدمير، وأي قضاء بالعدل أو حكمة أو إدارة ..؟ إذا يمكن بناء على ما سبق القول: إن المنهج الوحيد المتبع لهكذا تحالف ميليشياوي دموي، هو منهج القتل أو القتل والتدمير الممنهج، الذي تقوم به عصابة طائفية متحالفة مع أشخاص، ماديا وأمنيا أو تستخدمهم كغطاء فقط. أما من زاوية أنماط أنظمة الحكم المتعارف عليها، كما (الحُكْمُ الْمَلَكِيُّ): النِّظَامُ الْمَلَكِيُّ الخَاضِعُ لِسُلْطَةِ الْمَلِكِ، «الحُكْمُ الجُمْهُورِيُّ»: نِظَامٌ خَاضِعٌ لانْتِخَابِ شَخْصٍ مَّا رَئِيساً لِلْجُمْهُورِيَّةِ - «الحُكْمُ الْمُطْلَقُ»: النِّظَامُ الخَاضِعُ لإِدَارَةِ فَرْدٍ يَحْكُمُ حَسَبَ مَا يُرِيدُ)، فإن ما يسمى «نظام حكم» في سورية لا ينطبق عليه أي من هذه الأنماط ؛ فلا هو جمهوري، ولا هو حكم مطلق لشخص، كون رأس النظام ليس بالشخصية القوية وإنما يستند وينفذ مصالح تحالف أمني إرهابي ، عماده الأساس الطائفة. وغني عن القول: إن رئيس «النظام» الحالي سار على «نهج» أبيه الذي سعى إلى بناء شبكة من الولاءات لنفسه، عبر أكثر من وسيلة، واعتمد الاستقطاب الطائفي والقبلي والعائلي، في تشكيلة الجهاز الأمني للنظام، المؤلف بغالبيته من شخصيات علوية. فالطائفية كانت ومازالت أحد الأسلحة الأبرز لنظام آل الأسد، للجم الحركات المعارضة، وكذلك الأحزاب السياسية، والحركات المدنية. وقد أثارت مجموعة الأحداث الأخيرة التي شهدتها سورية ولا تزال، بقوة موضوع المسألة الطائفية وأكدت الحركة الشعبية والثورة، في أكثر من مناسبة، ويوميا تقريبا، التزامها بالنضال من أجل سورية موحدة، و بناءً على تضامن شعبي اجتماعي ووطني، في مواجهة محاولات «النظام» وإعلامه وصم الحراك الجماهيري بالطائفي ومحاولات النظام المتكررة إشعال نيران الطائفية.

لقد رأينا كيف أن جزءاً كبيراً من الحراك الثوري السوري، عمد منذ بداية الثورة إلى رفض الطائفية، فرأينا شعارات، كـ «جميعنا سوريون، جميعنا متحدون»، تتكرر دائماً، وفي كثير من التحركات رأينا يافطات واضحة تقول «لا للطائفية»، إضافة الى ذلك، قامت لجان التنسيق المحلية في سورية بتنظيم حملة، تحت شعار «طائفتي الحرية»، حيث رفعت اللجان يافطات ترفض فيها الخطاب الطائفي، كما ترفض الممارسات الطائفية للنظام، ومحاولته جر الثورة الشعبية الى فخ طائفي.

على خطى أبيه

منذ مجيء حافظ الأسد الى السلطة، وإقصائه كل المحيطين به، لإحكام قبضته بالحديد والنار على سورية، التي دانت له عقودا عاش خلالها السوريون خوفا ورعبا وشظفاً اقتصادياً غير مسبوق، وخاصة في ثمانينيات القرن الماضي، وهو ما سهّل للنظام لاحقاً، إنشاء علاقات متينة مع البرجوازية السورية، وشراء الولاءات. فمنذ الأيام الأولى لتولي حافظ الأسد الرئاسة اعتمد نظاماً سلطوياً، «زبائنياً»، وقد وجد لنفسه الدعم من قبل أجهزة الأمن، التي تهيمن عليها بشكل عام شخصيات علوية، وتمّ تثبيت البعد الطائفي للحكم، من خلال تقوية هيمنة المؤسسات الطائفية والدينية على المجتمع. وعلى مستوى العلويين، تم الربط المباشر ما بين العائلة الحاكمة (آل الأسد) وجموع العلويين في سورية، وعمل على الربط ما بين الجموع العلوية والنظام مباشرة، إن لم نقل بعائلة الأسد. وقام النظام باعتماد سياسات مختلفة، منها ضرب أي حالة اعتراضية على النظام ضمن العلويين، بالإضافة إلى محاولة تحويل الطائفة العلوية إلى طائفة سياسية، مربوطة مباشرة بعائلة الأسد. وهذا الربط، أو إحكام السيطرة على الطائفة، اتخذ شكله الفعلي بمحاولة نظام الأسد عسكرة العلويين تحت سيطرته، فأصبحت بالتالي الطائفة العلوية خزاناً بشرياً لنظام حكم حافظ، كما عمدت عائلة الحكم إلى الربط ما بينها وبين الجموع العلوية، من خلال العلاقات الزبائنية والعائلية، وتشجيع الولاءات العشائرية في الطائفة العلوية، ما شجّع التفرقة في ما بين أبنائها. كما قام الأسد بالسيطرة أيضاً على حزب البعث، بحيث أصبحت قيادة «النظام» والسلطة الأمنية هما من يقرر ويعيّن القيادات الحزبية، وبالمقابل تم قمع أي معارضة حزبية داخلية، قام النظام بقمع واضطهاد أي حركة سياسية، أو أحزاب معارضة لا تلتزم بمظلّة الجبهة الوطنية الديمقراطية، التي أنشأها. وفي ظل سيطرة شبه كاملة على تفاصيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سورية.

لا يجب أن ننسى أيضاً. في ١٩٧٠، حين هلل تجار حلب ودمشق لمجيء حافظ الأسد إلى السلطة، فتجار المدن حينها، والذين كانوا ناشطين بشكل قوي ضد الجناح اليساري في البعث، نزلوا إلى شوارع المدن الكبرى، حاملين يافطات تقول: «طلبنا من الله المدد (العون)، فأرسل لنا حافظ الأسد». ومنذ ذلك الحين سعى النظام إلى بناء شبكة من الولاءات لنفسه، عبر أكثر من وسيلة، معظمها اقتصادي، مع أفراد وزعامات من كل الطوائف السورية. وبالمقابل، اعتمد النظام الاستقطاب الطائفي والقبلي والعائلي، في تشكيله الجهاز الأمني، المؤلّف بغالبيته من شخصيات علوية. استكمل هذا النهج مع مجيء بشار الأسد إلى السلطة، فقام النظام حينها بقمع كل حركة طالبت بالحريات السياسية والديمقراطية، والتي كانت تضم عدداً من المثقفين والفنانين والكتاب والأكاديميين والسياسيين. وتم إقفال المنتديات واعتقال الكثير من أعضائها. ومنذ اندلاع الثورة السورية المستمرة، حاول النظام وصمها بالطائفية والمناطقية والإرهاب والتكفير ومحاولة تصوير نفسه كنظام علماني تقدمي، يحارب الإرهاب ويحمي الأقليات. ورغم البيانات والشعارات والهتافات المتعددة التي أطلقها الثوار في سورية، رفضاً للطائفية وللمطالبة بوحدة الشعب السوري، نرى الكثير من القوى المساندة للنظام مضت في خطابه المجوج بالقول: «إن الثورة تطغى عليها الجماعات الإسلامية المتطرفة». وعلى الرغم من زيف هذا الطرح، وعدم صوابية هذا التشريح لواقع الثورة السورية، من الخطأ أن ننزلق إلى عدم الاعتراف بكون الطائفية هي جزء من السياسات، التي تنتهجها بعض القوى، ففي أي واقع ثوري، تصعد إلى السطح قوى وايدولوجيات مختلفة ومتناقضة، تتوحد موضوعياً في تضررها من النظام القائم، ولكنها في الوقت نفسه تختلف جذرياً في ما بينها، حول السياسات المتبعة ومنهجية العمل الشعبي، والخطاب السياسي والأيديولوجي. وإنكار وجود هكذا ديناميات، في أي واقع ثوري، لا يندرج سوى في محاولات التسخيف والتبسيط، التي ينتهجها بعض المثقفين، في تعاطيهم مع واقع الثورات العربية، بشكل عام، وواقع الثورة السورية، بشكل خاص. أجل هناك مجموعات وقوى في الحراك السوري تنتهج المنطق الطائفي، للرد على طائفية النظام، «وإن من يتوقع ثورة اجتماعية «محضة»، أو «نقية»، لن يحيا أبدا حتى يراها. فمثل هذا الانسان يثرثر بكلمة الثورة، من دون أن يفهم معناها»، فالسيرورة الثورية ليست ذات لون واحد، ولن تكون كذلك، أبداً؛ فإن كانت لا تعود، عندئذ، ثورة.

أدّت سياسات النظام، بطبيعة الحال، إلى إنتاج بيئة وثقافة طائفيتين، لهما مساحتهما في الواقع السوري، واللتان تظهران اليوم بشكل فظ، إثر القمع الوحشي الذي يقوم به النظام يومياً ضد الثوار، محاولاً من خلال هذه الوحشية دفع المجتمع السوري نحو حرب أهلية وطائفية، يستطيع من خلالها إعادة إنتاج هيمنته، التي يفقدها يوماً بعد يوم. وعليه «فالنظام السوري» هو المسؤول الأول عن انتشار السياسات الطائفية والعنصرية في المجتمع السوري. فالنظام الأسدي قام، خلال الأربعين عاماً الماضية، بتبني سياسات تهدف إلى التفرقة بين السكان على أسس طائفية واثنية، بالإضافة إلى القمع الممنهج للحركات المعارضة، اليسارية والعلمانية والإسلامية، مع سيطرة شبه كاملة على مفاصل الحركة النقابية وإسكات أصوات الاحتجاج الاقتصادية والعمالية، التي تستطيع أن توحّد المواجهة ضد السياسات الطائفية. وكلّ هذه الأمور شجعت صعود خطاب طائفي مترافق مع صعود أكبر للتيارات المحافظة والرجعية، التي تتبلور اليوم على أشكال الحركات الأصولية والطائفية، كجبهة النصرة، مثلاً. فالطائفية إذاً هي تعبير «حداثي»، وفي معظم الوقت هي صورة مُسقطة من قبل الطبقة الحاكمة، على الحركات الشعبية، بغية إلغاء شرعيتها، وبهدف خلق تفرقة ما بين الجموع المنتفضة على الحكم.

ختاما ما يميز حافظ عن ابنه هو أن الأول عرف بالدهاء السياسي ، من خلال قدرته على الجمع بين المتناقضات، وتفويت الفرص على خصومه، وهو ما يرى أنه غير قائم في سياسة بشار، الذي انتهج السياسة الطائفية نفسها مع تركيز مطلق ، على إيران وحزب الله، ما أبقى سورية في عزلة دولية، وقطيعة عربية.

وبعد كل هذا لا يمكن أن نقول، إن في سورية نظاما بقدر ما هو ميليشيا طائفية ترى في أي تحرك شعبي احتجاجي محاولة لإنهاء سيطرة الطائفة، وهو في سبيل ذلك على استعداد لعمل كل شيء في سبيل إبقاء الحكم على ما هم عليه في «نظام» قروسطي، دموي، عنصري.

كاتب سوري - دمشق

بحيرة الوجع

خيرالدين عبيد

تبّاً لك أيّتها الحروف .. تبّاً للحبر والورق.

سأرمي بقلم «التروبن» الذي طالما افتخرت به، في أوّل صحراء عربية أصادفها، دون أن أشربه قطرة حبر واحدة.

سأحشو لغتي في طلقة دبّابة نحاسيّة فارغة، وأضعها على قبر المعرّي كشاهدة.

لاتخف أبا العلاء! فلغتي حشوة رطبة عفنة لايمكن لها أبداً أن تنفجر.

آه .. كم تمنّيتُ أن أحصل على حطام عينيكَ لأصلبهما وعذاباتنا في ساحة المرجة.

اطمئن .. سيكون الصلب احتفاليّا، وستشهده أمّهات الكتب جميعها، بينما يشدو (القاشوش) ترانيم أشعارك.

اعذرني .. سأنسحب خلسة قبل انتهاء المراسم، أنا الحاضر المجرّد من الفعل والمعنى.

سأمرّ على أكشاك الصحف لأشتري بكل أموال الإغاثة، الكلام عن الوطن، أحشره في كيس خيش وأحمله على ظهري ، ماشياً إلى أقرب تنّور وأدلقه دفعة واحدة، لعل احتراقه يُنضج ولو رغيف خبز واحد.

لاتَسَل عن الرّماد يا أبي، هاهو في زجاجة كولا فارغة، أحكَمتُ سدّها بفلّينة.

إنّها تحفة، انظر إليها بعينيك المصلوبتين، فالمتحف الوطنيّ قريب من ساحة المرجة، ها هي بكلّ ألق وبهاء، واقفة كنسر على عمود الرّخام، وسط القاعة الرئيسيّة الخاوية على عروشها.

كم فكّرتُ بنثر رمادها في البحر، لكنني في آخر موجة تراجعتُ .. ماذنب الزبد الأبيض.

أنا – يأبي – جالس في الحديقة العامة، قرب بحيرة البط، سعيد، طليق، بلا أيّ حرف أو معنى، بلا أيّ خندق للخوف.

لكن .. لماذا تبدو البطة كالياء، ومنقار البجعة كالألف، ورقبة الإوزّة المعقوفة كالهاء؟!

لماذا تحوّل العصفور الدوري إلى نقطة في آخر العبارة، وانعكاس سيقان الأشجار على البحيرة غابة من حروف؟

ولِمَ تشدّني عبارات الأطفال من أعصابي، ليصبح قلبي نافورة حنان؟

ماما .. ما أحلى البطة! عندما أرجع إلى سوريا سآخذها معي.

كان يأكل من الأمل المحشو في كيس البطاطا، ويشرب من مقلة أمّه دمعتين.

وركضت – حسب ما أذكر – إلى الصحراء العربية باحثاً عن قلم «التروبن» لأشربه دمي ووجعي، علّه يُنْبِت في بحيرة الوجع هناك في وطني حَرفاً أخضر.. تستظلّ في فيئه بطة بيضاء.

كالقابض على الجمر

مرهف دويدري

ما أن اندلعت الثورة السورية، وسقط الغطاء عن إعلام النظام الذي سيطر على الحياة الإعلامية في سورية، على مدى 40 عاماً من بث أكاذيب النظام السوري الذي اختبأ تحت ستار المقاومة و الممانعة في عهد الأسد الابن، وانتهت فكرة الصمود والتصدي التي سوق لها الأسد الأب عبر منظمات شعبية تابعة لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سورية، بموجب المادة الثالثة في دستور سورية الذي اعتمده حافظ الأسد عام 1973.

استطاع الأسد الأب أن يقنن الإعلام، ويجعله تحت سيطرة الأجهزة الأمنية الموالية طائفياً للأسد الأب، وحصر الإعلام المقروء في ثلاث صحف ناطقة باسم وكالة سانا للأنباء، المسيطر عليها من شعبة المخابرات العسكرية، أما الإعلام المرئي، فاقتصر على التلفزيون السوري بقناتين أرضيتين، و قناة فضائية تبث أفكار الحزب الحاكم، وتجعل من الرئيس إلهاً أوحد، وهو بطل كل شيء، وأول كل شيء، ابتداء من الفلاح الأول، والمقاتل الأول، إلى ما لا نهاية من هذه الأسماء التي كرست مفهوم أن ذهاب هذا القائد سوف يذهب بالبلد إلى دمار أو فوضى، وهذا القائد هو الضمان الأوحد لبقاء الاستقرار في سورية والمنطقة.

في عام 2004 عندما صدر قانون الإعلام الجديد في سورية، وكان – حسب تصريح مسؤولي الإعلام السوري - من أعطيات القائد الملهم، صاحب مسيرة التطوير والتحديث التي أطلقها بشار الأسد في خطاب القسم عام 2000، كان هذا الإعلام بمثابة طوق النجاة لبعض الصحفيين الذين حاولوا إيجاد كيانات صحفية، من خلال إصدار صحف و مجلات لكسر الطوق عن الإعلام الرسمي الذي أسس لحياة مغلقة، ولكن بعد هذا القانون تم إعطاء صلاحيات كبيرة للأجهزة الأمنية بعمل دراسات أمنية عن أصحاب المطبوعات، وعدم الترخيص إلا للمطبوعات التي لا تتدخل في الشأن الحكومي أو السياسي، فظهرت طبقة من رجال الأعمال عملت على إصدار عدد من المطبوعات تأخذ صفة الاقتصادية، وتتحدث عن اقتصاد سورية، والتسويق لاقتصاد السوق الاجتماعي، الذي بدأ بالترويج له آنذاك "عبد الله الدردري "،النائب الاقتصادي لرئيس الحكومة السورية.

ما إن سقط النظام الإعلامي السوري في أكاذيب التصدي للإرهابيين، والحرب على الإرهاب عندما أطلقوا النار على المتظاهرين السلميين في درعا، حتى بدأ بعض الشباب بتصوير مشاهد الفيديو، وإرسال.ها للقنوات الإخبارية، وهذه كانت شرارة انطلاق الإعلام البديل مع ما يسمى الناشط الإعلامي الذي كان يصور بهاتفه المحمول كل المظاهرات، وما تفعله الأجهزة الأمنية من قتل، وتنكيل في الشعب السوري على امتداد الارض السورية.

في خطوات متقدمة، بدأت عملية إصدار الصحف والمجلات الثورية، أو التي تنحاز للثورة السورية، دون أي لغة طائفية، بعد تقديم عدد من المنظمات التي ترعى الديموقراطيات في العالم، و حرية الرأي والإعلام الحر، وظهر عدد كبير من الصحف التي تلقى دعما كاملاً أو جزئياً من هذه المنظمات التي لا تعمل في إطار الأجندات المعلبة، التي ربما تتدخل في السياسة التحريرية للصحيفة.

وبالمقابل، ظهرت تنظيمات كثيرة لها أهداف وأجندات متعددة، قامت على دعم عدد كبير من الصحف والمجلات لتسويق أفكارها، سواء أكان من اليمين أو اليسار، والكل هدفه إيجاد موقع له في الثورة السورية، مما حدا بالبعض لجعلها مورد رزق على أساس أن الدعم يقدم من الجميع، وبسخاء.. فلماذا لا يكون لي حصة من هذه الوليمة التي يأكل منها الجميع؟

في ظل هذا الضخ الإعلامي اللامنتاهي، ظهرت العديد من الصحف والمجلات، التي هي عبارة عن دكاكين إعلامية – حسب تعبير بعض المهتمين في الشأن الإعلامي – و يقصد بهذا الدكان أن الصحفية التي تطبع كشكل ورقي، لا توجد فيها المهنية الصحفية المطلوبة، وما يهم في الموضوع هو هذا الدعم الذي يقدم من الجهات الداعمة صاحبة الأجندات أو جهات تريد نشر فكرة الإعلام البديل، لتصحيح المفهوم الإعلامي في سورية، والضحية كانت الحقيقة، والحقيقة فقط!

رغم كل هذه الفوضى الإعلامية، التي تشبه البثور المنتشرة في الوجه كمرض جلدي، وجد عدد قليل من الصحف التي استطاعت أن تكون ذات مهنية عالية، باعتمادها على صحفيين محترفين، و ابتعدت عن مفهوم الناشط الإعلامي، أو الصحفي المواطن الذي لم يستطع الكثيرون إلى الآن أن يصلوا إلى توصيف دقيق لتسميته الإشكالية- على الأقل، في سورية- إلا أن الدعم، والتمويل أحيانا يسقط الكثير من الصحف، فتحتجب عن الصدور بسبب قلة التمويل، أو إيقاف التمويل لاعتبارات عديدة، وهذا هو السبب الأساسي- كما اعتقد- في تراجع أهمية الإعلام البديل، وخصوصاً أن قوننة هذا الإعلام، تحتاج إلى الكثير من العمل في المعارضة السورية، وخاصة أن ما يسمى بالحكومة المؤقتة، وما تسرب عن هذا الكيان الذي لا وجود فيه لوزارة الإعلام، خوفاً من القيود على الإعلام، ولكن في المقابل، لم تتفق الكتل المنضوية في الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة و المعارضة، على تشكيل مجلس ثوري لشؤون الإعلام البديل، مهمته قوننة الإعلام البديل، و تقديم الدعم لمستحقيه، وكل حسب ما يقدم من معلومة ذات ثقة ومصداقية .

إعلام بحماية فصائل مقاتلة.. حقيقة تحتاج لبحث

عامر عبد السلام

عاد (سعيد . ب) رجل الأعمال من زيارته التاسعة إلى وطنه سوريا، التي غادرها منذ عشر سنوات، مصطحباً معه صحفياً ومصوراً تلفزيونياً رومانيان، حيث دأب، على مدار زياراته السابقة أن يصطحب معه إعلامياً و(زوادة إغاثية) من رومانيا إلى القرية المتوجب زيارتها.

وكان سعيد، يصطحب معه صحفياً مختلفاً في كل مرة يزور فيها سوريا، واكتشف خلال زياراته تلك الكثير من الأمور التي من المستحيل أن يعرفها إلا من خبرها، فيقول: «قصص خطف الصحفيين وقتلهم، أصبحت من الأحاديث اليومية بين الصحفيين، تزرع فيهم الخوف بمقدار ما تزرع فيهم التحدي، وتخلق لهم أجواء مناسبة للعمل ونقل الحقائق من قلب الأراضي السورية دون تشويه من أي قناة أو من أي سياسي».

ويعرض رجل الأعمال المغترب عدداً من التقارير كان آخرها تقرير (رابطة الصحفيين السوريين) للشهر الماضي الذي أفاد باستشهاد نحو 10 إعلاميين على أيدي قوات النظام الأسدي، إضافة للانتهاكات التي تراوحت بين الخطف والاعتقال والاعتداءات الجسدية وغيرها من الانتهاكات. وأشار التقرير إلى عدم براءة عدد من الفصائل المعارضة للنظام الأسدي، والتي تقوم بخطف الصحفيين وقتلهم.

يقول سعيد: «اعتدت في كل زيارة إلى سوريا أن يصحبني إعلامي أوروبي، فبحكم عملي بين عدد من الدول الأوروبية، وسماعي رغبة عدد من الصحفيين في زيارة سوريا، قمت بالتعاقد مع إحدى فصائل المعارضة المسلحة لحماية الصحفي المرافق لي، خلال جولته التي تستمر أسبوعاً على أبعد تقدير» مضيفاً: «الكثير من الصحفيين يرغبون في معرفة الحقيقة، مع إحساسهم أنهم داخلين إلى جحيم الحرب والقتل والخطف»!

لكن السؤال المتداول بين الصحفيين الأوربيين والشعوب الأوروبية، كما يقول سعيد: «هل من المعقول أن يفعل أي نظام حاكم بشعبه هذا الفعل؟ وهل من يقوم بهذا الفعل سوري؟» هذه الأسئلة يطرحها بشكل يومي الصحفيون الأوروبيون في الأوساط الإعلامية الأوروبية، وتزداد رغبة هؤلاء بزيارة سوريا بعد كل حادثة لرؤية الضرر المحدث، ومعرفة من هو المسبب الحقيقي فيه».

رجل الأعمال السوري ليس الوحيد المبادر لنقل الصحفيين الأوروبيين إلى سوريا، بل يشير أحد المعارضين السوريين في رومانيا إلى أن عدداً كبيراً من الصحفيين الرومان قاموا بنقل الحقائق إلى شاشات محطاتهم، وعرض عشرات من الأفلام الوثائقية والتقارير اليومية عن الثورة السورية عن طريق مساعدة رجال أعمال سوريين مغتربين، لكن السفارة السورية التابعة لنظام الأسد قامت بعرض مبلغ كبير من المال لإيقاف هذه الأفلام والتقارير، واستطاعت إيقافها، ويحاول الآن عدد من السوريين إعادة القضية السورية إلى الواجهة بعد ضرب الغوطة الشرقية والغربية بالسلاح الكيماوي.

سعيد وعدد من رجال الأعمال المغتربين، أخذوا على عاتقهم العمل الفردي في الثورة السورية، فعملية نقل الصحفيين يصفونها بالحرب الإعلامية، لكنهم، في الوقت ذاته يؤكدون أن «هناك الكثير من الناشطين الإعلاميين في الداخل السوري، ممن شوهوا مفهوم الثورة لدى الصحفيين الأجانب عندما يطلبون مبلغ /500/ دولار يومياً لمرافقتهم على الأرض السورية، أو بيع المقاطع المصورة بأسعار غالية جداً، فوجد الصحفيون الأجانب حضورهم والتصوير بأيديهم ومعرفة الحقيقة، أكثر مصداقية». ويضيف سعيد: «ما فعله الناشطون الإعلاميون وبعض الإعلاميين في عمليات البيع والشراء للمعلومات الصحفية، خلق عدم مصداقية وتشويهاً للكثير من الحقائق، لأن المعلومات التي تأتي عن طريق البيع والشراء تحمل سلاحاً ذا حدين»، على حد تعبيره.

يعتبر الكثير من وسائل الإعلام الأجنبية قضية الثورة السورية من أهم القضايا التي تحتاج للنقاش الطويل، وتحتاج للبحث الفعلي والزيارات الدورية، فالأوروبيون يتساءلون وبشكل يومي: هل من يرتكب المجازر، الواحدة تلو الأخرى، هو سوري حقاً؟!!

بس هيك؟!

خلال الأيام الماضية تحسن مزاج قنوات إعلام النظام بعد «الانتصارات» التي حققها النظام والمتمثلة بتسليمه ترسانة السلاح الكيماوي في موقف كوميدي يشبه تماماً الطريقة التي تم بها تعديل الدستور ليتناسب مع الوريث، ولعل من يمتلك الصبر على متابعة الإخبارية السورية، والفضائية وتلفزيون الدنيا يخرج بنتيجة مفادها أن كل شيء قد استقر وأن المياه السورية عادت لمجاريها، وكأن كل ما يحدث على بعد مرمى حجر يحدث في مكان آخر، طبعاً ولا تزال مسلسلات انتصارات «قواتهم الباسلة» تملأ شاشاتهم بطريقة كوميدية مضحكة، تدفع المراقب للاعتقاد بأن عدد مقاتلي الجيش الحر يتجاوز المليوني مقاتل، فإحصاء أعداد قتلى العصابات الإرهابية المسلحة يجعل الآلة الحاسبة تقف عاجزة بل ومذهولة، إذ وفي كل يوم هناك المئات، ولو أحصينا هؤلاء المئات لنتج عنا مئات الآلاف، فإذا كان هذا الناتج مناسباً فإن «قواتهم الباسلة» وفقاً لهذا الحساب الخنفشاري قد قتلت حتى الآن مليوناً ونصف المليون... بس!!

مناطق سورية

تقدم قناة الجزيرة بشكل غير منتظم برنامج مناطق سورية وهو برنامج بسيط، مهم واستثنائي، والحقيقة أنه بطاقة تعريف لكافة المناطق السورية، تاريخاً، ثم جغرافية، وكذا دورها في الحراك الثوري، بل وأهم المواقع فيها، والمحزن أن قنوات الثورة لم تفكر بأن تنتج برنامجاً بسيطاً مثل هذا يكون نافذة للسوريين وغير السوريين على مناطق سوريا التي كانت مغيبة لسنوات طويلة، واستطاعت الثورة أن تنقلها إلى الواجهة، لا بتعقيدات فنية، وعبارات تغلب عليها العواطف والوجدانيات، لكن بلغة علمية شفافة، وبسيطة... ولكن!!

هل دفعوا لهم؟

فجأة انشغلت قناتا بي بي سي عربي وفرانس 24 بما قالتا إنه تقرير من منظمة العفو الدولية يتهم «كتائب مقاتلة» في سوريا بارتكاب جرائم حرب، وهي تستند في هذا التقرير إلى حوادث حصلت في الساحل السوري، وتقول القناتين إن مقاتلي تلك الكتائب ارتكبوا جرائم بحق أبناء الطائفة العلوية، وقد يكون هذا صحيحاً، بل إنه ليس مستبعداً على الإطلاق، لكن القناتين نفسهما تجاهلتا عن عمد عشرات المجازر التي ارتكبت في مختلف المناطق السورية، ولم تحرك «المنظمة الدولية» كتفيها لتوزع تقريراً عن مجزرة «الذيابية» في ريف دمشق والتي ارتكب فيها سفاحو حزب الله، والميلشيات العراقية مجزرة مروعة راح ضحيتها أكثر من مئة وثلاثين شهيداً ذبح الكثيرون منهم بالسكاكين، فلماذا لم تهتم تلك القناتان تحديداً بما حدث في الذيابية وأعادت مراراً وتكراراً بث تقرير المنظمة الدولية؟، بل إن قناة البي بي سي تحديداً، وهي التي تتذرع دائماً بالمهنية، تبدو منحازةً بشكل واضح للنظام وضد الثورة، وقد سرت شائعات تقول إن «عضو مافيا آل الأسد رامي مخلوف قد دفع أموالاً طائلة لإدارة القناة التي كانت تعاني ضائقة مادية، فهل بدأت فرانس 24 تعاني ضائقة مادية مثلاً؟؟

حاملو الصليب

أثار خبر قيام عناصر أحد التنظيمات المتطرفة بتدمير كنيسة الرقة استياء الناس جميعاً، إذ لا يمكن أن يصدق مسلم أن يقدم حاملو راية «محمد» عليه الصلاة والسلام على تدمير كنيسة أو دار عبادة، لأن الصحابة في فتوحاتهم لم يفعلوها، بل كانوا ينهون عنها، وقد انتشرت صور ذلك التدمير في كل فضائيات العالم، وقد استثمرها النظام ليسوق لنظامه بطريقة فيها استفزاز كبير لمشاعر السوريين الذين يعلمون تماماً أن من قام بتدمير مساجد وكنائس سوريا في مختلف المناطق ليس إلا النظام نفسه، والغريب أن تلك القنوات لم تكلف نفسها عناء عرض صور ناشطي مدينة الرقة وهم يتظاهرون رافعين صليب الكنيسة، حتى إن إعلام الثورة بدا غير مدرك ما الذي يمكن أن يفعله، فهو قرر الاكتفاء بمهاجمة «داعش» والبقية تأتي...

شريط إخباري

يمر الشريط الإخباري لقناة الإخبارية السورية بحالة كوميدية فهو إلى جانب فقدانه في الكثير من الأحيان إلى أوليات صناعة الأخبار، كأن يرد فيه خبر عدد كلماته خمسا وعشرين كلمة بحيث أن المتابع يقرأ الخبر وتفصيلاته، مع إن العرف الإعلامي يقتضي ألا يتجاوز عدد الكلمات الاثني عشر كلمة في أسوأ الحالات، أضف إلى ذلك أنك قد تفاجأ بخبر عن سلحفاة تبلغ من العمر مئة وخمسين سنة، ثم يعقبه خبر آخر، يقول والسلحفاة تعيش في جزيرة في أندونيسيا مثلاً، ثم خبر ثالث يؤكد أن السلحفاة تتمتع بصحة جيدة، فتتحول حكاية السلحفاة إلى قصة لا يشبع المشاهدون الأعزاء من متابعتها، بينما يمكن الاكتفاء بخبر واحد ويتيم عن انفجار يهز وسط مدينة حلب، لأن مثل هذا الخبر اليتيم لا يهم جمهور الإخبارية فهم جمهور يهتم كثيراً بأخبار السلاحف، وسواها من الزواحف.

وقاحة

طبعاً، وما دمنا في إطار الشريط الإخباري للإخبارية السورية، فلا مانع من أن نقول إن الإخبارية احتفت أيما احتفاء بتصريحات منسوبة لجيفري فيلتمان مساعد الأمين العام للأمم المتحدة يشن من خلالها هجوماً قاسياً على العربية السعودية، وفيلتمان لمن لا يعرفه هو الشخص نفسه الذي كانت الإخبارية وأخواتها الفاجرات في إعلام النظام يعتبرونه مشتركاً أساسياً في «المؤامرة الكونية» التي تستهدف محور «المقاومة والممانعة» فهل صار فيلتمان ممانعاً، أم مقاوماً، أم ربما صار الاثنين معاً مثلاً؟!

مراقب

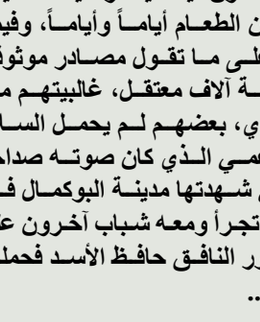

ثائر الزعزوع

فضائيات بفتح التاء

بلد المليون شهيد

سأبتعد ما استطعت عن شاشة التلفزيون، أعلم بأني سأخرج عن الموضوع قليلاً، وقد يرمقني رئيس التحرير الصديق عبسي سميسم معاتباً لأني قررت الحديث عن «همٍّ خاص»، هو «عام» ويعنينا جميعاً، بالدرجة الأولى كسوريين، لكنه بعيد كل البعد عن تلفزيوناتنا، فخلال شهر واحد فقدت عائلتنا الصغيرة «الزعزوع» شقيقين شابين استشهد أولهما أيهم المقاتل في الجيش الحر مدافعاً عن الثورة ضد قوات النظام البربري المجرم، وبعض الكتائب «الناهبة» لروح ثورتنا، وأما شقيقه الأكبر هيثم فقد وافته المنية في سجن حلب المركزي، وقد تعرض لصنوف التعذيب على مدى عامين من الاعتقال تنقل خلالهما في أكثر من فرع ومعتقل إلى أن أودع منذ قرابة العام في سجن حلب المركزي، أو الجحيم كما يسميه كل من دخله منذ بدء الثورة وحتى الآن، فهو سجن محاصر، لا يلقى المعتقلون فيه أية رعاية صحية، بل إنهم يحرمون من الطعام أياماً وأياماً، وفيما النظام يتخذهم وهم على ما تقول مصادر موثوقة يتجاوز عددهم الخمسة آلاف معتقل، غالبيتهم من نشطاء الحراك الثوري، بعضهم لم يحمل السلاح أبداً مثل هيثم ابن عمي الذي كان صوته صداحاً خلال المظاهرات التي شهدتها مدينة البوكمال فور انضمامها للثورة، وقد تجرأ ومعه شباب آخرون على تمزيق صور الديكتاتور النافق حافظ الأسد فحملوا تهماً كثيرة، واعتقلوا..

هذه الحادثة العائلية الخاصة، هي حكاية سورية بامتياز، إذ قلما تذكر عائلة سورية صغيرة كانت أم كبيرة لم تقدم شهداء على طريق الحرية الشائك الذي قررنا في الخامس عشر من آذار عام 2011 أن نسير عليه، وكنا نعلم منذ البداية أنه درب آلام شاق نتيجة معرفتنا الوثيقة بطبيعة ذلك النظام المستبد الذي غيب في سجونه ومعتقلات عشرات الآلاف من شباب سوريا ورجالها على مدى ثلاثة وأربعين عاماً وتم تصنيفه مراراً وتكراراً من قبل المنظمات الدولية والمدافعة عن حقوق الإنسان تحديداً على أنه واحد من أسوأ الأنظمة المستبدة في العصر الحديث.

ولعلي وأنا أميل إلى شخصنة الحوادث، أسرد حادثة أخرى مررت بها شخصياً خلال فترة اعتقالي في فرع أمن الدولة في دمشق في آذار عام 2012، وقد كنت نزيل الزنزانة 29 التي كانت تضم أكثر من 130 معتقلاً من مختلف مناطق سوريا، وكان إلى جانبي في السنتميترات القليلة التي حظيت بها، شاب دوماني ملتح كان قد مضى على اعتقاله شهر ونصف الشهر قبلي، وقد حدثني عن شقيقيه اللذين استشهدا، وأبيه الذي أصيب بطلقة في ساقه، وزوج شقيقته المعتقل في فرع المخابرات الجوية، لكنه وبعناد وإصرار لا مثيل له قال: نحن خرجنا لنجرد الجزائر من لقب بلد المليون شهيد، ولو قتل النظام منا مليوناً فلن نرجع إلى الوراء قيد أنملة، بتلك العزيمة نفسها كان العشرات من أهالي الشهداء يتحدثون سواء عبر إطلالات تسرقها كاميرات موبايلات النشطاء في أثناء تشييع الشهداء، أو حتى أولئك الذين حملوا بنادقهم وقرروا الدفاع عن ثورة يأملون أن تحررهم من نير العبودية الذي فرضه آل الأسد على سوريا.

ولعل من سذاجة القاتل أن يعتقد أن بإمكانه أن يقتل الفكرة، فالثورة قبل أن تكون سلاحاً كانت فكرة، وكانت صوتاً مدوياً هو الذي زلزل عرش الأسد قبل أن تزلزله بنادق الثوار، يذكر الجميع كيف كانت أوصالهم ترتعد وهم يسمعون أصوات المظاهرة تقترب، كانوا يفقدون عقولهم وهم يسمعون نداء الحرية عالياً في بلد أدمن كل شيء فيه على العبودية، للقائد والحزب، وعلى الخوف من أصغر عنصر مخابرات تافه، يلوح بمسدسه في وجه الناس، وهتف الثوار في كل بقاع سوريا: جنوا جنوا البعثية لما طلبنا الحرية، فكيف ما زال القاتل يتوهم أنه بزيادة جرعة القتل يستطيع استعادة السلطة التي فقدها؟، وكيف يعتقد وريث الطاغية أن السوريين وهم يصعدون عالياً في ثورتهم أن أي قوة في الأرض تستطيع سرقة لحظة الحرية منهم؟.

مثل حال عائلتنا الصغيرة حال الكثير من العائلات السورية، هذا لا شك فيه إطلاقاً، من شمال سوريا إلى شرقها، ومن غربها إلى جنوبها، هو ثمن كبير قُدر علينا أن ندفعه، وقد أثبتت الأيام أننا قادرون على دفعه، لسنا شعباً نواحاً باكياً، رغم الألم، بل شعب قادر على السير في ثورته حتى يصل إلى مبتغاه.

هل أسرفت في التفاؤل، ربما، فالمراقب للوضع على الأرض ينبغي أن يكون متشائماً، خاصة بعد أن انقض ناهبو الثورة من كل حدب وصوب، ليعلنوا أن سوريا هي غنيمتهم التي لطالما انتظروها، لكن أغفلوا أمراً في غاية الأهمية فالشعب الذي يقف في وجه طاغية لن يعجز عن الوقوف في وجه أنصاف الطغاة مهما كان القناع الذي يضعونه على وجوههم، هذه الحقيقة ينبغي أن تكون حاضرة في أذهان أولئك.

في آخر اللحظات وقبل استشهاده كان ينشد: ع الجنة رايحين شهداء بالملايين، هكذا روى لي صديق عن أحد شباب الثورة الرائعين الذي استشهد في معركة في ريف دمشق، فهل هذا شعب أُعِدَ ليقهر؟

موجز أخبار:

المذيعة: وهلأ حبايبنا الأطفال عصافير الجنة أمل المستقبل بترككن مع الحلقة الأولى من مسلسل كارتون كتير حلو، أنا شفتو لما كنت صغيرة وحبيتو كتير،

الأطفال: طلائع

المذيعة: لأ حبيباتي مو طلائع

الأطفال: طلائع

المذيعة: لك عم قلكن مو طلائع، شو صارلكن؟

الأطفال: طلائع

المذيعة: لك شو هالأولاد منين جايبينهن؟

المخرج: يخرب بيتكون هدول مو لهادا البرنامج، هدول لبرنامج الطلائع

مساعد المخرج: عم قول لحالي ليش مذيعة برنامج الطلائع طالعة من الاستديو عم تنتف شعراتها

المخرج: ليش شو صاير معها

مساعد المخرج: قال الولاد كل ما بتسألهن سؤال بيردوا ليدي أوسكار، أو ساندي بيل، لك حتى لما سألتهن مين اللي عمل الحركة التصحيحية قالولها: غرندايزر.

فاصل

مدرسة الحرب

ليليا نحاس

يقول البعض أن الثورة مدرسةٌ سنتعلم منها الكثير ويقول آخرون أن حياة الحرب ستتغير فينا الكثير و هناك من يعتقد أننا في أيام الحرب سنقع ربما في حب أشخاص آخرين تبدو جميع هذه الاعتقادات صحيحة وممكنة من منظور علم النفس فجميعها تحمل ضمنا معنىً واحداً وهو أن الازمة التي يعيشها السوريين لها انعكاسات كبيرة على اجسادهم وعقولهم وعواطفهم.

هل تؤثر الحرب حقاً على عقولنا؟

يذهب علم النفس الى أن تغيرات أحداث الحياة التي يعيشها الإنسان حكماً ستؤثر على عقله و قد تسيطر عليه ! يقول د. ثائر : « تعود دماغنا على مدى طويل من الزمن التعامل مع ظروف و أحداث معينة و متشابهة وعندما بدأت الثورة وما تلاها من نزاعات أصبحت الظروف المحيطة متقلبة ومتغيرة و تتعامل أدمغتنا معها على أنها معطيات غير اعتيادية وغريبة وهذا ما يشعرنا بالخطر، وكما تفعل جميع أعضاء الجسم عندما يدخل شيء غريب الى جسم الانسان يغير الدماغ طريقة عمله ويقوم الإنسان بتصرفات يراها دماغه مناسبة لحمايته من هذه الأحداث المتقلبة» .

ما الذي يودي بنا إلى الضغط النفسي والصدمة؟

نزح الكثير من السوريين وتغيرت أماكن سكنهم و تغيرت العديد من أصناف الطعام التي تعود السوريون على تناولها، اضطر أيضاً الكثيرون لتغيير نوع الأعمال التي كانوا يمارسونها و توقف آخرون عن العمل ، هذه التغيرات والكثير من مشابهاتها تدعى (بالظروف المتذبذبة) وهي الظروف الغير اعتيادية الي ولدتها أزمة البلاد و تستمر بالحدوث على مدى زمني طويل وتعد الظروف المتذبذبة المسؤولة عن حالة الضغط النفسي التي يعاني منها أعداد كبيرة من الناس،من جانب آخر فقد الكثير من السوريين أحد أحبتهم بآلة الحرب و فقد البعض أحد أطرافهم وشاهد بعض الناس صاروخا أو تفجيراً يقع أمامهم تدعى هذه الأحداث (بالظروف الصاعقة) وهي الظروف التي تحدث بشكل فاجئ وغير موقعة وتكون ردة فعل أدمغتنا عليها أيضا قوية و غير متوقعة و هذا ما يسميه الأخصائيون بالصدمات.

الضغوط تتلاعب في مصائرنا كبشر

بتنا والكثير من الناس حولنا نتخبط في اتخاذ قرارات كانت بسيطة وواضحة في وقت سابق, كأن يقع الانسان في حيرة بين أن يسافر او يبقى في الوطن و بين أن ينتقل الى ممارسة عمل آخر أو يستمر بعمله وبين أن يتزوج أو لا يتزوج على الاطلاق، يعاني أيضا الكثير من الشباب السوري من مشاكل دراسية أو عاطفية او عائلية ويجدون انفسهم عاجزين عن حلها ويفسر الأخصائيون حدوث هذا بأن الدماغ بحاجة الى مدة كافية ليتكيف مع الظروف المتذبذبة وتختلف هذه المدة من إنسان إلى آخر، خلال هذه المدة يعاني التفكير الواعي في أدمغتنا من عبئ ليتكيف مع هذه الظروف ويكون هذا العبء مسؤولا عن انخفاض قدراتنا العقلية كقدرتنا على إيجاد الحلول لمشاكلنا وقدرتنا على اتخاذ القرار بالتالي مصائرنا كأفراد.

تكيفنا مع أحوالنا سر السعادة

تسجل المنظمات الراعية لتجمعات النازحين السوريين تزايداً كبيراً في حالات العنف الأسري التي تحدث داخل الأسر السورية النازحة إضافة لحالات من التصرفات العدوانية التي بدأت تظهر على الكثير من الأطفال والمراهقين وحتى البالغين ويفسر الأخصائيون هذه التصرفات بأن الضغط النفسي الذي تولده الظروف المتذبذبة يخلق عبئً في اللاوعي عند الانسان يؤدي أيضاً انخفاض افراز (السيروتونين) وهو هرمون السعادة في أدمغتنا ما يؤدي الى انخفاض الحالة المعنوية عند الأفراد وسيطرة القلق والانفعال عليهم فيقومون بردود أفعال مبالغ بها وانفعالات غير مبررة أثناء تواصلهم مع محيطهم ويبدو الشخص غير عقلاني ويتصرف بعدوانية أو بحدة وقد تعيد هذه التصرفات صياغة محيطه الذي يعيش فيه كأن يتغير اصدقاؤه و طبيعة علاقاته مع عائلته .

هل علينا الحذر من أمراض الحروب؟

ارتفاع ضغط الدم و السكري و هشاشة العظام وضعف النمو وفقر الدم هذه الأمراض هي جزء من باقة الأمراض التي يتزايد انتشارها في مجتمعات الحروب، يقول د. ثائر « نحن لا نخاف على مرضانا من أذية رصاصة أو شظية فحسب فهناك الكثير من الأمراض الخطيرة التي بدأنا نلمس تزايدها بشكل كبير جداً خلال السنتين الأخيرتين ولعل اخطرها هو أمراض القلب كارتفاع التوتر الشرياني الذي يتأثر بشدة بحالة الضغط النفسي و حالات احتشاء عضلة القلب والذبحة الصدرية المميتة التي تتأثر بحالة الضغط النفسي وغياب الدواء، هناك ايضا الكثير من الامراض المعدية التي تزايدت حالاتها نتيجة انخفاض مستوى النظافة الوقائية كالليشمانيا والأمراض الجلدية والفطريات»

أطفال سوريا في الأردن بلا مستقبل

كثرت التقارير عن سوء أوضاع السوريين الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، إضافة إلى مخيمات اللجوء المقامة في أسوأ مناطق المملكة جغرافياً ومناخياً، حيث تحولت إلى أماكن اعتقال لا تصلح للبشر، ظهرت فيها أمراض اجتماعية تهدد نسيج العائلة السورية، وآخرها تقرير صندوق الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» الذي حذر من أن نحو 150 ألف طفل سوري محرومين من الدراسة، لافتاً إلى أن العوز المادي يزيد من زواج القاصرات.

وأفادت اليونسيف أن «أكثر من 120 ألف طفل سوري في الأردن لا يذهبون إلى المدارس، بينما ينخرط 30 ألفاً آخرين في عمالة الأطفال كوسيلة للبقاء على قيد الحياة».

وكانت اليونيسف قد قالت الشهر الماضي «إن أكثر من أربعة آلاف ومائة وخمسين طفلاً سورياً قد عبروا الحدود إلى الدول المجاورة غير مصحوبين بذويهم».

وقالت المتحدثة باسم المنظمة ماريكسي ميركادو إن هذا العدد يشمل فقط الأطفال الذين تم تسجيل أسمائهم، وأن العدد الحقيقي يزيد عن ذلك.

وبينت في مؤتمر صحفي في جنيف أن لبنان استقبل أكبر عدد من الأطفال، إذ يقدر بألف وستمائة وثمانية وتسعين في وادي البقاع، حيث يتم أخذ الأطفال واستخدامهم في العمالة بالقطاع الزراعي، ويوجد في الأردن ثاني أكبر الأرقام، إذ يقدر العدد بألف ومائة وسبعين طفلاً، يبلغ عمر بعضهم تسع سنوات ويوجد غالبيتهم في مخيم الزعتري، وفي العراق تقدر اليونيسف عدد الأطفال غير المصحوبين بذويهم بثلاثمائة في الشمال، ويعمل الكثيرون منهم ليرسلوا المال لأهلهم في سوريا، كما يريدون بشدة العودة إلى المدرسة.

وقالت المتحدثة باسم اليونيسف إن أولئك الأطفال قد شهدوا مستويات رهيبة من العنف أو كانوا ضحايا له، محذرة من مخاطر تعرضهم للاستغلال والانتهاكات..

يشار إلى أن هناك الكثير من الأسباب التي تدفع الأطفال إلى مغادرة سوريا بدون ذويهم، فمنهم من فقد آباءهم وأقاربهم في القتال لذا يهربون لينجوا بحياتهم، وآخرون يغادرون للحاق بأقاربهم الذين فروا من قبل، وبعض الآباء يرسلون أبناءهم بعيداً، خوفا من تجنيدهم للقتال.

وهناك مزيد من الأطفال يرحلون أو يرسلون إلى الدول الأخرى لعدم وجود عمل في سوريا مما أدى إلى مديونية أسرتهم، والبعض الآخر يبحث عن الأساسيات مثل المياه والغذاء والمأوى.

في سياق ذا صلة، أعرب نائب ممثل اليونيسيف في الأردن ميشيل سيرفاداي عن قلقه بشأن مصير الفتيات القاصرات السوريات في المملكة ، لافتاً إلى أن ظاهرة دفع الأهل لبناتهن نحو الزواج المبكر ترتفع بشكل ملحوظ.

وقال سيرفاداي أن «هذه الظاهرة ارتفعت بنسبة 6 % بين عامي 2011 و2012 وذلك وفقا للحالات المسجلة رسمياً، لافتاً إلى وجود زيجات غير مسجلة «تشكل خطراً جدياً على صحة القاصرات اللواتي في كثير من الحالات يتسربن من المدرسة، كما تشكل خطراً جدياً بالنسبة للطفل الذي سيولد نتيجة هذا الزواج».

ورأى أن مستقبل الأطفال السوريين في الأردن على المحك، لافتاً إلى أن العديد منهم يعانون من مشاكل نفسية عميقة نتيجة لأعمال العنف والاستغلال التي يتعرضون لها.

وأوضح ممثل «اليونسيف» أنه «في الوقت الذي يقول 99 % من الأطفال إنهم يريدون الذهاب للمدرسة، لا يشعر الآباء بالحاجة الملحة لإرسال أبنائهم للتعليم، حيث أن ما بين 20 إلى 25 % من الآباء يقولون إنهم عائدون إلى سوريا، فلماذا يرسلون أبنائهم للمدرسة؟».

يشار إلى أن أكثر من 1.6 مليون سوري لجؤوا إلى خارج البلاد هرباً من أعمال القصف، والاقتتال التي تشهدها مناطقهم، قرابة 600 ألف منهم في الأردن، حيث يتوقع أن يرتفع عددهم إلى مليون لاجئ مع نهاية العام الجاري، في حين يتوقع أن يرتفع العدد الإجمالي إلى أكثر من 4 ملايين شخص، في وقت يغيب عن السوريين بوادر حل يعيدهم إلى وطنهم ويحفظ كرامتهم.

صدى افتراضي

facebook

Nori Dher

لو بيشتغلو النشطاء „ قد ما بيحكو على بعض ,,, كنا خلصنا من زمان !!!!

Ibraheem Alalwash

ادونيس شاعر القطرين.. السوري و اللبناني... هل سيرثي وينوح..بقصيدة تبكي الحجر على مجرم القطرين ..جامع جامع.. فالشعراء العرب شاطرين كثير بالنواح وبالنفاق.. فهل ادونيس لها؟؟؟

عزيزه جلود

من نتائج التشرذم الذي نعيشه حالة الضعف التي تسيطر علينا فلو استطاع عاصفة الشمال والدولة أن يحلوا الخلافات بينهم بغير حمل السلاح لكان موقفهم أقوى في المفاوضات من أجل أسرى حزب الله وكانوا استطاعوا أن يفرضوا شروطهم ولكن تلك الحرب بينهم سلموا هؤلاء الأسرى وكل تاجر بها وربح منها ونحن خسرنا فلم تخرج الأخوات المعتقلات وفقدنا الثقة بكلا الطرفين بسلوكهما الخاطئ هكذا يصنع الغباء وهذه نتيجة من لايفكر ولايرى سوى أمام أنفه وحسبنا الله ونعم الوكيل

الدكتور فيصل القاسم

لم يعد يخفى على أحد أن القوى الكبرى لن تسمح بوصول الإسلام السياسي المعتدل جداً إلى السلطة في بلدان الربيع العربي، فما بالك بالجماعات الجهادية. وهذا سيضع الغرب والنظام السوري في خندق واحد في مواجهة الجماعات المقاتلة في سورية. قال مؤامرة كونية قال.

القاضي مأمون العفيف

أثناء الحرب العالمية الثانية قال تشرشل : هل القضاء في بريطانيا بخير ، فأجابوه نعم ، فردّ لاخوف على بريطانيا ، وأثناء الثورة السورية يسأل البعض ، هل القضاء بخير ؟ فأجابوا ، لم يعد عندنا قضاء .

Firas Tlass

لن يكون جنيف 2 في حال انعقاده الا اشارة مرور يتابع بعدها السائقون سيرهم .

Ghassan Yassin

التركي يستقبله رئيس الوزراء في المطار وتحتفي به الدولة التركية واللبناني يستقبله رئيس الدولة وايضاً ضمن احتفالات رسمية وشعبية وحده السوري كاليتيم ..في صفقة كان السوريين غائبين عنها

حتى اللحظة لا معلومات أكيدة حول مصير المعتقلات ..ويلعن كلشي

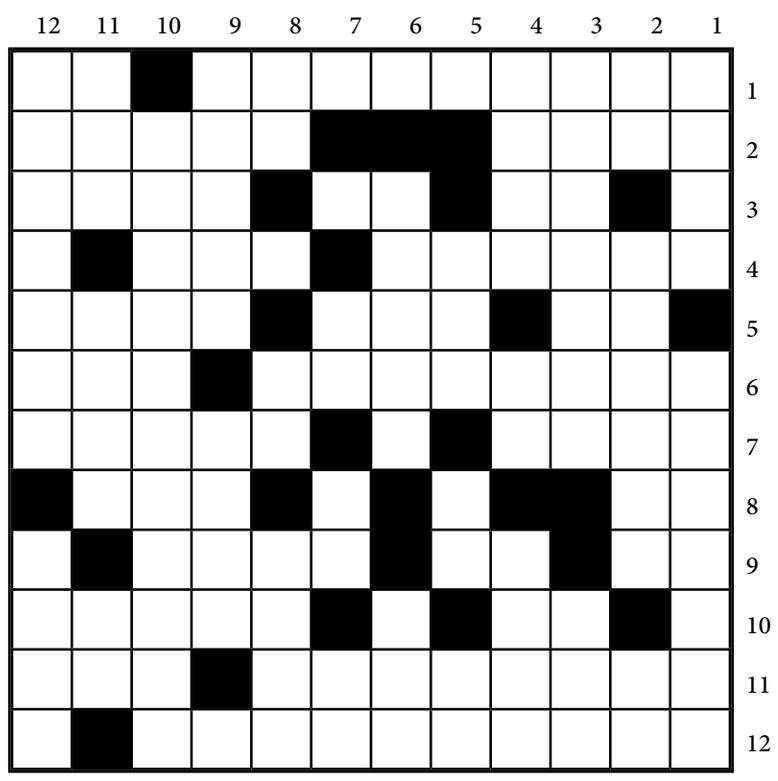

أفقي:

1 - معتقلة سورية في سجون النظام – حب
2 - لمعان (معكوسة) - شلل (معكوسة)
3 - شاي بالانجليزية - غم – معتقل
4 - نقيض الصغير – يخشى
5 - شتم- اعلم – براق
6 - من معالم مدينة حماة – حاك
7 - في الفم – قصة
8 - قادم- شوه الحقيقة (معكوسة)
9 - ساد - للتعريف- حمى
10 - قديم - من الحيوانات البرية
11 - تطلق على منشدي الثورة – أجيب
12 - إعلامي سوري في قناة الجزيرة

عمودي:

1 - من الحيوانات الأليفة (معكوسة) - سورة من سور القرآن الكريم
2 - خاصتي - متتابع (معكوسة) – خاصتي
3 - اقترفنا - من الطيور (معكوسة)
4 - فطن - واحد بالانجليزية - وسخا (معكوسة)
5 - احد أفراد عائلتي (معكوسة) - شح – متشابهان
6 - يمر منه – سرق
7 - من العلامات الموسيقية - اترك - يحمي
8 - من أعمال المياه - من صفات الثائر السوري (معكوسة)- دل
9 - يحارب - متعب
10 - مطلب الشعب السوري
11 - إدراك - سقيم – تقوى
12 - مدينة ثائرة في الريف الحلبي – دعمه

الحل السابق :

أفقي:
1 - داريا – مسيرات
2 - لو - ركض (معكوسة)- لبست
3 - جمح -أعجبك – لو
4 - جب (معكوسة)- أحباب – عمق
5 - هرع –فترة (معكوسة)
6 - تمزق – استقطب
7 – مافيا(معكوسة) - لوط – لو
8 - لن - تورط – يكلل
9 - كلا – قادر(معكوسة)
10 – صب - وضبنا- صده (معكوسة)
11 – كر (معكوسة) - هير- ينميه
12 - تمام عزام

عمودي:
1 - جبهة النصرة
2 - المجرمين- مكب (معكوسة)
3 - روح- عزف
4 - قاتلوهم
5 - أضاحي- مواضيع
6 – كعب - برز
7 - مرج السلطان
8 - ب ب - تو – أهم
9 - كلي (معكوسة) - تقطير
10 - رب- عرط- كدهما
11 - أسامة بن الدن
12 - تتوقف- القصير

مشروع الاتفاق بين المجلس الوطني الكردي والائتلاف الوطني السوري يثير الجدل حول إمكانية تقسيم البلاد

غيث الأحمد

وقّع الائتلاف الوطني السوري المعارض والمجلس الوطني الكردي اتفاقاً بين الطرفين ينص على انضمام الأخير إلى الائتلاف الوطني من خلال اتفاقية ضمّت 16 بنداً، وسيقوم الائتلاف الوطني في المصادقة على هذه الاتفاقية خلال اجتماع هيئته العامة القادم.

وتضمن الاتفاق الاعتراف بالحقوق الدستورية للشعب الكردي وإطلاق اسم «الجمهورية السورية» بدلاً من «الجمهورية العربية السورية»، إضافة إلى ضم 11 عضواً من «المجلس الوطني» إلى الهيئة العامة لـ «الائتلاف «المؤلف من 114 عضواً، وثلاثة أعضاء إلى الهيئة السياسية التي تضم 19 عضواً.

وشمل الاتفاق تأكيد الائتلاف التزامه الاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً، والعمل على إلغاء كل السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكرد ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين، وإعادة الحقوق لأصحابها.

نصّ مشروع الاتفاق على أن الائتلاف يرى سورية الجديدة «ديموقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة وسيادة القانون، واعتماد نظام اللامركزية الإدارية بما يعزز صلاحيات السلطات المحلية».

اللبواني: الائتلاف غير مخول بالتوقيع على الاتفاق

ونتيجة لهذا الاتفاق خرج عضو الائتلاف الوطني السوري كمال اللبواني الذي صوت ضد الاتفاق بتصريحات نارية اتهم خلالها أعضاء الائتلاف ورئيسه أحمد الجربا، بالخضوع للإملاءات الأميركية في ما يخص مسألة الاتفاق على انضمام المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف المعارض.

وأكد اللبواني في حديث صحفي لإحدى الجرائد أن «المجلس الوطني الكردي يطالب بحق الاعتراف الدستوري بوجود الشعب الكردي كشعب، أي مجموعة سكان تقطن على مساحة جغرافية محددة لها حق تقرير المصير، مما سيمهد لسيناريو الانفصال عن الوطن الأم سوريا»، مشيراً إلى أن «الإدارة الأميركية تسعى إلى فرض النظام الفيدرالي على سوريا، ومحاولة تقسيم البلاد كما حصل في العراق، وتحدث عن عدة اتصالات تلقاها من الخارجية الأميركية لدفعه إلى التوقيع على الاتفاقية مع الأكراد».

ولفت إلى أن «الاعتراف بالقومية الكردية يختلف عن الاعتراف بالأكراد كشعب له حق تقرير المصير، الأمر الذي قد يؤسس لحرب أهلية بين العرب والأكراد»، مشيراً إلى أن «الائتلاف الوطني هو هيئة معينة وليست منتخبة، مما يعني أنه غير مخول بالتوقيع على اتفاق من هذا الحجم سيؤثر على مستقبل سوريا».

العبدة: الاتفاق يقوي الائتلاف الوطني ككتلة سياسية

ومن جهة أخرى أكد عضو الهيئة السياسية في الائتلاف الوطني السوري أنس العبدة خلال تصريح صحفي أدلى به لدى المكتب الإعلامي للائتلاف الوطني أن الانضمام لم يتم حتى الآن، مؤكداً إلى أن أي قرارا سياسي في هذا الشأن سيكون «ضمن إطار وحدة سوريا شعباً وأرضاً»، لافتاً إلى «أن إقرار أي بند من مطالب المجلس الكردي سيكون مبدئياً ومعروضاً للمصادقة في أول برلمان سوري بعد سقوط النظام».

ونوّه العبدة إلى أن انضمام المجلس الوطني الكردي يقوّي الائتلاف الوطني ككتلة سياسية تمثل كافة أطياف الشعب السوري، موضحاً أن هناك تحفظات على بعض مطالب المجلس الوطني الكردي المقدمة ضمن الوثيقة المشترط الموافقة عليها من قبل أعضاء الهيئة العامة للائتلاف للانضمام إليه، مشيراً إلى أن الهيئة العامة وافقت على 14 بند الأولى ومازالت متحفظة على البندين الأخيرين حتى الآن».

الاعتراف بشعوب أخرى يؤدي إلى التقسيم العنصري للوطن

في نظر بعض الناشطين المحايدين في سورية أن القضية الكوردية هي رد فعل طبيعية على سلوك تمييزي قامت به القوميات التركية والعربية والفارسية الأخرى، وسببه تبني الفكر القومي المتشدد المستورد من أوروبا، فيقول مصعب، أحد أبناء مدينة الحسكة، أن القضية الكردية ليست قضية تاريخية، وليست قضية مستقبلية بسبب أفول عصر القوميات ونشوء الدول الاتحادية العابرة للأقوام والحواجز الطبيعية، وجوهرها طلب العدالة والحقوق المتساوية بين أبناء الشعب (المواطنين) والحق بالاعتراف بالتمايز الثقافي والقومي.

وتغيير اسم الدولة من دولة قومية لدولة وطنية ضروري ومنطقي، مع حفظ حق الأكثرية القومية في تحديد لغة الدولة الرسمية، وحفظ الحق في الترجمة واستعمال اللغات القومية الأخرى في التعليم وغيره، أما الاعتراف الدستوري بوجود شعوب أخرى فهو التوقيع على تقسيم عنصري للوطن ومشروع حرب أهلية طويل بسبب التداخل في الأرض والجغرافيا، لأنه ضد الوطنية على طول الخط.

حالة الحرب أدت إلى تسريع عملية الاتفاق

ويرى «بيروز» أحد الناشطين الأكراد، أن أي اتفاق بين مكونات المعارضة سيكون له تأثير إيجابي بالعموم، لكن الملفات العالقة والشائكة مثل الملف الكوردي لها وضع خاص، كما أنها تقتضي تعاملاً خاصاً، مضيفاً أن القضية الكوردية في سوريا وخاصة خلال فترة الثورة مرت في سياق مختلف عن مجمل قضايا القوميات والأقليات المتواجدة في سوريا، وذلك بالنظر إلى الهجمات التي تتعرض لها المناطق الكوردية من قبل قوى محسوبة على الجيش الحر، وفصائل أخرى كالتي تطلق على نفسها الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة لبلاد الشام، وكذلك العسكرة التي طغت على المجتمع الكوردي و تسيّد YPG للمشهد العسكري على الساحة الكوردية، وخفوت الصوت المدني والديمقراطي في حالة الحرب والتجييش

أدى إلى انغلاق الأفق وانعدام الخيارات لدى أطراف المجلس الوطني الكوردي، وربما أدى إلى التسريع بعملية الاتفاق مع الائتلاف.

الفرحان: الاتفاق يعتمد مبدأ المحاصصة العرقية ويعطل قواعد الديمقراطية في الانتخاب

التقت «صدى الشام» بعضو الائتلاف الوطني السوري ياسر الفرحان، الذي قال إن اتفاقية بهذا الحجم تحتاج لمراجعة يقوم بها فقهاء في القانون الدستوري والدولي وخبراء في العلاقات الدولية، ولاستبيان آراء سياسيين وطنيين وشرائح من عموم أفراد الشعب بعد معرفة دلائل وتعريفات المصطلحات الواردة، مضيفاً أن الاتفاقية تتصدى مبكراً لنقاط خلافية تزيد الانقسامات في أوساط الشعب، والائتلاف، والمعارضة. والمنطق السياسي يفرض علينا تأجيلها إلى ما بعد الانتهاء من إسقاط النظام، وأن نكسب المجلس الوطني الكردي المتردد، والمتقلب، دون أن نكسب جميع الأكراد، والذي سيحدث خللاً في التوازنات اللازمة في المعادلة.

وأوضح «الفرحان» أن النص في الاتفاقية على وحدة سوريا أرضاً، وشعباً، متناقض مع ما قبله، وما بعده، في عبارة الاعتراف الدستوري بالهوية القومية للشعب الكردي، وأيضاً في بند حل القضية الكردية حلاً عادلاً وفق المواثيق والأعراف الدولية ،وهو ما سيدخل الجميع في خلافات بشأن تفسيرها، كما أن الاتفاقية تستخدم مفردات (الشعب الكردي - القضية الكردية - وحلها ضمن المواثيق والأعراف الدولية) والذي سيجر فيما بعد إلى القبول بحق تقرير المصير ما بين الفيدرالية والانفصال.

وأشار عضو الائتلاف الوطني أن المجلس الوطني الكردي مُنح بموجب الاتفاقية ١١ مقعداً وصولاً إلى ١٤، مع منصب نائب الرئيس واثنين في الهيئة السياسة، وهذا ما يشكل سابقة في اعتماد ثقافة المحاصصة العرقية والمذهبية، ومعطلة للقواعد الديمقراطية في الانتخاب أو التوافق على تمثيل الأشخاص وفق الكفاءات الوطنية، كما إنها تتجاوز النسبة الديموغرافية للأخوة الأكراد في نسيج الشعب السوري، لتفتح الباب أمام المكونات لتمثيلها بمبالغات مشابهة.

مشروع اتفاق بين الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والمجلس الوطني الكردي

يُواصل السوريون ثورتهم بكل أطيافهم ومكوناتهم من أجل انتزاع حريتهم وكرامتهم من نظام أهان الحياة الإنسانية وأهدرها واعتاد القتل والبطش والإرهاب، فأزهق أرواح عشرات آلاف السوريين، وجرح وسجن وعذب مئات الآلاف منهم على مرأى العالم ومسمعه. وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق جميع القوى السياسية المنضوية في إطار الثورة السورية، فقد عقد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية لقاءات عمل مع الأخوة في المجلس الوطني الكردي بهدف التوصل إلى تفاهم لانضمام المجلس الوطني الكردي، ومكوناته من الأحزاب والهيئات والشخصيات المستقلة إلى الائتلاف الوطني وهيئاته.

وقد اتفق على إطار يشمل الجوانب السياسية والتنظيمية للانضمام إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على أساس الالتزام ببرنامج الثورة السورية ممثلاً في العمل على إسقاط نظام الطغمة الأسدية، وبناء سورية المدنية الديمقراطية، وتوحيد الجهود السياسية والميدانية، وبناء شراكة وطنية فاعلة وفق الأسس التالية:

1-يؤكد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية التزامه بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسياً من القضية الوطنية العامة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً.

2-العمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكرد، ومعالجة آثارها وتداعياتها، وتعويض المتضررين، وإعادة الحقوق لأصحابها.

3-يؤكد الائتلاف أن سوريا الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني، يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، وفصل السلطات، وتداول السلطة، وسيادة القانون، واعتماد نظام اللامركزية الإدارية، بما يعزز صلاحيات السلطات المحلية.

4-تضمن سوريا الجديدة لمواطنيها، ولكافة المكونات، ما ورد في الشرائع والمواثيق الدولية حول حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة في الحقوق والواجبات، دون تمييز في القومية، أو الدين، أو الجنس.

5-سوريا دولة متعددة القوميات والثقافات والأديان، ويحترم دستورها المعاهدات والمواثيق الدولية.

6-الالتزام بمكافحة الفقر وإيلاء المناطق التي عانت من سياسات التمييز الاهتمام الكافي في إطار التنمية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، والعمل على رفع مقدرات ومستوى معيشة المواطنين بمختلف شرائحهم ومناطقهم، وخاصة المناطق التي عانت من الحرمان في ظل نظام الاستبداد الحالي.

7-تشكل سوريا الجديدة بنظامها المدني الديمقراطي ودستورها الضمانة الأساسية لكافة مكونات الشعب السوري القومية والدينية ونسيجه الاجتماعي.

8-كما شارك الأخوة الكرد في فعاليات الثورة السورية وأنشطتها من خلال التنسيقيات والقوى والأحزاب، فإنه ينبغي المشاركة الفاعلة والمميزة في إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وهيئاته، إضافة إلى التفاعل الكامل مع متطلبات المرحلة الانتقالية، بما تقتضيه من تخطيط وإدارة ومشاركة على المستوى الوطني.

9-تلتزم القوى والأحزاب والشخصيات المنضوية في إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بالسياسات والبرامج التي يتم إقرارها في مؤسسات الائتلاف، وفي المقدمة منها البرنامج السياسي.

10-كما أن الثورة السورية العظيمة تبنّت علم الاستقلال كرمز سيادي لها، فإننا نتبنى اسم الدولة في عهد الاستقلال.

11-يعمل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على إقامة فعاليات وأنشطة تساهم في التعريف بالقضية الكردية في سورية والمعاناة التي مرّ بها المواطنون الكرد على مدى عقود من الحرمان والتهميش، بهدف بناء ثقافة جديدة لدى السوريين قائمة على المساواة واحترام الآخر.

12-يعمل المجلس الوطني الكردي على إعطاء الصبغة الوطنية لأنشطته وفعالياته من خلال دعوة ممثلي مكونات الشعب السوري كافة والحرص على مشاركتهم، والتواصل البناء مع باقي النسيج الوطني.

13-العمل على إقامة برامج تدريب وورش عمل تضمن المشاركة المميزة للإخوة الكرد لغرض التفاعل بين الشباب السوري وزيادة التواصل وتعزيز التفاهم.

14-هذه الوثيقة قابلة للتطوير حسب مقتضيات العمل الوطني وبموافقة الطرفين.

15-يُمثل المجلس الوطني الكردي في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بنائب للرئيس وعشرة أعضاء في الهيئة العامة. وينتخب اثنان من أعضاء الهيئة العامة من ممثلي المجلس الوطني الكردي في الهيئة السياسية.

16-الحد الأدنى للتمثيل الكردي بحسب تاريخ هذا الاتفاق هو 14 عضواً. وإذا نقص العدد عن الحد الأدنى فيحق للمجلس الوطني الكردي ترشيح بديل ليصل العدد إلى الحد الأدنى المتفق عليه.

وذُيل نص الاتفاق بملاحظة تضمنت «تحفظ المجلس الوطني الكردي على البند الثالث ويقترح بأن أفضل صيغة للدولة السورية هي صيغة دولة إتحادية، وسيعمل المجلس الوطني الكردي على تحقيق ذلك دون أن يشكل ذلك عائقا أمام انضمامه إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية».

لحظة تفكير

أن تستمر الثورة

سلامة كيلة

باتت الأمور مختلطة، وكما أشرنا كثيراً أن الثورة في فوضى، ولا شك في أنها زادت في الفترة الأخيرة، وظهرت تشققات مؤذية، سببها محاولة فرض منظور خاص على مسارها، هو منظور أيديولوجي أصولي تناقض مع مطالبها الأولى، ومع حاجاتها، وكذلك مع إمكانية استمرارها وتطورها، لأنه يفضي إلى تردد وتفكك وتراخٍ لدى كل الذين يرون خطراً، وحرفاً للثورة عن هدفها الأساس، الذي هو إسقاط النظام. ويعتبرون أن فرض هذا الشكل من النظم هو أسوأ مما هو قائم، لأنه يعمم الاستبداد ويدخله حتى بما هو شخصي، بدل الهدف الأول الذي قامت على أساسه الثورة، وهو: الحرية، التي هي التجاوز للاستبداد الذي فرضته سلطة مافياوية عائلية.

لم يقاتل الشعب من أجل استبداد أشدّ، ودولة تعيش القرون الوسطى لأن من يحكمها لا يعرف بالاقتصاد والسياسة والمجتمع، وليس لديه زاد سوى «الأحكام الفقهية»، التي هي في غالبها تتعلق بـ «الأخلاق» (وخصوصاً بالجنس). وبالتالي لا تفعل سوى تدمير الاقتصاد كاملاً بدل إنهاضه، وتخريب الزراعة وما بقي من الصناعة، لتكريس «اقتصاد» بدائي لا إنتاج فيه، ولا عمل، ربما سوى الحشيش (كما في أفغانستان)، وتهريب النفط، والخوة.

المنظور الفقهي الذي يحكم القوى التي باتت تريد الاستحواذ بالسلطة (وهي تفعل ذلك في المناطق التي باتت خارج سلطة الدولة) يقوّض الاقتصاد، وبالتالي المجتمع، وينشئ سلطة شمولية استبدادية، لكن هذه المرة باسم الله. وهي سلطة قروسطية، بدائية (حيث أنها تقليد لما يوجد في كتب الفقه، المصاغ بالتحديد في القرون الوسطى، أي القرون التي تلت انهيار الإمبراطورية العربية الإسلامية). لتكون الخلافة هي الإعادة إلى الخلف قروناً بدل التقدم إلى الأمام.

هذا صراع بات مفروضاً على الثورة، من أجل أن تتقدم. لكنه لا يعني التخلي عن الصراع ضد السلطة، بل يعني أننا بتنا في صراعين، في الآن ذاته. وهذا يعقد الأمور لكن لا مفر منه؛ فهذه القوى هي التي فرضت الصراع، وأي تنازل أمامها يعني سيطرتها وفرضها لسطوتها. لهذا سيكون عبئاً أن يخوض الشعب صراعين قاسيين في الآن ذاته، لكن قوانين الثورات لا يمكن التحكم فيها، وانفجار التناقضات أمر ينتج عن ميول قوى إلى أن تسيطر، وأن تفرض منطقها قبل أن يتحقق الهدف العام الذي طرحته الثورة: إسقاط النظام. فما أن وجدت بعض هذه القوى فراغاً سارعت لكي تفرض سلطتها، وهي عادة تنتظر الفراغ لكي تحقق «حلمها» بإقامة «دولة الخلافة». هذا الحلم الذي بات أقرب إلى الهوس، والذي يحكم فئات سلفية تعتقد بأن الواقع يحتمل العودة قروناً إلى الوراء باسم الله. وهي في ذلك تلعب دور المخرّب كما فعلت في العراق حين أسهمت في تدمير المقاومة ضد الاحتلال الأميركي.

لكن هناك قوى قاتلت السلطة، وتعزز وجودها نتيجة الدعم المالي السعودي الخليجي، وربما أمام مأزق الثورة (وفشل الدعم الخارجي/ الإمبريالي) سارت نحو الوهم الكبير بإقامة «الدولة الإسلامية»، وهي هنا لا تفعل سوى تفكيك الثورة، وتخويف قطاعات مجتمعية مع الثورة، ومشاركة فيها، من مآل الثورة، وتعزيز الدعم الدولي للسلطة. وأساساً تدعيم تماسك السلطة عبر تخويف الأقليات التي تستند السلطة إلى عناصر منها في صراعها مع الشعب.

اليأس سوف يولّد الحلول الخاطئة، ومن راهن على تدخل إمبريالي لا يقود الثورة إلى الدمار، بل يجب أن يتنحى جانباً. الشعب سوف يكمل مسار الثورة من أجل سورية العلمانية الديمقراطية، التي ستنهض من جديد بقوة هذا الشعب. الشعب لم ييئس رغم كل الفظائع التي تعرّض لها، وكل القتل والتدمير والتشريد الذي طاله. ورغم كل الضيق الذي يعيشه، والصعوبات الهائلة والخوف، وانسداد الأفق (الذي نتج عن تخبيص المعارضة والواهمين). لهذا فإن الصراع ضد السلطة يجب أن يستمر، والصراع ضد القوى الظلامية يجب أن يتصاعد، وكذلك يجب أن نخوض الصراع ضد انسداد الأفق واليأس، وقصر النظر، لكي نفتح أفقاً واسعاً لانتصار الثورة.

هذا الأمر يفرض إعادة بناء الثورة: الهدف والرؤية والإستراتيجية والفعل السياسي، والعمل العسكري. وسواء تحقق انعقاد مؤتمر جينيف2 وقاد إلى حل، أو لم يحصل ذلك، لا بد من تفكير جدي في الثورة من أجل إعادة بنائها لكي تنتصر.

رموز الفساد

عاطف نجيب

نعود إلى «عاطف نجيب» وشبكات الدعارة التي يديرها، والتي كنا قد بدأنا الحديث عنها في العدد الماضي، إذ أنه فعلاً تم إبعاد هذه الشخصيات التي تعمل في مجال الدعارة عبر حملة شاملة للفنادق وبيوت الدعارة في دمشق في حي التجارة سنة 1996، وأسس عاطف نجيب شبكة دعارة أكبر من الشبكة التي كانت محصورة فقط في فنادق المرجة وبعض المنازل في حي التجارة، حيث امتدت شبكة الدعارة التابعة لتطال حي التجارة، والمزرعة، وركن الدين، وحي برزة المشهور عالمياً في الشقق المفروشة للدعارة، والتي تنتشر بكثافة في هذا الحي، والذي يقطن فيه العقيد عاطف نجيب (بعد زواجه من ليلى العلي ابنة الفنان السيد علي أستاذ الموسيقى بجبلة، والتي تزوجها عنوة عن أهلها وبضغط عليها، وممارسة الإرهاب والتهديد على عائلتها) و تمكن من بناء فيلا ضخمة في «برزة» على أنقاض الفيلا الخاصة في «برزة» لفنانة العرب وضباط الأمن «يسرا البدوية»، والتي كانت تقام فيها حفلات الليالي الحمراء والقمار للسادة ضباط الأمن، حيث قدمتها يسرا البدوية هدية محبة للسيد عاطف نجيب !!

وازداد نشاطه في الفساد الاقتصادي، حيث أسس شركة استيراد وتصدير تقوم باستيراد آلاف السيارات من الميكروباص «السرفيس» وبيعها في دمشق مع رخص سير على خطوط الداخلية في دمشق.

وكانت هذه السرافيس التي تباع من قبل شركة عاطف نجيب تعمل على خط المزة وخط برزة، وكان يفرض على فرع المرور بأن يوزع رخص خط سير أكثر من المسموح لها على هذا الخط !

وكان لهذه الشركة نشاط في استيراد قطع تبديل سيارات مستعملة وأجهزة كهربائية مهربة من لبنان عن طريق الدبوسية، كون شقيقه «النقيب عمار نجيب» الذي كان يشغل في حينها رئيس مفرزة الدبوسية للأمن العسكري ... !!

وأما فساده في محافظة اللاذقية، فقد كان في مناطق جبلية ممنوع فيها إنشاء الكسارات، حيث أشاد عددًا من الكسارات مع شقيقه «عرفان»، ومعمل رخام أيضاً، وهذه الكسارات ممنوع ترخيصها صناعياً كون جميع مواقع الكسارات كانت ملكيتها تتبع للدولة.

ووصل فساده أيضاً إلى مديرة الخدمات الفنية باللاذقية عن طريق زوج أخته الثانية المهندس «علاء إبراهيم»، حيث أصبحت مدارس ريف اللاذقية تبنى بمناقصة خاصة عن طريق عاطف نجيب, وقد تم نقل علاء إبراهيم بعد فضيحة استملاك أراضي بعض القرويين الفقراء على أساس إنشاء اوتوستراد اللاذقية - جسر الشغور - حلب, وتم بيع هذه الأراضي لبعض الفاسدين وإنشاء استراحات عليها للمسافرين.

وليس حباً من محمد مخلوف (أبو رامي) للعوائل الفقيرة المصادرة أراضيهم، وإنما لإضعاف مركز أخته فاطمة مخلوف التي لم يكن يحبها، فقد قام بمساعدتهم لدى حافظ الأسد، وأبلغه بأن الفاسدين يحاولون شراء أراضي الفقراء منهم بأسعار بخسة.

ولم يقف فساده عند هذا الحد, بل بدأ بتعين مهندسين كرؤساء بلديات في محافظة دمشق لقاء مبلغ 5 مليون سورية، إضافة إلى راتب شهري له يقدر بحوالي مليون ليرة شهرية من كل رئيس بلدية معين من قبله، حيث يقوم كل رئيس بلدية بمنح رخص بناء مخالفة وغض النظر عن أبنية، وهدم أبنية أخرى، وعلى إقامة محلات تجارية مخالفة، وكله بموافقة السيد عاطف نجيب.

كما أن أي رئيس بلدية يقصر في دفع المعلوم الشهري يكون عرضة للعزل، حتى أن بعض رؤساء البلديات المعينين بقرار المحافظ يعزلون امنياً من فرع دمشق للأمن السياسي لأنهم لم يرضخوا إلى مطالبه في الأعمال غير المشروعة من إشادة أبنية مخالفة ودفع مبلغ شهري له..

إذ أنه كان يتم عزلهم أمنياً باقتراح من عاطف إلى اللواء عدنان بدر حسن آنذاك، وفي الحاضر يتم تسريحهم بموافقة اللواء محمد منصورة !!

وبعد تولي اللواء غازي كنعان شعبة الأمن السياسي، قام مباشرة بنقل عاطف نجيب إلى وزارة الداخلية ولكن بشار الأسد ووالدته في المرصاد؛ تم وقف قرار النقل ونقل من قبل الرئيس بشار الأسد شخصياً إلى فرع الأمن السياسي بطرطوس.

لم يعجبه كثيرا هذا الفرع وأسس مجموعة له داخل الفرع تواجه رئيس الفرع واللواء غازي كنعان، حيث بدأ يشهر بابن اللواء غازي كنعان الضابط المعين لدى شعبة الأمن السياسي فرع دمشق، وكثيراً ما حاول اختلاق قصص مع مجموعة من الفاسدين ضد اللواء غازي وابنه.

بعد إسناد مهام وزارة الداخلية إلى اللواء غازي كنعان بأسبوع، أصدر قراراً رئاسياً بنقل عاطف نجيب إلى فرع الأمن السياسي بدمشق ليتولى عدة مناصب منها نائب رئيس الفرع ورئيس الفرع عملياً، باعتبار أن رئيس شعبة الأمن السياسي شخصيته ضعيفة وله علاقة مميزة مع آل مخلوف، كونه من قرى حمام القراحلة، وله ارتباطات خاصة مع عاطف نجيب أثناء وجوده في منصب رئيس فرع الحسكة للأمن العسكري آنذاك، وذلك لأسباب شخصية. جاء القرار الرئاسي بنقل عاطف نجيب إلى فرع دمشق كتكريم له على إنجازاته التي قدمها للوطن، وعبارة عن إضعاف قرارات وزير الداخلية اللواء غازي كنعان، والذي كان اللواء آصف شوكت مسروراً بها للغاية، كون اللواء غازي كنعان كان قد رفض مراراً أن يكون تحت أوامر آصف شوكت ....!

وها هي الآن حادثة انهيار الأبنية في حي «دف الشوك»، التي ظلم من خلالها الكثير من أبناء وطننا الكادحين، وشبابنا الحالمين لتأسيس منزل الزوجية، وبيت أحلامهم .. إنهار كل شي مع انهيار أبنية وشقق «دف الشوك»، و ذهبت الأحلام والأمنيات مع نثرات غبار الأبنية المنهارة ... ومصالح عاطف نجيب ابن خالة الرئيس بشار الأسد تطفو فوق كل المصالح.

هذه هي سورية الحديثة التي وعدنا بها بشار الأسد.. باتت مستنقعاً لفساد آل الحاكم...! سوريا الله حاميها... وبشار حراميها

بقلم م. خالد المشنتف !!

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي جريدة صدى الشام وحق الرد مكفول للجميع